مرشـاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

عبدالله الراجحي الخيرية
Abdullah Alrajhi Foundation

الشبـاب السعـــودي
في مرآة المـؤشـــرات العالمية لمكانة المملكة

2026

إعداد مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المملكة العربية السعودية، الرياض 2026
البريد الإلكتروني: Info@mershad.org

Mershad.org MershadCenter MershadCenter

تقديـم

مركز بحوث ودراسات الشباب «مرشاد» يواصل مسيرته في إنتاج المعارف الأصيلة وتطوير الأدوات التحليلية التي تخدم صنّاع القرار والممارسين في ميدان الشباب، انطلاقًا من إيمانه العميق بأن الاستثمار الحقيقي في الشباب لا يتحقق إلا من خلال قراءة علمية دقيقة لواقعهم وموقعهم في المنظومة التنموية الوطنية والعالمية.

ويسرّ المركز أن يقدّم للباحثين والمهتمين والمسؤولين هذا التقرير المهم بعنوان: «الشباب السعودي في مرآة المؤشرات العالمية لمكانة المملكة 2026»، الذي أُعدّ بدعمٍ كريم من مؤسسة عبد الله الراجحي الخيرية، ويأتي استكمالًا لجهود المركز في بناء قاعدة معرفية متكاملة حول قضايا الشباب.

تتميز هذه الدراسة بمنهجيتها التكاملية التي تجمع بين الرصد الكمي للبيانات الدولية والتحليل النوعي والمقارن، حيث تتناول موقع المملكة في أبرز المؤشرات العالمية ذات الصلة بالتنمية الشبابية، وتقرأ نتائجها في ضوء التحولات الكبرى التي أحدثتها رؤية السعودية 2030 في مجالات التعليم، والمهارات المستقبلية، والتحول الرقمي، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة المجتمعية.

لقد حرص الفريق البحثي على التعامل مع المؤشرات العالمية ليس بوصفها أرقامًا مجردة، بل كأدوات لفهم الاتجاهات ورصد التحولات وقياس فرص التحسين، مع مراعاة الخصوصية السعودية وسرعة التغيير التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة. وبهذا يقدم التقرير صورة أكثر عمقًا واتساقًا عن واقع الشباب السعودي، ويُبرز التقدم الملحوظ الذي حققته المملكة في عدد من المجالات الاستراتيجية، مع الإشارة الصريحة إلى الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى معالجة تكاملية.

إن هذا العمل يمثل إسهامًا معرفيًا تطبيقيًا يدعم تطوير السياسات والبرامج الموجهة للشباب، ويعزز قدرة المملكة على الحضور الفاعل في التقارير والمؤشرات الدولية، كما يضع بين أيدي صنّاع القرار إطارًا تحليليًا يساعد على تحويل قراءة المؤشرات من مجرد رصد للترتيب إلى فهمٍ للأثر واستشرافٍ للمسارات المستقبلية.

نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا التقرير، وأن يجعله رافدًا في بناء جيلٍ سعوديٍ واعٍ، قادرٍ، ومبادر، يحمل أمانة التنمية ويسهم بفعالية في تعزيز مكانة المملكة إقليميًا وعالميًا.

والله ولي التوفيق.

مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المقدمة

تأتي دراسة الشباب السعودي في مرآة المؤشرات العالمية لمكانة المملكة بدعم من مؤسسة عبد الله الراجحي الخيرية، وتنفيذ مركز مرشاد؛ لتقديم منتج معرفي متخصص، يقرأ موقع الشباب السعودي في المؤشرات العالمية ذات الصلة بالتنمية والتمكين ورأس المال البشري والمعرفة والعمل والرفاه.

تنطلق الدراسة من أهمية الشباب في المشروع الوطني السعودي ومن مركزية دورهم في مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ ويُعَدّ الشباب من محرّكات التحول الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي، ومن أوضح معايير قياس أثر السياسات والبرامج الوطنية.

وتسعى الدراسة إلى بناء قراءة علمية تحليلية لموقع المملكة في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالشباب عبر جمع البيانات المتاحة، وتصنيف المؤشرات وقراءة منهجياتها وتحليل دلالاتها ومقارنة النتائج؛ إقليميًّا ودوليًّا وربطها بالسياق الوطني والتحولات التنموية التي تشهدها المملكة.

وتقوم فكرة الدراسة على التعامل مع المؤشرات العالمية كأدوات لفهم الاتجاهات ورصد التحولات وقياس فرص التحسين، مع قراءة نتائجها في ضوء الخصوصية السعودية، وسرعة التغير التي أحدثتها برامج الرؤية في مجالات التعليم وسوق العمل والمهارات الرقمية والابتكار والصحة والمشاركة المجتمعية.

ويهدف مركز مرشاد في تبني هذه الدراسة إلى الإسهام في إنتاج معرفة تطبيقية تساعد على قراءة موقع المملكة في المؤشرات العالمية بصورة أعمق، وتسهم في تحسين السياسات والبرامج الموجهة للشباب عبر تحليل البيانات واستخلاص الفجوات واقتراح مبادرات قابلة للتنفيذ والقياس.

وتبرز أهمية الدراسة في قدرتها على الجمع بين الرصد الكمي والتحليل النوعي والمقارنة الدولية والقراءة النقدية للمؤشرات بما يمنح صانع القرار والباحث والمهتم بالشأن الشبابي صورة أكثر اتساقًا عن واقع الشباب السعودي ومكانة المملكة في المنظومة العالمية للمؤشرات.

كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار عملي يربط بين نتائج المؤشرات ومجالات التطوير المقترحة، وينتهي إلى مبادرات وتوصيات تدعم بناء منظومة وطنية أكثر دقة في قياس أوضاع الشباب ومتابعة أثر البرامج الموجهة لهم، وتعزيز حضور المملكة في التقارير والمؤشرات الدولية.

ويقدّم مركز مرشاد بهذا العمل دراسةً علمية ذات بعد تطبيقي تسهم في إبراز التحولات التي يعيشها الشباب السعودي، وتساعد على تحويل قراءة المؤشرات من رصد للترتيب إلى فهم للأثر، ومن عرض للبيانات إلى بناء مسارات تطوير تخدم مستهدفات التنمية الوطنية ورؤية السعودية 2030.

إخلاء مسؤولية

أعدّ هذا التقرير فريقٌ من الباحثين بالمركز، بالاستناد إلى تقارير المؤشرات ووثائقها المنهجية ومصادر علمية وإخبارية. وتخضع المعلومات والأرقام والإحصاءات الواردة فيه لإمكانية التحديث والتغيير مع مرور الوقت، مما يؤثر في دقة الاستنتاجات نتيجة التغيرات المحتملة في البيانات أو في المصادر التي تم الاستناد إليها.

تتحرّى الدراسة الدقة في نقل بيانات المؤشرات ومصادرها، وهي قابلة للتحديث بمرور الوقت وقد تتغيّر مراتبها لاحقاً، فيُوصى بالرجوع إلى المصدر الأصلي عند الاعتماد على رقمٍ في قرار.إذ تعبر عن وجهات نظر مُعدّيها وتحليلاتهم للمصادر المتاحة، كما لا يتحمل المركز أي مسؤولية قانونية عن أي أخطاء أو أضرار قد تترتب على استعمال هذه المعلومات. لذا يوصي المركز بالتحقق المستقل قبل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما يُعدّ استعمال التقرير إقرارًا بالموافقة على إخلاء المسؤولية.

موقع المملكة العربية السعودية في مؤشرات للتنمية الشبابية

الملخص التنفيذي:

تقرأ هذه الدراسة موقع الشباب السعودي في منظومة المؤشرات العالمية قراءةً علميةً تجمع بين المسح والتحليل الكمي والنوعي لتقديم صورة تفسيرية دقيقة عن المسار التنموي للمملكة في مجال الشباب، وقراءته في ضوء السياسات الوطنية الكبرى ورؤية السعودية 2030. وترصد الدراسة، استنادًا إلى بيانات دولية ووطنية موثوقة، حجم التحول الذي حققته المملكة خلال فترة زمنية وجيزة في تمكين شبابها رفع مستويات مشاركتهم في الاقتصاد المعرفي والمجتمع الحيوي.

وتُظهر نتائج التحليل أن المملكة حققت تقدمًا ملحوظًا في أبرز المؤشرات العالمية، متصدرةً ترتيبات عالمية في التعليم الرقمي والأمن السيبراني ومؤشرات التنمية البشرية، بما يعكس ترسّخ موقعها بوصفها من الدول الصاعدة في مجال التنمية الشبابية. كما تشير المؤشرات القطاعية إلى تحسن واضح في مجالات التعليم، وبناء المهارات المستقبلية، والتحول الرقمي، والجاهزية التقنية، بما يدعم قدرة الشباب السعودي على الاندماج في اقتصاد المعرفة والإسهام في مسارات التنمية الشاملة.

وفي المجالات التقنية والمعرفية، تبرز المملكة بوصفها من الدول المتقدمة عالميًّا في عدد من المجالات المرتبطة بالتعليم الطبي، والذكاء الاصطناعي، والتعلم القائم على العمل، ومهارات تقنية المعلومات، إلى جانب ريادتها في مجال الأمن السيبراني؛ وهو ما يعكس نضج البنية المؤسسية للتحول الرقمي وقدرتها على حماية الفضاء التقني بكفاءة عالية.

وتؤكد الدراسة أن هذه التحولات لم تكن نتاج عوامل ظرفية أو مؤقتة، بل نتيجة لمسار إصلاحي عميق قادته رؤية السعودية 2030، التي جعلت بناء الإنسان وتنمية القدرات البشرية في صدارة أولويات التنمية المستدامة. فقد أسهمت سياسات التعليم والابتعاث، وبرامج التحول الرقمي، ومبادرات تنمية المهارات، في رفع جاهزية الشباب لسوق العمل المتغير، كما دعمت السياسات الاقتصادية منظومة ريادة الأعمال والابتكار، بما انعكس إيجابًا على مستويات التفاؤل والثقة بالمستقبل لدى الشباب السعودي. وقد أظهر استطلاع «أصداء BCW» لرأي الشباب العربي (2022) أن 99% من الشباب السعوديين يثقون بأن مستقبلهم سيكون أفضل.

ومع اتساع نطاق التحسن، تكشف الدراسة عن وجود بعض الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى معالجة تكاملية، ولا سيما في مجالات المشاركة المجتمعية، والمواطنة العالمية، والجاهزية للاقتصاد الأخضر. كما تشير القراءة القطاعية للمؤشرات إلى تفاوت نسبي بين قوة الأداء في مجالي الصحة والتعليم، مقابل الحاجة إلى مزيد من التحسين في مجالات المشاركة المدنية والأمن المجتمعي، بما يدعم تحقيق توازن أشمل في مسار التنمية الشبابية.وتُظهر المقارنات الإقليمية والدولية أن المملكة تتقدم على غالبية الدول العربية والإسلامية في عدد من المؤشرات المرتبطة بالتعليم والصحة والمهارات

المستقبلية، في حين تحتل موقعًا متوسطًا في مؤشرات المساواة والتمكين المدني للشباب، وفق معايير هذه المؤشرات. ويؤكد هذا التباين أهمية تطوير منظومة مؤشرات وطنية مكملة تراعي خصوصية السياق السعودي، وتوفر أدوات أدق لقياس أثر التحولات البنيوية التي تشهدها البلاد.

ومن المهم التأكيد منهجيًّا أن النتائج الواردة في هذه الدراسة تستند إلى مؤشرات دولية؛ لكلٍّ منها قيودها المنهجية وحدودها التفسيرية، وأن بعض هذه المؤشرات لا يعكس خصوصية السياق السعودي بدقة كاملة، سواء من حيث البنية الثقافية أو الاجتماعية أو المؤسسية. وعليه، تُقرأ هذه النتائج بوصفها مؤشرات اتجاهية تساعد على فهم المسارات العامة للتحول، لا بوصفها حقائق مطلقة أو أحكامًا نهائية على الواقع، مع ضرورة التحفظ على الأدوات المستعملة وحدود قدرتها على التقاط التعقيد الكامل للتجربة التنموية السعودية.

وتخلص الدراسة إلى أن المملكة تقف اليوم أمام مرحلة جديدة تتمثل في البناء على المكاسب وتعميق أثرها، برفع جودة التعليم وربطه بسوق العمل، وتوسيع فرص الريادة والابتكار، وتحسين الصحة النفسية والاجتماعية للشباب، والإسهام في تحسين برامج القيادة والمشاركة، والانتقال إلى جاهزية أعلى للاقتصاد الأخضر والتقنيات المستقبلية. ويمثل هذا التقرير إطارًا معرفيًّا داعمًا يستند إليه صنّاع القرار في متابعة موقع المملكة بالتقارير الدولية، ويجعل الشباب محور التخطيط التنموي.

كما تؤكد النتائج الحاجة إلى الاستمرار في تبنّي قرارات نوعية تعزّز استدامة المكاسب المتحققة وتسرّع سد الفجوات المحدودة، بما يضمن انتقال الشباب إلى مستوى أعلى من الفاعلية في الاقتصاد الوطني والمنظومة الاجتماعية. وتبرز في هذا السياق مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، في مقدمتها تطوير منظومة المؤشرات الوطنية الخاصة بالشباب بما يعكس خصوصية الواقع السعودي ويتوائم مع التحولات المتسارعة في سوق العمل العالمية، إلى جانب زيادة التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص عبر آليات رصد وتقييم مشتركة ترفع فاعلية السياسات والبرامج وتقيس أثرها بصورة مستمرة، يمكن عبرها تعظيم العائد من طاقات الشباب، ودعم تنافسية المملكة في المؤشرات الدولية، وتسريع تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء جيل قادر على قيادة اقتصاد المستقبل والإسهام في رفع مكانة المملكة إقليميًّا وعالميًّا.

الفصل الأول:
الإطار العام ومنهجية الدراسة

1- مقدمة عامة:

تُعدّ قضايا الشباب إحدى الركائز الأساسية في مسار التنمية المستدامة عالميًّا، لما تمثله هذه الفئة من طاقة بشرية قادرة على الابتكار والتغيير والإسهام في بناء المستقبل. وقد أولت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الإسلامي، اهتمامًا متزايدًا بقياس أوضاع الشباب عبر مؤشرات كمية ونوعية ترصد مدى تمكينهم في مجالات التعليم والعمل والصحة والمشاركة المجتمعية، غير أن معظم هذه المؤشرات صُممت ضمن سياقات عامة لا تراعي بالضرورة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول؛ ومنها المملكة، وهو ما يجعل دراستها ونقدها في ضوء السياق الوطني لكل دولة، بل وتفنيدها ضرورة علمية ومؤسسية.

في هذا الإطار، تبرز المملكة العربية السعودية نموذجًا متميزًا في توجيه طاقاتها الشابة ضمن رؤية 2030، التي جعلت من تمكين الشباب محورًا رئيسًا في بناء رأس المال البشري وتنويع الاقتصاد الوطني. إلا أن قياس مدى انعكاس هذه الجهود على موقع المملكة في المؤشرات الدولية ظل محدودًا في الأدبيات الأكاديمية الغربية، إذ تركزت أغلب الدراسات السابقة على مقاربات قطاعية جزئية، مثل التعليم أو التشغيل، دون بناء قراءة شمولية تربط بين المؤشرات الدولية والسياسات الوطنية. هذا النقص في الأدبيات يُعدّ فجوة معرفية مهمة تعوق فهم الصورة الكاملة لمكانة الشباب السعودي على المستوى العالمي.

لقد تناولت دراسات ومنظمات دولية متعددة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكومنولث والبنك الدولي، المؤشرات الشبابية من زوايا متفرقة، ووفرت بيانات كمية أسهمت في بناء فهم عام لأوضاع الشباب عالميًا. كما قدمت بعض المبادرات الوطنية، مثل مؤشر الشباب العالمي الصادر عن مؤسسة مسك (2024)، نموذجًا رائدًا في تحليل أوضاع الشباب داخل المملكة. غير أن الحاجة ما تزال قائمة إلى دراسة تحليلية تكاملية تربط بين هذه المؤشرات الوطنية ونظيراتها الدولية وتفسر دلالاتها على المستوى السعودي.

من هنا تنطلق هذه الدراسة لسد تلك الفجوة، عبر تحليل مكانة المملكة في أبرز المؤشرات الشبابية العالمية، ومقارنة أدائها إقليميًّا ودوليًّا، وتفسير نتائجها في ضوء السياسات الوطنية الكبرى. وتطمح إلى تقديم إطار معرفي وتحليلي يمكنه أن يدعم رغبةَ صناع القرار في الإسهام بتحسين سياسات أكثر استجابة لاحتياجات الشباب السعودي، ويكون منصفًا لتمثيل المملكة في التقارير الدولية بما يتناسب مع إنجازاتها الريادية وموقعها المتقدم في مسار التنمية الشاملة.

2- لماذا هذه الدراسة؟

من الناحية العلمية:

تنطلق هذه الدراسة من مراجعة نقدية للأدبيات والتقارير الدولية والإقليمية التي تناولت أوضاع الشباب والتنمية البشرية، التي تشير إلى أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج البحثي في هذا المجال ركّز على مقاربات قطاعية جزئية، عالجت قضايا الشباب من زوايا محددة، مثل التعليم، أو التوظيف، أو الصحة، أو المهارات، أو المشاركة المجتمعية، كلٌّ على حدة. فعلى سبيل المثال، ركّزت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشرات التنمية البشرية ورأس المال البشري والتعليم والصحة، دون أن تقدّم إطارًا تركيبيًّا خاصًا بالشباب بوصفهم فئة تحليلية مستقلة. كما تناولت تقارير البنك الدولي قضايا التوظيف والمهارات من منظور اقتصادي يركّز على سوق العمل والإنتاجية، مع اهتمام محدود بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة الشبابية. وبدورها، عالجت منظمة الصحة العالمية واليونسكو قضايا الصحة والتعليم ضمن مقاربات قطاعية متخصصة، لا تستهدف بناء صورة تكاملية شاملة عن موقع الشباب في منظومة التنمية.

وعلى المستوى الإقليمي، قدّمت منظمات مثل الإسكوا ومنظمة التعاون الإسلامي تقارير تحليلية عن أوضاع الشباب العربي والإسلامي، ركّزت في الغالب على قضايا محددة مثل البطالة أو التعليم أو الإدماج الاجتماعي. كما قدّمت مبادرات وطنية، مثل مؤشر الشباب العالمي الصادر عن مؤسسة مسك، قراءة معمّقة لأوضاع الشباب داخل المملكة، لكنها تظل –بحكم طبيعتها– مؤشّرًا واحدًا ضمن منظومة أوسع من المؤشرات الدولية المتعددة.

وتشير مراجعة هذه الأعمال إلى أن معظمها، على أهميتها العلمية، لم تقدّم تحليلًا تركيبيًّا جامعًا يربط بين مختلف المؤشرات الدولية والوطنية ذات الصلة بالشباب ضمن إطار مقارن ذي منهجية واحدة، ولم يسعَ بصورة منهجية إلى تفكيك الفجوات بين نتائج هذه المؤشرات والسياقات الوطنية الخاصة، ولا سيما في الدول التي تشهد تحولات بنيوية متسارعة مثل المملكة العربية السعودية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سدّ هذه الفجوة، عبر تبنّي مقاربة تكاملية تجمع بين المؤشرات الشبابية المتخصصة والمؤشرات العامة ذات الصلة، وتقرأ نتائجها قراءة نقدية في ضوء السياق الوطني والسياسات العامة.

من الناحية العملية:

من الناحية التطبيقية، تعكس التجربة السعودية في السنوات الأخيرة دينامية تنموية غير مسبوقة، جعلت من الشباب محورًا رئيسًا في برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار رؤية السعودية 2030. غير أن تعدّد المؤشرات الدولية وتنوّع تقارير التقييم، واختلاف منهجياتها وأطرها المرجعية، يطرح تحديًا عمليًّا يتمثّل في تشتّت صورة الأداء الشبابي بين مؤشرات متفرقة، يصعب معها على صانعي القرار تكوين رؤية شاملة ومتكاملة عن موقع المملكة في منظومة التنمية الشبابية العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة العملية إلى دراسة تركيبية قادرة على تجميع هذه المؤشرات، ومقارنتها، وتفسير تباين نتائجها، وربطها بصورة مباشرة بالسياسات الوطنية الكبرى، مثل رؤية السعودية 2030، والاستراتيجية الوطنية للشباب، وبرنامج تنمية القدرات البشرية. فبدل الاكتفاء بقراءة قطاعية للتعليم أو للتوظيف أو للصحة كلٌّ على حدة، تسعى هذه الدراسة إلى

توفير أداة تحليلية تساعد على تقييم الأثر الكلي للسياسات العامة على الشباب، ورصد مكامن القوة والقصور في منظومة التنمية الشبابية بصورة أشمل وأكثر اتساقًا.

وعليه، لا تقدّم هذه الدراسة نتائجها بوصفها أحكامًا نهائية، بل بوصفها إطارًا تحليليًّا داعمًا لصنّاع القرار، يساعد على تحسين توجيه السياسات، زيادة تكامل البرامج الحكومية، تحسين أدوات القياس الوطنية، بما يضمن تمثيلًا أدقّ للتحولات التي يشهدها واقع الشباب السعودي، ويرفع من فاعلية حضور المملكة في التقارير والمؤشرات الدولية.

الشباب السعودي: صورة إحصائية من البيانات الرسمية

(الشباب في مجموعة الدول العشرين – تجربة المملكة العربية السعودية)

توفّر الوثائق الرسمية الدولية والوطنية، وفي مقدّمتها التقرير المعني بتجربة المملكة العربية السعودية ضمن إطار مجموعة العشرين، قاعدة إحصائية واسعة تُمكّن من رسم صورة شاملة لأوضاع الشباب السعودي من الزوايا الديموغرافية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية، والمجتمعية، والمؤسسية. وتكتسب هذه المعطيات أهميتها من كونها صادرة عن جهات رسمية وطنية، وتعكس تطوّر منظومة الرصد الإحصائي في المملكة وتوسّع نطاقها الموضوعي خلال السنوات الأخيرة.

أولًا: السياق الديموغرافي والوزن الاستراتيجي للشباب

تُعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول مجموعة العشرين تمتعًا بقاعدة سكانية شابة. فقد بلغ عدد السكان في عام 2024 نحو 35.3 مليون نسمة، منهم 55.6 % سعوديون و44.4 % مقيمون، بمعدل نمو سنوي قدره 4.7 % ويبلغ متوسط العمر 29.6 سنة، فيما يمثل السعوديون دون سن 35 عامًا نحو 71 % من إجمالي المواطنين.

تمثل الفئة الشبابية (15–34 سنة) ما بين 34–36 % من إجمالي السكان خلال الفترة (2022–2023)، ما يمنح المملكة "عائدًا ديموغرافيًا" مهمًا ضمن اقتصادات دول المجموعة.

ثانياً: سوق العمل والتمكين الاقتصادي

تشهد سوق العمل السعودي تحسنًا ملحوظًا خلال الأعوام الأخيرة:

- معدل البطالة بين السعوديين (نهاية 2024): 7 %.
- بطالة الشباب (15–24 سنة): بين 13.7 % و14.8 % وفق تقديرات البنك الدولي و"جدوى".
- بطالة الشابات (2023): 22.3% مقابل 7.7% للذكور.
- معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين: 51.1%.

برامج التمكين الرئيسة:

- **برنامج "تمهير":** أكثر من 120 ألف مستفيد.
- **بنك التنمية الاجتماعية:** تمويل 70 ألف مشروع شبابي.
- **"منشآت":** تدريب أكثر من 500 ألف شاب سنويًّا.
- ارتفاع عدد الشباب في المناصب القيادية **بالقطاع الخاص** إلى 51,611 شابًّا في(2023).

تبين هذه المؤشرات نجاح سياسات التوطين (نطاقات) وبرامج رؤية (2030)في تقليص البطالة وتوسع الإدماج الاقتصادي.

ثالثًا: التعليم ورأس المال البشري

تتمتع المملكة بمؤشرات تعليمية متقدمة:

- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب: 99.2 %.
- معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي: 73.8 %.
- عدد طلاب التعليم العالي: 1.36 مليون طالب.
- الإناث يمثلن 55.1 % من طلبة الجامعات.
- 16 جامعة سعودية ضمن تصنيف كيو إس العالمي للجامعات (2023).

في التعليم التقني:

- 246,883 طالبًا بالكليات التقنية (2023)
- توسع في البرامج المهنية لدعم مواءمة سوق العمل

تؤكد هذه المؤشرات أن المملكة نجحت في بناء قاعدة بشرية مؤهلة تدعم التحول الاقتصادي القائم على المعرفة.

رابعًا: الصحة الجسدية والنفسية

رغم التقدم الصحي العام، تبرز تحديات مهمة وفق مايلي:

الصحة الجسدية:

- 36 % من الأطفال والمراهقين يعانون زيادة وزن أو سمنة.
- 31.2 % من الذكور (16–18 سنة) مدخنون.

الصحة النفسية:

- 40.1 % تعرضوا لاضطراب نفسي خلال حياتهم.
- 26.8 % يعانون من القلق.
- 32.4 % من طلاب الثانوي لديهم أعراض اكتئاب متوسطة إلى شديدة.
- أقل من2 % فقط من الحالات تتلقى علاجًا رسميًّا.

يمثل هذا الملف أحد أبرز التحديات الاستراتيجية للشباب في المملكة، لذلك فقد أطلقت برامج استراتيجية تعنى بالصحة النفسية، والجسدية للشباب؛ على غرار الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية والصحة النفسية المدرسية عبر المركز الوطني للصحة النفسية ومنصة "صحتي" وبرامج الصحة الإنجابية والتوعية للشباب، وبرامج الوقاية من الإدمان والصحة الرقمية والتحول التقني وبرامج مكافحة السمنة وزيادة الوزن.

خامسًا: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

تُعد المملكة من الدول الرائدة إقليميًّا في التحول الرقمي:

- 99 % نسبة انتشار الإنترنت.
- 21.5 % يستخدمون أدوات ذكاء اصطناعي.
- 32 % من الطلاب يستخدمون أدوات ذكاء اصطناعي أسبوعيًّا.
- المساهمة المتوقعة للذكاء الاصطناعي: 135 مليار دولار (12.4 % من الناتج المحلي) بحلول (2030).

- المستهدف تدريب 20,000 متخصص في الذكاء الاصطناعي.

تُظهر النتائج التجريبية تحسنًا أكاديميًّا يتراوح بين 15–20 % باستخدام أدوات التعلم المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

سادساً: التطوع والمشاركة المجتمعية:

- 843,000 متطوع في 2023 ليتجاوز العدد مليون متطوع ومتطوعة في(2030).
- 42 % من الشباب شاركوا في أنشطة تطوعية(2022).
- أكثر من 40,000 متطوع في موسم الحج(2030).
- تعكس هذه الأرقام نمو ثقافة المشاركة المجتمعية في إطار رؤية(2030).

سابعاً: الاقتصاد الإبداعي وصناعة الألعاب:

- أكثر من 23.5 مليون من محبي الألعاب الإلكترونية يمثلون 67 % من سكان المملكة.
- مساهمة متوقعة: 13.3 مليار دولار في الناتج المحلي.
- خلق نحو 39 ألف وظيفة بحلول (2030).
- استثمارات تقارب 38 مليار دولار في قطاع الألعاب.
- يُعد هذا القطاع أحد أسرع القطاعات نموًّا بين الشباب السعودي.

التقييم الاستراتيجي العام:

تمثل الفئة الشبابية في المملكة:

- قاعدة ديموغرافية قوية.
- قوة دافعة للتحول الاقتصادي الرقمي.
- عنصرًا محوريًّا في رؤية(2030).
- ركيزة للنمو في القطاعات المستقبلية (الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الإبداعي، الاستدامة).

الخلاصة:

تُظهر تجربة المملكة العربية السعودية في إدارة ملف الشباب ضمن إطار مجموعة العشرين نموذجًا تحوليًّا يرتكز على:

- الاستثمار في رأس المال البشري.
- التمكين الاقتصادي والرقمي.
- دعم المشاركة المجتمعية.
- الإسهام في تحسين منظومة تشريعية داعمة.

تُظهر هذه المعطيات مجتمعة أن البيانات الرسمية تقدّم صورة قطاعية غنيّة ومفصّلة لأوضاع الشباب السعودي، تغطي معظم الأبعاد الرئيسة لحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. غير أن هذه الصورة، على أهميتها، تظل في جوهرها وصفية وتجميعية، وتستدعي قراءة تركيبية أوسع تربط بين هذه المؤشرات المختلفة، وتضعها في سياق مقارن ذي منهجية واحدة. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتوظّف هذه القاعدة الإحصائية الرسمية بوصفها أساسًا تحليليًا، وتعمل على إعادة تنظيمها وقراءتها ضمن إطار تركيبي نقدي يهدف إلى تقديم فهم أشمل لمكانة الشباب السعودي ومسار تحوّلاتهم في ظل السياسات الوطنية الكبرى.

3. أهداف الدراسة

1. **حصر وتصنيف أبرز المؤشرات الشبابية العالمية**

تهدف الدراسة إلى جمع وتصنيف المؤشرات الدولية المعتمدة في قياس أوضاع الشباب؛ مثل مؤشرات مسك، الكومنولث، البنك الدولي، الأمم المتحدة، مؤشر المعرفة العالمي؛ لتحديد نطاقها ومجالاتها التحليلية وارتباطها بالتنمية الشبابية.

2. **تحديد موقع المملكة العربية السعودية ضمن هذه المؤشرات**

تحليل مرتبة المملكة عالميًّا، وإقليميًّا (خليجيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا وآسيويًّا)، مع إبراز المجالات التي حققت فيها تقدمًا نوعيًّا مثل التعليم والريادة والصحة، وتلك التي لا تزال تحتاج إلى تحسين.

3. **إجراء مقارنات إقليمية ودولية شاملة**

دراسة موقع المملكة مقارنة بدول الخليج والعالم العربي وآسيا والدول ذات الأداء المرتفع؛ لتوضيح الاتجاهات العامة وتحديد موقع المملكة على خريطة التنمية الشبابية العالمية.

4. **تفسير النتائج في ضوء السياسات الوطنية**

ربط أداء المملكة في المؤشرات الدولية بمخرجات البرامج الوطنية الكبرى، مثل رؤية 2030، والاستراتيجية الوطنية للشباب، وبرنامج تنمية القدرات البشرية؛ لتوضيح فاعلية هذه السياسات على أرض الواقع.

5. **تحديد الثغرات والتحديات التنموية الخاصة بالشباب**

الكشف عن مكامن النقص أو المجالات التي تتطلب مزيدًا من التطوير، مثل المشاركة المدنية، وجودة التعليم، والمساواة في الفرص بين الجنسين، والابتكار، للاستمرار في توجيه الإصلاحات المستقبلية بفاعلية أكبر.

6. **اقتراح مبادرات وتوصيات عملية لتحسين ترتيب المملكة**

صياغة توصيات عملية ومبادرات نوعية تساعد على رفع مؤشرات المملكة في التقارير الدولية، وتقوّي حضورها في منظومة التنمية الشبابية العالمية، بما يتّسق مع مستهدفات رؤية 2030.

7. **الإسهام في تحسين إطار معرفي وطني لمتابعة المؤشرات الشبابية**

الرفع من كفاءة النظام الوطني للرصد والتحليل الدوري للمؤشرات الشبابية، ويتيح مواءمتها مع خصوصية السياق السعودي، ويضمن استدامة التحسين في الأداء الدولي.

4. الإشكالية والتساؤلات:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في فهم موقع المملكة العربية السعودية في المؤشرات الشبابية العالمية، وتفسيره في ضوء سياساتها الوطنية والتنموية، وذلك في ظل التباين بين التقدم الذي حققته المملكة في مجالات التعليم، وريادة الأعمال، والتنمية البشرية، وبين استمرار بعض التحديات في مجالات أخرى كالمشاركة المجتمعية والمواطنة العالمية والمساواة بين الجنسين.

وتسعى الدراسة إلى معالجة بتحليل كمي ونوعي لموقع المملكة في أهم المؤشرات الدولية، وربطه بمضامين رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية، بهدف بناء تصور شامل عن واقع الشباب السعودي واتجاهات تحسينه المستقبلية.

السؤال الرئيس للدراسة

إلى أي مدى تعكس المؤشرات الشبابية العالمية واقع الشباب السعودي، وما موقع المملكة في هذه المؤشرات مقارنةً بدول الإقليم والعالم، وكيف يمكن توظيف نتائجها في مواصلة تحسين سياسات وطنية أكثر تكاملًا وفاعلية في تنمية الشباب؟

الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية

1. ما أبرز المؤشرات العالمية التي تُستخدم لقياس أوضاع الشباب ومجالات تنميتهم؟
2. ما موقع المملكة العربية السعودية في هذه المؤشرات على المستويين الإقليمي والعالمي؟
3. ما العوامل التي أسهمت في تقدم المملكة في بعض المؤشرات وتراجعها النسبي في مؤشرات أخرى؟
4. إلى أي حد تعكس المؤشرات الدولية خصوصية السياق السعودي في تنمية الشباب؟
5. كيف يمكن ربط نتائج المؤشرات الدولية بالسياسات الوطنية، مثل رؤية 2030 والاستراتيجية الوطنية للشباب؟
6. ما أبرز الفجوات والتحديات التي كشفتها نتائج المؤشرات، وما المبادرات المقترحة لسدها وتحسين موقع المملكة عالميًّا؟

5. منطلقات وافتراضات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات، تفترض الدراسة أن المملكة تحتل موقعًا متوسطًا إلى متقدم في أغلب المؤشرات، بينما يبدو موقعها بحاجة إلى مزيد من التّحسين في مؤشرات أخرى، فيما نلاحظ أن بعض هذه المؤشرات قديم، وأن بعض المؤشرات العالمية لا تعكس خصوصية السياق المحلي السعودي ويستدعي ذلك تعزيز حضور مؤشرات وطنية أساس ومكملة.

وقد بُنيت هذه الفرضية على تباين أداء المملكة في المؤشرات العالمية وفْقَ تحليل أولي لموقع المملكة في سياق التنمية الدولية (المسح الأولي للمؤشرات) وبالأخص العناصر المستخلصة من تحليل بيانات مؤشر الشباب العالمي 2024، الصادر عن مؤسسة مسك، والذي يعتبر واحدًا من التقارير المتفردة، إذ حصلت المملكة في الترتيب العام للمؤشر على المركز 14 عالميًّا مقارنة بأربعين دولة، وهو ما وضعها في المنطقة المتوسطة-المتقدمة.

كما أن المؤشرات العالمية بطبيعتها موحّدة في معايير المقارنة الإحصائية، وهو ما يوجد فجوة في التقاط الفوارق الثقافية، والاجتماعية، والتشريعية؛ التي تتفرّد بها بعض البلدان كالمملكة. وعليه، فإن المؤشرات الدولية، على الرغم من فائدتها للمقارنة، تحتاج إلى تفرد وتميّز وطني للإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

6. الإصدارات والدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات والتقارير السابقة الدورية والسنوية عددًا من الجوانب ذات الصلة، إذ قدمت تقارير الكومنولث عن مؤشر التنمية الشبابية نماذج كمية لرصد قدرات الشباب في التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية، كما وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر مؤشر التنمية البشرية بيانات متعلقة برأس المال البشري، فيما أبرزت تقارير البنك الدولي واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية مؤشرات قطاعية حول التعليم والصحة والتوظيف.

وعلى الصعيد الإقليمي العربي والإسلامي، أصدرت الإسكوا ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب -أحد أجهزة منظمة التعاون الإسلامي- تقارير تحليلية عن أوضاع الشباب العربي والإسلامي.

أما على المستوى المحلي، فقد قدمت الهيئة العامة للإحصاء إلى جانب الوزارات ذات الصلة بيانات رسمية مهمة عن الشباب، كما بادرت مؤسسة مسك بإطلاق مؤشر الشباب العالمي 2024.

ومع ذلك فإن الدراسة تسعى إلى بناء مقاربة شمولية تربط كل المستويات في إطار مقارن ومنهجي متكامل.

7. المنهجية النقدية العامة المتبعة:

اعتمدت هذه الدراسة إطارًا منهجيًّا نقديًّا أكاديميًّا صريحًا يقوم على التمييز الواضح بين رصد المؤشرات الدولية وتبنّي نتائجها التفسيرية، وذلك انطلاقًا من مبدأ الموضوعية العلمية، وتجنّب التسليم المسبق بمخرجات المؤشرات كما تَرِد في تقاريرها الأصلية. فلم تنطلق الدراسة من افتراض صحة هذه المؤشرات بصورة مطلقة، بل تعاملت معها بوصفها أدوات قياس قابلة للتحليل والنقد والمراجعة المنهجية في ضوء السياق الوطني السعودي وتحولاته التنموية المتسارعة.

وفي هذا الإطار، جرى اعتماد مصفوفة نقد وتقييم موحّدة طُبّقت على جميع المؤشرات محلّ الدراسة، بهدف ضمان الاتساق المنهجي، وتفادي الانتقائية في عرض النتائج أو تفسيرها، رفع مستوى الحياد والموضوعية في التحليل. وقد استندت هذه المصفوفة إلى أربعة محاور نقدية رئيسة؛ هي:

1. مصدر البيانات: تحليل طبيعة البيانات المعتمدة في كل مؤشر، ومدى موثوقيتها، وحداثتها، واعتمادها على مصادر أولية أو ثانوية، إضافة إلى تقييم درجة الشفافية في إتاحة البيانات ومنهجيات جمعها.
2. منهجية الترجيح وبناء المؤشر المركب: حصر الأوزان النسبية المعتمدة للأبعاد المختلفة داخل كل مؤشر، وتقييم مدى اتساقها المنطقي والإحصائي، ورصد ما إذا كانت هذه الأوزان تعكس بالفعل أهمية الأبعاد المقاسة أم أنها تخضع لاختيارات معيارية قد تؤثر في النتائج النهائية وترتيب الدول.
3. الملاءمة الثقافية والسياقية: تقييم قدرة المؤشر على تمثيل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتشريعية للمملكة العربية السعودية، ورصد أوجه القصور التي قد تنشأ عن تطبيق معايير موحّدة صُممت في سياقات مختلفة على واقع وطني له سماته المميزة.
4. التحديث الزمني للبيانات: تحليل الفجوة الزمنية بين واقع التحولات الجارية في المملكة وبين آخر تحديثات المؤشر، وتقدير أثر قدم البيانات أو عدم انتظام التحديث على دقة تمثيل الواقع التنموي الراهن، ولا سيما في ظل التسارع الكبير الذي تشهده الإصلاحات المرتبطة برؤية السعودية 2030.

تعتمد هذه الدراسة المؤشرات كما ترد في مصادرها الأصلية، مع الالتزام بالفئة العمرية التي يعتمدها كل مؤشر. ونظرًا لاختلاف تعريف "الشباب" بين الجهات الدولية والوطنية (مثل 15–24، 15–29، 15–34، و15–39 سنة)، فإن المقارنات الواردة في التقرير تُفسَّر بوصفها مقارنات داخل إطار كل مؤشر، ولا تُفهم على أنها مقارنة مباشرة بين مؤشرات تستخدم تعريفات عمرية مختلفة. وعند عرض نتائج مؤشرين يختلفان في الفئة العمرية، يُشار إلى ذلك صراحة، ويُراعى هذا الاختلاف عند تفسير النتائج والاستنتاجات.

وبناءً على هذه المصفوفة، أُخضعت جميعُ المؤشرات الدولية والوطنية محلّ الدراسة لمستوى واحد من الفحص النقدي المنهجي، بما يضمن توحيد معايير التقييم، وبما يحول دون الانتقائية في قبول النتائج أو رفضها. وقد مكّن هذا النهج الدراسة من الجمع بين الأمانة العلمية في عرض نتائج المؤشرات كما هي من جهة، والمساءلة المنهجية لتلك النتائج وتفكيك خلفياتها التفسيرية من جهة أخرى.

وعليه، فإن النتائج التي تخلص إليها الدراسة لا تُقدَّم بوصفها أحكامًا نهائية أو حقائق مطلقة عن واقع الشباب السعودي، بل تُقرأ ضمن إطار تحليلي نقدي يعدّ المؤشرات أدوات قياس اتجاهية، تتطلب دائمًا تفسيرها في ضوء السياق الوطني، واستكمالها بمؤشرات وطنية أكثر حساسية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المملكة.

8. أدوات جمع البيانات:

ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة أدواتٍ متعددة، منها:

1 - بطاقات تحليل المؤشرات

- أداة رئيسية اعتمدها فريق الدراسة لتحليل كل مؤشر دولي على حدة.
- تضمنت البطاقة عناصر محددة:
  - اسم المؤشر وجهة الإصدار.
  - الأبعاد والمكونات الفرعية.
  - ترتيب المملكة عالميًّا وإقليميًّا.
  - تحليل الأداء ومجالات القوة والضعف.
  - التوصيات التحسينية.
- ساعدت هذه البطاقات على توحيد منهج التحليل والمقارنة بين المؤشرات المختلفة (مثل مؤشر مسك، الكومنولث، التنمية البشرية، المعرفة،...).

2 - جداول المقارنة الإحصائية

- أداة كمية استخدمت لمقارنة ترتيب المملكة عبر السنوات والمناطق.
- **شملت المقارنة بين:**
  - المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
  - المملكة والدول العربية والآسيوية والإسلامية.
  - التطور الزمني بين 2015 و2025.
- أتاحت هذه الجداول تتبع التحسن النسبي لموقع المملكة في المؤشرات الدولية ورصد التحولات الديموغرافية والاقتصادية ذات الصلة بالشباب.

3 - تحليل المضمون الوثائقي

- أداة نوعية لتحليل محتوى الوثائق الوطنية والاستراتيجيات مثل رؤية 2030، والاستراتيجية الوطنية للشباب، وبرنامج تنمية القدرات البشرية.
- ركّزت على المفاهيم والاتجاهات المتعلقة بالشباب، وربُطت بالمؤشرات الدولية لتفسير النتائج وتحليل التوجهات الوطنية.

4 - بطاقات تلخيص الدراسات السابقة

- استخدمت لمراجعة وتحليل الدراسات والأبحاث السابقة حول المؤشرات الشبابية في العالم العربي والخليج.
- تضمنت: عنوان الدراسة، أهدافها، منهجها، أهم نتائجها، الفجوات التي لم تتناولها.
- ساعدت في بناء الإطار النظري وتوضيح إسهام البحث الحالي في سد النقص العلمي.

5 - مصفوفة الربط بين المؤشرات والسياسات

- أداة تحليلية طُوّرت خصيصًا في التقرير لربط نتائج المؤشرات الدولية بالبرامج الوطنية المنفذة.
- هدفت إلى تحديد العلاقة بين التحسن في المؤشرات وبين السياسات الحكومية مثل تمكين المرأة، وتطوير التعليم، وتشغيل الشباب.

9. طرق التحليل

تتحدد طرق التحليل في ثلاثة مستويات أساسية؛هي:

1. التحليل المقارن الذي يُبرز موقع المملكة في ضوء المعايير العالمية والإقليمية.
2. التحليل الإحصائي الذي يعتمد على النسب والمعدلات والتصنيفات.
3. تحليل المضمون الذي يدرس الخطاب والسياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، كما يحلل التقرير السياسات التي قادت دولًا لتصدر المؤشرات.

10. حدود الدراسة

يتحدّد الإطار الزمني لهذه الدراسة بالفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2025، وهي الفترة التي تواكب انطلاق رؤية السعودية 2030 ومراحلها التنفيذية الأولى، بما يتيح رصد التحولات الكبرى التي شهدتها أوضاع الشباب في المملكة في سياق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. أما الإطار المكاني، فينحصر في المملكة العربية السعودية، مع الاستعانة بمقارنات إقليمية ودولية عند الضرورة المنهجية، بغرض وضع موقع المملكة ضمن سياقه العالمي، دون أن يغيّر ذلك من تركيز الدراسة الأساسي على الحالة السعودية.

ويتمحور الإطار الموضوعي للدراسة حول فئة الشباب، حيث تعتمد الدراسة الفئة العمرية الممتدة من (15 إلى 34 عامًا) بوصفها نطاقًا تحليليًا رئيسًا، انسجامًا مع التعريف المعتمد في عدد من المصادر الوطنية، ولا سيما تقارير الهيئة العامة للإحصاء. ويستند هذا الاختيار إلى اعتبارات علمية تتعلق بطبيعة المسار الانتقالي لهذه المرحلة العمرية، التي تمتد من أواخر المراهقة إلى بدايات الاستقرار المهني والأسري، وتُمثّل بذلك الطيف الأوسع للتحولات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تهمّ سياسات الشباب.

ومع ذلك، تُقرّ الدراسة بأن هذه الفئة العمرية ليست كتلة متجانسة، بل تضم مراحل فرعية ذات خصائص نفسية واجتماعية واقتصادية متباينة، من قبيل الفئات (15–19) و(20–24) و(25–34)، إذ تختلف أنماط التعليم والعمل والاستقلالية والمسؤوليات الاجتماعية بين هذه المراحل اختلافًا ملحوظًا. ويترتّب على هذا التنوّع الداخلي أن تُقرأ بعض النتائج بوصفها اتجاهات عامة للفئة الشبابية الواسعة، لا توصيفات دقيقة لكل شريحة عمرية فرعية على حدة.

كما تُسجّل الدراسة قيدًا منهجيًّا إضافيًّا يتمثّل في أن اعتماد هذا النطاق العمري الواسع قد يحدّ من قابلية المقارنة المباشرة مع بعض المؤشرات الدولية التي تستخدم تعريفات عمرية أضيق للشباب (مثل 15–24 أو 15–29 عامًا). وعليه، فإن نتائج المقارنات الدولية تُقرأ في ضوء هذا الاختلاف في التعريفات العمرية، وبحذر منهجي يراعي الفروق في نطاقات القياس، وحدود قابلية المطابقة الإحصائية بين المؤشرات المختلفة.

ملاحظة: تعريف الفئة العمرية للشباب غير موحّد محليًّا ودوليًّا؛ إذ تختلف التعريفات من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى. يوضح الجدول التالي هذه التباينات:

الجهة	مؤشر الشباب العالمي 2024 "مسك"	الهيئة العامة للإحصاء (المملكة)	استراتيجية التنمية الشبابية 2024 "وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية" في المملكة	الأمم المتحدة
الفئة العمرية	18 - 30 عامًا	15 - 34 عامًا	15 - 39 عامًا	15 - 24 عامًا

تشير الأمم المتحدة إلى أنه "رغم عدم وجود تعريف دولي متفق عليه عالميًا للفئة العمرية للشباب، إلا أن الأمم المتحدة - ألغ (المسافة) دائمًا قبل الجملة الاعتراضية وبعدها تعرّف "الشباب" على أنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل هذه المرحلة الأولى من مشروع "مؤشرات التنمية الشبابية وموقع المملكة العربية السعودية فيها" قاعدة انطلاق معرفية ومنهجية أساسية، إذ أسفرت عن حصر وتصنيف المنظومات الدولية المعتمدة في قياس أوضاع الشباب، وربطها بالسياق الوطني السعودي. وقد مكّن هذا العمل من تكوين تصور أوّلي شامل عن موقع المملكة على الخريطة التنموية العالمية، وعن الفجوات والتفاوتات التي تعتري بعض المجالات ذات الصلة بالشباب، مثل التعليم، وسوق العمل، والمشاركة، والصحة، والرفاه.

أظهرت النتائج الأولية أن المملكة تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية والتعليم الرقمي، في مقابل تحديات تتعلق بتمكين الشباب اقتصاديًّا ومجتمعيًّا، مما يعكس ضرورة الإسهام في تحسين أدوات قياس وطنية تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتشريعية للمملكة، وتسدّ الفجوات التي لا تلتقطها المؤشرات العالمية الموحّدة.

وبذلك، تُعد هذه المرحلة خطوة تأسيسية لتأطير التحليل الكمي والنوعي للمؤشرات الشبابية ضمن منهج مقارن يربط بين السياقين المحلي والعالمي، ويضع الشباب في قلب عملية التنمية المستدامة. وفي المراحل التالية، سيُجرى تحليلٌ معمّق للثغرات المكتشفة. وتحليل أسبابها وتفسيراتها، وصياغة مبادرات عملية ومتكاملة لسدّها بما يسهم في دعم صُنّاع القرار وإثراء السياسات الوطنية الموجهة للشباب. كما ستُفضي هذه المراحل إلى بلورة توصيات استراتيجية عملية تُسهم في زيادة تنافسية المملكة وريادتها في مجال التنمية الشبابية على المستويين الإقليمي والدولي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

الفصل الثاني:
سرد وحصر للمؤشرات العالمية مع التحليل النقدي

تمهيد:

تنتقل هذه المرحلة الثانية من الحصر والتصنيف المنهجي إلى التحليل النقدي البنيوي والمقارن للمؤشرات. ويهدف هذا التحليل إلى التحقق من القيمة العلمية والعملية للمؤشرات الدولية والوطنية، ومدى مواءمتها للسياق السعودي، فضلًا عن تقييم قدرتها على توجيه السياسات التنموية المتعلقة بالشباب.

تستند هذه المرحلة إلى قراءة معمقة لبنية المؤشرات العالمية والمحلية، من حيث خلفياتها النظرية، ومناهجها الإحصائية، ومصادر بياناتها، ومدى تمثيلها الفعلي لواقع الشباب السعودي. كما تعتمد على مقارنة موقع المملكة في هذه المؤشرات مع دول ذات ظروف اجتماعية واقتصادية مشابهة أو رائدة، بغية فهم الفروقات التفسيرية والفجوات المنهجية التي قد تؤثر في ترتيب المملكة أو في دقة تمثيلها ضمن هذه التقارير.

ويتضمن هذا الفصل تحليلًا بنيويًا مفصلًا لكل مؤشر، ومصفوفة مقارنة دولية توضّح موقع المملكة ضمن عينة من الدول، مع تفسير الفروق ودلالاتها التنموية. إلى جانب إعداد توصيات موجهة للجهات الوطنية لرفع مراتب المملكة في التقارير الدولية وتحسين آليات تمثيلها الإحصائي.

تعتمد جميع الجداول التالية على الرتب الأصلية كما وردت في المصادر الدولية، مع مراعاة أن عدد الدول المشمولة يختلف من مؤشر إلى آخر؛ لذا لا تُعد المقارنة المباشرة بين الرتب المطلقة (مثل المرتبة 14 في مؤشر يضم 40 دولة، والمرتبة 51 في مؤشر يضم 197 دولة) مقارنة منهجية دقيقة. وعليه، تُفسَّر النتائج بوصفها مواقع نسبية داخل مجتمع كل مؤشر، وليس بوصفها رتبًا متكافئة عبر المؤشرات المختلفة. كما أن خانات النطاق (عالمي، عربي، خليجي، إسلامي، آسيوي) تمثل ترتيب المملكة داخل المجموعة الإقليمية للدول المشمولة في كل مؤشر، وليس داخل جميع دول ذلك الإقليم.

١- المؤشرات الصادرة عن مؤسسات محلية:

أ. مؤسسة مسك

- مؤشر الشباب العالمي 2024: يقدم المؤشر رؤى شاملة تستند إلى بيانات دقيقة وموثوقة حول التحديات والفرص التي تواجه الشباب في مختلف دول العالم. ويُعد مرجعًا شاملًا يضم تحليلات مستفيضة تغطي قياس العوامل التي تؤثر على الشباب في 40 دولة، في مجالات متنوعة مثل التعليم، والمهارات، والريادة، والمواطنة العالمية، والصحة.
- تعتمد النتائج الواردة في هذا القسم على منهجية مؤشر الشباب العالمي الصادر عن مؤسسة مسك، والذي يستخدم تعريفًا للشباب يختلف جزئيًا عن بعض المؤشرات الدولية الأخرى. وعليه، فإن النتائج تُفسَّر ضمن الإطار العمري والمنهجي الخاص بالمؤشر، ولا تُعد قابلة للمقارنة المباشرة مع نتائج مؤشرات تعتمد تعريفات عمرية مختلفة للشباب.

مؤشرات خاصة بالشباب	مؤشرات يُمكن إسقاطها على الشباب
"مؤشر الشباب العالمي"مسك	مؤشر التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مؤشر التقدم الشبابي	مؤشر المعرفة العالمي
مؤشر عمالة الشباب: منظمة العمل الدولية	مؤشر رأس المال البشري
مؤشر القيم والشخصية للشباب 2020	مؤشر القوة الناعمة العالمي
مؤشر تنمية الشباب للكومنولث	
مؤشر رفاهية الشباب العالمي	
مؤشر نسبة الشباب	
مؤشرات عن وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2022	
مؤشرات تبرز التحديات الرئيسة للشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي 2015	

لماذا تم اختيار هذه المؤشرات فقط؟

تم اختيار هذه المجموعة من المؤشرات دون غيرها لأنها الأكثر صلة بالشباب والأقدر على تفسير موقع المملكة عالميًا من منظور علمي وتطبيقي، وذلك لخمسة أسباب رئيسة:

-لأنّها المؤشرات الوحيدة التي تقيس الشباب بشكل مباشر

هذه المجموعة تضم المؤشرات المتخصصة فعليًّا في قياس أوضاع الشباب عالميًّا، مثل:

-مؤشر الشباب العالمي – مسك.

-مؤشر التنمية الشبابية – الكومنولث.

-مؤشر رفاهية الشباب العالمي.

-مؤشر التقدم الشبابي.

-مؤشرات منظمة التعاون الإسلامي.

وهذه المؤشرات هي الأدوات المعتمدة دوليًّا لقياس:

-التعليم. -الصحة.

-التوظيف. -المشاركة.

-الأمن. -المساواة.

-الرفاه.

للفئة العمرية 15–34 سنة، وهي نطاق الدراسة.

-لأنّها الأكثر اتساقًا مع أهداف الدراسة

الدراسةالتي تهدف إلى:

- تحليل الوضع الشبابي.
- تحديد الفجوات.
- المقارنة إقليميًّا وعالميًّا.
- تفسير النتائج في ضوء رؤية 2030.

وهذه المؤشرات هي الأكثر قدرة على تحقيق تلك الأهداف لأنها تحتوي على:

- بيانات كمية.
- أبعاد موضوعية.
- تصنيفات دولية معتمدة.
- منهجيات قابلة للمقارنة.
- جميع الأبعاد الستة التي تشكّل حياة الشباب.

احتاجت الدراسة إلى مؤشرات تغطي الأبعاد التالية:

البُعد	المُؤشر الذي يقيسه
التعليم	مؤشر المعرفة العالمي، مؤشر الرفاه، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الشباب
التوظيف	منظمة العمل الدولية، مؤشر التنمية البشرية
الصحة	مؤشر الرفاه، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الشباب
المشاركة	مؤشر الرفاه، مؤشر التنمية البشرية
الأمن	مؤشر الرفاه، مؤشر الشباب
القِيم والمواطنة	مؤشر القيم الشبابية
الابتكار والمعرفة	مؤشر المعرفة العالمي، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر رأس المال البشري

وبذلك فإن هذه المؤشرات تقدم رؤية شاملة ومتكاملة لأنها تجمع بين مؤشرات شبابية خالصة ومؤشرات عامة تُسقَط على الشباب.

يحتاج النموذج المعتمد في الدراسة إلى توازن بين:

أ. مؤشرات شبابية صرفة: تقيس الشباب مباشرة.

ب. مؤشرات عامة ذات تأثير مباشر على الشباب.

مثل:

- التنمية البشرية، - رأس المال البشري. - المعرفة العالمية.

وتم اختيار هذه المؤشرات العامة لأنها:

- ذات مصداقية عالية.
- تغطي أبعادًا غير موجودة في المؤشرات الشبابية.
- تُستخدم عالميًّا لقياس كفاءة السياسات العامة على فئة الشباب.
- تتوافق مع رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية.

رؤية 2030 تعتمد على مؤشرات دولية معينة لتقييم التقدم، ومنها:

- مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر المعرفة العالمي.
- مؤشر رأس المال البشري.
- مؤشرات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال.
- الأمن السيبراني.
- الابتكار.

ومؤشر مسك يُعد المؤشر السعودي الأقرب لهيكلة رؤية 2030 لأنه يقيس:

- التعليم.
- المهارات.
- الريادة.
- المواطنة.
- التكنولوجيا.
- الاستدامة.

واختيار هذه المؤشرات ينسجم مع سياسات الدولة وخططها الاستراتيجية؛ لأنها توفربيانات كافية وموثوقة تغطي الفترة 2015–2025

يعتمد منهج الدراسة على ما يلي:

- تحليل زمني لعشر سنوات.
- مقارنات إقليمية وعالمية.
- تتبع أثر الإصلاحات الوطنية.

وهذه المؤشرات بالتحديد:

- تصدر سنويًا أو دوريًا.
- تملك قواعد بيانات متاحة.
- تغطي فترة الإصلاحات منذ إطلاق رؤية 2030.

بعكس مؤشرات أخرى غير منتظمة أو غير مكتملة البيانات ؛ لأنها تسمح ببناء "مصفوفة الفجوات" التي تعد قلب المرحلة الثالثة

تعتمد مصفوفة الفجوات على وجود مؤشرات:

- كمية.
- قابلة للقياس.
- ذات منهجية ثابتة.

وهذه المؤشرات تتوافق تمامًا مع متطلبات التحليل الكمي والنوعي في هذه المرحلة.

جاء تحديد هذه المجموعة من المؤشرات الدولية والوطنية لكونها الأقدر منهجيًّا على قياس أوضاع الشباب بصورة مباشرة وشمولية، ولأنها تمثل الأدوات الأكثر موثوقية واستعمالًا في الأدبيات الدولية لرصد التعليم، والصحة، والتوظيف، والمشاركة، والرفاه، والأمن، والمهارات المستقبلية. كما أن هذه المؤشرات تتسق بصورة كاملة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية، وتوفر بيانات كمية ونوعية منتظمة تغطي فترة زمنية ممتدة تمكّن من تتبع أثر الإصلاحات الوطنية على فئة الشباب. إضافة إلى ذلك، تحقق هذه المؤشرات تكاملًا علميًّا يجمع بين المقاييس الشبابية الخالصة، مثل مؤشر مسك ومؤشر الكومنولث ومؤشر رفاهية الشباب، وبين المؤشرات العامة التي تُسقط على الشباب، كالتنمية البشرية ورأس المال البشري ومؤشر المعرفة. ويمكّن هذا التنوع من بناء صورة دقيقة ومتوازنة عن موقع المملكة إقليميًّا وعالميًّا، ورصد الفجوات التنموية، وتقديم تفسير علمي وموضوعي للتقدم المحقق والتحديات المتبقية، بما يجعل هذه المؤشرات أفضل إطار منهجي يخدم أهداف الدراسة ويبرز ويزيد قيمتها التحليلية.

الدراسة التفصيلية للمؤشرات:

المؤشرات الخاصة بالشباب

المؤشرات الموجودة بالأرقام في التقرير

1. مؤشر مسك (وهو المؤشر الذي ستبنى عليه المبادرات لاعتبارات مفصلة في الشق المخصص لها)

اسم المؤشر: مؤشر الشباب العالمي

الجهة المُصدِرة: مؤسسة محمد بن سلمان (مسك – مؤسسة غير ربحية ذات طابع تنموي واستراتيجي).

تصنيف المصدر: جهة غير حكومية / قطاع غير ربحي (مؤسسة فكرية / مؤسسة تنموية).

الطبيعة المؤسسية للمؤشر: مؤشر دولي مركّب يُعنى بقياس جاهزية الشباب وقدرتهم على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز خاص على المهارات، والفرص، والبيئة الداعمة، والمخرجات التنموية المرتبطة بفئة الشباب.

الهدف الرئيس للمؤشر:

- تقييم مستوى تمكين الشباب وجاهزيتهم للمستقبل في الدول المختلفة.
- توفير أداة مقارنة دولية لأوضاع الشباب عبر أبعاد متعددة (تعليمية، اقتصادية، مهارية، مؤسسية).
- دعم صناع القرار ومصممي السياسات في تحسن سياسات شبابية قائمة على الأدلة.
- متابعة تطور أوضاع الشباب عبر الزمن وربطها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

الفئة المستهدفة:

الشباب ضمن نطاق عمري واسع (يختلف قليلًا حسب توافر البيانات الدولية، وغالبًا يتمحور حول الفئة التقريبية من 15 إلى 34 عامًا)، وفق ما تسمح به قواعد البيانات الدولية المعتمدة.

النطاق الجغرافي: دولي – يشمل عددًا كبيرًا من الدول من مختلف الأقاليم الجغرافية، مع قابلية المقارنة بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

نوع المؤشر:

- مؤشر مركّب.
- يعتمد على تجميع عدد كبير من المؤشرات الفرعية الكمية المستمدة من قواعد بيانات دولية معتمدة.

-الأبعاد الرئيسة للمؤشر: يرتكز المؤشر عادة على مجموعة من المحاور الكبرى، من أبرزها:

- التعليم وبناء المهارات.
- الفرص الاقتصادية والتوظيف.
- الصحة والرفاه.
- المشاركة والبيئة الداعمة.
- الابتكار والاستعداد للمستقبل.

مصادر البيانات: يعتمد المؤشر على مصادر بيانات دولية ثانوية موثوقة، من بينها:

- منظمات دولية (مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، وغيرها).
- قواعد بيانات إحصائية دولية معتمدة.

طبيعة المصدر: بيانات دولية رسمية في الغالب، مع إعادة تجميعها وتحليلها ضمن إطار المؤشر.

المنهجية العامة للاحتساب:

- اختيار مجموعة من المؤشرات الفرعية المرتبطة بأوضاع الشباب.
- توحيد المقاييس لضمان قابلية المقارنة بين الدول.
- تطبيق أوزان نسبية على الأبعاد المختلفة وفق نموذج المؤشر.
- تجميع النتائج في درجة كلية وترتيب الدول بناءً عليها.

نقاط القوة المنهجية

- يوفر إطارًا مقارنًا دوليًّا يركّز تحديدًا على فئة الشباب.
- يدمج بين أبعاد متعددة (تعليمية، اقتصادية، اجتماعية، مستقبلية).
- يعتمد على قواعد بيانات دولية موثوقة بدل الاعتماد على بيانات استطلاعية ظرفية فقط.
- مفيد في تتبّع الاتجاهات العامة عبر الزمن وليس فقط اللقطات اللحظية.

الحدود والقيود المنهجية

- يستخدم تعريفات عمرية موحّدة قد لا تعكس بدقة الخصوصيات الوطنية لكل دولة.
- الأوزان المعتمدة للأبعاد تعكس اختيارات معيارية للمصممين، وقد تؤثر في الترتيب النهائي.
- لا يلتقط دائمًا الفروق الدقيقة داخل الدولة الواحدة بين فئات الشباب المختلفة (حسب الجنس، المنطقة، الخلفية الاجتماعية).

يُستخدم مؤشر الشباب العالمي (مسك) في هذه الدراسة بوصفه أداة مقارنة دولية لموقع المملكة في منظومة تمكين الشباب، تمثل جزءًا من سلة مؤشرات أوسع، وليس مرجعًا وحيدًا للحكم على واقع الشباب، ومؤشرًا اتجاهيًّا يساعد على قراءة المسارات العامة للتحول، لا على إصدار أحكام نهائية مطلقة.

الأرقام في مؤشر الشباب العالمي

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	14	2	2	2	4

GYI 2024 Results

Rank	Categorization	Region	Country	Global Youth Index 2024 Scores
1	Pioneers	Europe	United Kingdom	65.9
2	Pioneers	Europe	Germany	65.8
3	Pioneers	Europe	Denmark	63.6
4	Pioneers	Europe	Sweden	62.8
5	Pioneers	Asia	Australia	62.6
6	Pioneers	Americas	Canada	61.7
7	Pioneers	Europe	France	60.9
8	Accelerators	Middle East	United Arab Emirates (UAE)	59.6
9	Pioneers	Asia	South Korea	59.1
10	Pioneers	Americas	United States	59.0
11	Navigators	Asia	China	58.9
12	Pioneers	Europe	Spain	58.6
13	Pioneers	Europe	Italy	57.5
14	Accelerators	Middle East	Saudi Arabia	56.3
15	Pioneers	Asia	Japan	55.8

مؤشر التعليم للشباب

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	15	2	2	3	5

Figure 16: Education & Skills performance full ranking and regional analysis per sub-domain (access to quality education and education policies)

Domain ranking		
1	Australia	75.5
2	Germany	71.2
3	Sweden	71.0
4	Spain	70.6
5	France	69.6
6	Denmark	69.5
=7	Canada	69.4
=7	United Kingdom	69.4
9	Italy	68.3
10	South Korea	68.2
11	United States	66.9
12	China	63.4
13	Türkiye	63.1
14	UAE	63.0
15	Saudi Arabia	62.2
16	Ukraine	60.2
17	Oman	57.7
18	Philippines	57.2
19	Russian Federation	57.1
20	Japan	56.9

Domain ranking		
21	Indonesia	54.8
22	Argentina	53.8
23	Vietnam	53.1
24	Kenya	51.9
25	India	51.6
26	Brazil	51.3
=27	Jordan	51.1
=27	Mexico	51.1
29	Colombia	50.9
30	Egypt, Arab Rep.	50.7
31	Algeria	50.3
32	Thailand	49.5
33	South Africa	46.8
34	Morocco	45.9
35	Ghana	45.3
36	Uzbekistan	43.7
37	Bangladesh	40.0
38	Nigeria	38.2
39	Pakistan	35.3
40	Tanzania	35.1

مؤشر التقدم في مجال التعليم عام 2024 مقارنة بنفس المؤشر عام 2022

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	2	2	1	2	1

Table 4: Top five countries with the biggest percentage increase in access to quality education since GYI 2022[21]

Most improved countries	2022	2024	Change	Percentage change
Morocco	38.2	50.2	12.0	31%
Saudi Arabia	51.0	62.8	11.8	23%
Brazil	48.9	51.9	7.0	14%
Argentina	56.7	64.2	7.5	13%
Kenya	44.7	50.5	5.8	13%

Source: GYI 2024

مؤشر جودة التعليم

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	3	2	2	2	2

Table 5: Top five countries with the highest quality of education

Quality of education	Score (0-100)
Denmark	72.2
UAE	71.1
Saudi Arabia	68.7
Australia	67.3
Oman	67.2

Source: GYI 2024

مؤشر ريادة الأعمال والتوظيف

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	8	2	2	2	3

Figure 18: Entrepreneurship & Employment performance full ranking and regional analysis per sub-domain (entrepreneurial ecosystem and employment)

Domain ranking		
1	UAE	62.8
2	United States	62.5
3	Sweden	62.0
4	Australia	61.8
5	Canada	61.6
6	United Kingdom	61.3
7	China	60.2
8	Saudi Arabia	59.7
9	Denmark	59.3
=10	France	58.3
=10	Indonesia	58.3
12	Oman	57.7
13	India	57.3
14	South Korea	57.2
15	Germany	56.4
16	Spain	55.3
17	Brazil	54.9
18	Philippines	54.8
19	Thailand	54.4
20	Nigeria	53.5

Domain ranking		
21	Japan	53.1
22	Italy	52.5
23	Kenya	52.3
24	Vietnam	52.1
25	Colombia	51.5
26	Egypt, Arab Rep.	49.9
27	Uzbekistan	49.8
28	South Africa	49.7
29	Türkiye	49.5
=30	Mexico	48.9
=30	Bangladesh	48.9
32	Tanzania	48.4
33	Ghana	47.4
34	Pakistan	47.1
35	Russian Federation	46.9
36	Jordan	45.5
37	Argentina	45.2
38	Morocco	43.5
39	Ukraine	43.0
40	Algeria	42.8

مؤشر الأداء العالمي للمواطنة والقيادة

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	14	2	2	3	4

Figure 20: Global Citizenship & Leadership performance full ranking and regional analysis per sub-domain

Domain ranking			Domain ranking		
1	Germany	65.7	21	Japan	44.6
2	Sweden	59.0	22	Kenya	44.3
3	United Kingdom	57.5	23	Oman	43.6
=4	Canada	56.9	=24	Philippines	43.5
=4	Denmark	56.9	=24	South Korea	43.5
6	UAE	55.1	26	Argentina	42.8
7	France	54.7	27	Jordan	42.3
8	India	54.5	28	Ghana	41.9
9	South Africa	53.6	29	Türkiye	41.7
10	Nigeria	53.3	30	Vietnam	41.5
11	China	51.9	31	Morocco	41.4
12	Australia	51.7	32	Tanzania	40.9
13	Ukraine	50.7	=33	Indonesia	40.0
14	Saudi Arabia	50.4	=33	Uzbekistan	40.0
15	Thailand	49.7	35	Colombia	39.9
16	Brazil	49.2	36	Egypt, Arab Rep.	38.7
17	Italy	48.9	37	Russian Federation	37.0
18	United States	46.9	38	Bangladesh	35.5
=19	Mexico	46.7	39	Pakistan	35.3
=19	Spain	46.7	40	Algeria	33.5

مؤشر الصحة

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	16	2	2	3	7

Figure 23: Health & Wellbeing performance full ranking and regional analysis per sub-domain (health of country's youth and health and wellbeing policies)

Domain ranking		
1	Italy	65.4
2	France	64.0
3	Denmark	63.8
4	Australia	63.1
5	Germany	63.0
6	Spain	62.4
7	Sweden	62.1
8	Canada	61.7
9	United Kingdom	61.6
10	China	59.4
=11	Japan	59.2
=11	South Korea	59.2
13	Philippines	58.3
=14	Türkiye	57.5
=14	UAE	57.5
16	Saudi Arabia	57.4
=17	Argentina	56.3
=17	United States	56.3
19	Brazil	56.2
20	India	55.8

Domain ranking		
21	Jordan	55.0
22	Oman	54.5
23	Egypt, Arab Rep.	54.0
24	Mexico	53.5
25	South Africa	52.1
26	Russian Federation	52.0
27	Thailand	51.4
28	Indonesia	51.0
29	Colombia	50.3
30	Kenya	50.2
31	Uzbekistan	49.3
32	Ghana	49.1
33	Algeria	49.0
34	Ukraine	48.4
35	Vietnam	47.0
36	Bangladesh	46.9
37	Tanzania	45.9
38	Morocco	45.8
39	Nigeria	44.6
40	Pakistan	44.3

أفضل 10 دول في التعليم الطبي

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	4	1	1	1	3

Table 8: Top 10 countries in health education

Top 10 countries for health education	
1	Philippines
2	Mexico
3	Thailand
4	Saudi Arabia
5	UAE
6	South Africa
7	China
8	Australia
9	Denmark
10	South Korea

Source: GYI 2024

مؤشر الأداء في الاستعداد للاتجاهات الناشئة

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	13	1	1	1	2

Figure 27: Readiness for Emerging Trends performance full ranking and regional analysis per sub-domain

Domain ranking		
1	Canada	63.7
2	Australia	63.3
3	United Kingdom	61.9
4	Denmark	61.2
5	Spain	60.5
6	Germany	57.6
7	Sweden	57.3
8	France	56.0
9	South Korea	55.3
10	United States	55.1
11	Italy	53.3
12	China	53.1
13	Saudi Arabia	52.0
14	Türkiye	51.2
15	Oman	50.5
16	India	50.4
17	UAE	50.1
18	Japan	49.8
19	Vietnam	49.4
20	Brazil	48.7

Domain ranking		
21	Kenya	48.0
22	Colombia	47.9
23	Russian Federation	47.5
24	Indonesia	47.1
25	Thailand	46.8
26	Jordan	45.4
27	Egypt, Arab Rep.	45.0
=28	Mexico	44.9
=28	Philippines	44.9
=30	Morocco	44.7
=30	Ukraine	44.7
32	Argentina	42.8
33	Tanzania	40.7
34	South Africa	40.6
35	Pakistan	40.3
36	Nigeria	39.7
37	Uzbekistan	39.3
38	Bangladesh	39.0
39	Algeria	37.8
40	Ghana	37.0

مؤشر الأداء الكامل للنظام البيئي الوطني والتحليل الإقليمي

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	18	3	3	3	6

Figure 25: National Ecosystem performance full ranking and regional analysis per sub-domain

Domain ranking		
1	United Kingdom	71.4
2	South Korea	71.2
3	Japan	70.9
4	Denmark	70.8
5	UAE	69.1
6	Germany	68.7
7	United States	66.6
8	China	65.4
9	Sweden	65.2
10	France	62.9
=11	Australia	60.4
=11	Vietnam	60.4
13	Thailand	59.4
14	Oman	57.7
15	Canada	57.1
16	Italy	56.9
17	Spain	56.3
18	Saudi Arabia	55.9
19	Colombia	55.3
20	Indonesia	54.0

Domain ranking		
21	Türkiye	53.5
22	Uzbekistan	49.8
23	South Africa	49.4
24	Brazil	48.9
25	India	48.7
26	Kenya	47.7
=27	Philippines	46.6
=27	Ghana	46.6
29	Argentina	46.4
30	Morocco	46.1
31	Russian Federation	45.8
32	Bangladesh	45.5
33	Mexico	44.5
34	Tanzania	43.5
35	Jordan	40.7
36	Egypt, Arab Rep.	39.0
37	Ukraine	37.4
38	Pakistan	35.4
39	Algeria	32.7
40	Nigeria	30.5

مصادر الصور: تقرير مسك 2024

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر مسك:

1- خلاصة تنفيذية

- قادت الإصلاحات الجوهرية على رأس المال البشري وفرص الشباب في رؤية السعودية 2030، المملكة إلى تقدم ملحوظ في عدد من المؤشرات الشبابية، إذ سجّلت تحسّنًا هيكليًّا لترتقي من المرتبة 17 (2022) إلى 14 (2024) تسجّل 56.3/100، ضمن أعلى 35 % من عيّنة المؤشر (40 دولة تمثل 86 % من الناتج العالمي و76 % من الشباب).
- وكان المحرك الأبرز لهذا الصعود، مجال ريادة الأعمال والتوظيف؛ إذ احتلت المملكة المرتبة الثامنة عالميًّا محققةً تقدمًا في النقاط من 39.4 (2022) إلى 59.7 (2024)، وهو أكبر تحسّن بين جميع الدول، وجاء هذا التقدم الكبير نتيجة تسخير الدولة لمنظومة تمويل وتشريعات داعمة للشباب أسهمت في توسّع فرص العمل.
- وتبقى المملكة -حاليًّا- خارج المراكز العشرة عالميًّا في بعض المؤشرات؛ مثل المواطنة العالمية والقيادة والجاهزية للاتجاهات الناشئة (خصوصًا الاقتصاد الأخضر)، إضافةً إلى جوانب في البيئة الوطنية (الابتكار والدينامية الاقتصادية)، وهي بحاجة لتحسين يسير لتصبح ضمن العشرة الأوائل عالميًّا.

2- قراءة تفصيلية حسب مستوى الترتيب

-عالميًّا المركز (14):

ما الذي يفسّر الموقع؟

- تحسّن شامل عبر 4 مجالات من أصل 5 مقارنة بسنة 2022، مع بروز محور التوظيف والريادة كما سبق.
- في التعليم والمهارات: السعودية 15 عالميًّا بنقاط 62.2؛ ومن اللافت أنها قوية في مهارات تكنولوجيا المعلومات، إذ تحتل الترتيب السادس عالميًّا، وتتمركز المملكة في موقع متقدم في التعلّم القائم على العمل، إذ تأتي في الترتيب الثاني عالميًا، وبذلك يتمكن الشباب في السعودية من الالتحاق بالوظائف سريعًا. ونظرًا لشدة المنافسة مع دول أخرى نظيرة في التقدم، تراجع ترتيب المملكة تراجعاً طفيفاً.
- المواطنة العالمية والقيادة: 14 عالميًّا بنقاط 50.4، وهذا ترتيب جيد نسبيًّا ولكن إمكانات المملكة تجعلها في ترتيب أفضل من هذا ، وهو ما يمكن تحسينه ببرامج أوسع لمشاركة الشباب في مجالات متعددة.
- البيئة الوطنية والجاهزية للاتجاهات الناشئة: تقدّم في الذكاء الاصطناعي والمشاركة المجتمعية، لكن التقرير يشير إلى فرص لزيادة قدرة الابتكار والدينامية الاقتصادية والارتقاء بالجاهزية للاقتصاد الأخضر.

خلاصة عالمية: تمتاز المملكة بمزيج من قوة في التشغيل والريادة، يضاف إليه تعليم تطبيقي جيد، مقابل هوامش تحسين في المشاركة والابتكار والاقتصاد الأخضر، وهذا يبرّر تموضع المملكة في المرتبة 14 عالميًّا مع مسار تصاعدي واضح.

-عربيًّا / خليجيًّا / إسلاميًّا: المركز 2

- رغم البيئة التنافسية، بخاصة داخل منطقة الخليج، إلا أن المملكة تأتي في المرتبة الثانية خليجيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا في التوظيف والريادة، والثامنة عالميًّا في هذا المحور تحديدًا.
- في التعليم والمهارات، تأتي السعودية 15 داخل قائمة أفضل 15، ما يُبقي الفجوة الإقليمية ضيّقة، ويشرح المحافظة على وصافةٍ عربية/خليجية.

الخلاصة الإقليمية: السعودية تتفوّق على معظم نظرائها من الدول: العربية/الخليجية/الإسلامية عبر منظومة سوق عملٍ أكثر فاعلية للشباب، وبرامج ريادة وتمويل؛ وتأتي بخطوة واحدة بعد الدولة المتصدّرة في عدد من المحاور.

آسيويًا: المركز 4

ما الذي يمنع دخول الثلاثة الأوائل في آسيا؟

- رغم أن آسيا تضم اقتصادات متقدّمة جدًّا في الابتكار والتعليم (شرق آسيا + الخليج المتقدّم) مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها إلا أن المملكة تحتل المركز الرابع في القارة. ويلمّح تقرير مسك إلى أنّ الابتكار والدينامية الاقتصادية والجاهزية الخضراء هي مفاتيح الارتقاء للمراتب الثلاثة الأولى آسيويًّا. واستفادت السعودية من قوتها في الذكاء الاصطناعي والمشاركة المجتمعية لتتبوأ هذه المكانة في القارة التي تضم نصف سكان الكرة الأرضية، ولا تزال بحاجة إلى تقوية إضافية في الاقتصاد الأخضر والابتكار لتقتحم المراكز الثلاثة الأولى.

3 - «المحرّكات» الكمية التي دعمت هذه المراتب

استندت مراتب المملكة المتقدمة في المؤشرات الشبابية إلى عملٍ متراكم في عددٍ من المجالات، أبرزها:

- **التوظيف والريادة:** كان هذا المجال هو الأعلى تحسّنًا بالنقاط عالميًّا مدعومًا برؤية السعودية 2030، مع سياسات سوق عمل جديدة (عمل مرن/عن بعد/منصات عمل حر)، وارتفاع مشاركة المرأة فوق مستهدف 2030، وتقدم مؤشرات البطالة ربع السنوية في 2024 (7.6 % ← 7.1 %).
- **تعليم عملي ومهارات رقمية:** استطاعت المملكة المواءمة بين التعليم وحاجة السوق فحققت أداء قويًّا جدًّا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلّم القائم على العمل، وكلاهما يتصل مباشرةً بقابلية التوظف والانخراط السريع في الاقتصاد الرقمي.
- تقدمت المملكة كذلك في المشاركة المجتمعية وتوسع برامج القيادة للشباب، مع إمكانية أن تصبح أكثر شمولًا واستدامة.

4 - ماذا يعني ذلك لصانعي السياسات؟ (توصيات لرفع الترتيب)

التعليم والمهارات

- تعزيز مهنة التعليم وإغلاق فجوات وتحديات الجودة بين المناطق؛ توسيع برامج التدريب التعاوني/التلمذة المستندة للعمل.
- مؤشر تتبّع: رفع نسبة تغطية برامج التعلم المبني على العمل وتحسين نتائج المهارات الرقمية .

التوظيف والريادة: ومع تقدّم المملكة، أمامها فرصةٌ للتقدّم أكثر عبر:

- مواصلة حوافز القطاع الخاص، وتسهيل تمويل المشروعات الناشئة للشباب، وتوسيع مبادرات العمل المرن والحر.
- مؤشرات تتبّع: معدل بطالة الشباب، ونسبة التشغيل للشباب إلى السكان، وحصة رواد الأعمال الشباب من إجمالي الريادة.

المواطنة العالمية والقيادة:

- تعميم برامج القيادة الشبابية الشاملة، وتمكين التمثيل في هيئات التشاور وصناعة القرار، مع جسور للتبادل الدولي.
- مؤشر تتبّع: مقاييس المشاركة الشبابية المنتظمة لا الموسمية فقط.

الصحة والرفاه

- تكثيف أعلى لحملات أنماط حياة صحية، وتوسيع خدمات الصحة النفسية، وزيادة رفع الوعي لخفض الوصمة الاجتماعية حول طلب المساندة.
- مؤشر تتبّع: معدلات النشاط البدني، استعمال خدمات الدعم النفسي.

البيئة الوطنية والابتكار

- تسريع قدرات الابتكار (الإنفاق على البحث والتطوير، والربط بين الجامعات والصناعة، وتسهيل براءات الاختراع، والزيادة في تسريع نمو الشركات التقنية).
- مؤشر تتبّع: مركّبات الابتكار والدينامية الاقتصادية التي أشار إليها تقرير مسك باعتبارها مساحة «تحسين أولوي».

الجاهزية للاتجاهات الناشئة (الخضراء والذكاء الاصطناعي)

- مواءمة مهارات الشباب مع الاقتصاد الأخضر (الطاقة/الكفاءة/سلاسل الإمداد منخفضة الكربون) مع الاستمرار في تعظيم مكاسب الذكاء الاصطناعي.
- مؤشر تتبّع: حصة الوظائف الخضراء، ومقررات ومعايير اعتماد مهارات الاستدامة.

ولتحقيق تقدم أكبر والوصول إلى المراتب العشر الأولى عالميًا، يُوصى بالآتي:

تركّز التوجهات المستقبلية على رفع جودة التعليم وربطه بسوق العمل عبر تطوير المناهج وتوسيع برامج التدريب العملي والتطبيقي، إلى جانب تنمية المهارات الناعمة مثل القيادة، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، التي تعزز قابلية توظيف الشباب وتكاملهم مع متطلبات الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا المحور إلى جعل التعليم أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل وضمان انتقال سلس من مقاعد الدراسة إلى سوق الإنتاج.

كما تؤكد الدراسة على توسيع تمويل المشاريع الريادية للشباب، بخاصة في القطاعات الناشئة كالتقنية والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، عبر حاضنات أعمال وتمويلات مرنة تشجع روح الابتكار والمبادرة إذ يسهم ذلك في تحويل الشباب من طالبي عمل إلى صانعي فرص، ويبرز دورهم في تنويع الاقتصاد السعودي.

وفي الجانب المجتمعي، تدعو الدراسة إلى توسيع برامج القيادة والمشاركة المدنية لزيادة حضور الشباب في عمليات صنع القرار بصورة أكثر فاعلية، بخاصة في المبادرات التطوعية والمجتمعية. هذا التوجه يعمّق الانتماء الوطني، ويُرسخ قيم المواطنة الإيجابية، ويعد الشباب لممارسة أدوار قيادية مؤثرة.

كما توصي الدراسة برفع كفاءة المبادرات الحالية المتخصصة في الصحة النفسية ورفاهية الشباب، مع إطلاق مبادرات جديدة، بهدف رفع الوعي وزيادة الوقاية والدعم النفسي، ضمن مقاربة شاملة تجمع بين الصحة الجسدية والعقلية. يعكس ذلك سعي المملكة المتواصل لبناء جيل متوازن صحيًّا ونفسيًّا، قادر على الإنتاج والمشاركة الفاعلة.

وأخيرًا، تدعو الدراسة إلى دعم الجهود الحالية لتسريع الابتكار ورفع الجاهزية للاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي، من خلال زيادة الاستثمار في المهارات المستقبلية، والبحث العلمي، والتقنيات المستدامة بما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويمثل هذا المحور البعد الاستراتيجي للتحول نحو اقتصاد معرفي مستدام، يضع الشباب في صلب مسيرة التنمية المستقبلية.

2- موقع المملكة في مؤشر تنمية الشباب للكومنولث:

لمحة عن المؤشر:

يُعد مؤشر تنمية الشباب العالمي، الذي طورته أمانة الكومنولث، الأداة الأكثر شمولًا لتتبع التقدم في مجال تنمية الشباب على مستوى العالم.

يُعدّ مؤشر تنمية الشباب للكومنولث مؤشرًا دوليًّا مركّبًا تصدره الأمانة العامة للكومنولث بوصفها جهة حكومية دولية متعددة الأطراف، ويهدف إلى قياس مستوى تنمية الشباب ورفاههم في الدول الأعضاء عبر إطار مقارن يقوم على تجميع مؤشرات كمية من مصادر دولية رسمية. يرتكز المؤشر على مجموعة من الأبعاد الرئيسة، تشمل التعليم، والصحة والرفاه، والفرص الاقتصادية والتوظيف، والمشاركة المدنية والسياسية، بما يتيح تقديم صورة شمولية نسبيًّا عن أوضاع الشباب ومسارات إدماجهم في التنمية المستدامة. ويعتمد المؤشر في بياناته على قواعد بيانات منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وغيرها، مع تطبيق منهجية توحيد للمقاييس وأوزان نسبية لتجميع النتائج في درجة مركّبة قابلة للمقارنة بين الدول. وتكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يوفّر أداة معيارية لرصد الفجوات التنموية بين الدول وتتبع الاتجاهات العامة عبر الزمن، غير أنه يظل خاضعًا لقيود منهجية تتصل بقدم بعض البيانات، وتوحيد التعريفات العمرية، وافتراض أوزان معيارية للأبعاد المختلفة، الأمر الذي يقتضي قراءة نتائجه بوصفها مؤشرات اتجاهية داعمة للتحليل المقارن، لا أحكامًا نهائية على واقع الشباب في السياقات الوطنية المختلفة.

ويغطي المؤشر 181 دولة، ويركز على الفئة العمرية 15 - 29 عامًا، ويعمل كأداة رئيسة للمناصرة والدعوة لقضايا الشباب.

ملاحظة منهجية: تستند النتائج الواردة في هذا القسم إلى التعريف العمري المعتمد في مؤشر التنمية الشبابية للكومنولث. لذلك فإن المقارنات الواردة تقتصر على الدول الداخلة في هذا المؤشر، ولا ينبغي مقارنتها مباشرة بنتائج مؤشرات تستخدم نطاقات عمرية مختلفة.

أبعاده الأساسية

يقوم المؤشر على تقييم أداء الدول عبر ستة أبعاد رئيسة، وهذا يعكس فهمًا متعدد الجوانب لتنمية الشباب؛ ومن هذه الجوانب:

التعليم: يشمل مؤشرات مثل معدلات معرفة القراءة والكتابة وإتمام المرحلة الثانوية.

الصحة والرفاهية: يغطي مؤشرات حيوية مثل معدل وفيات الشباب، وخصوبة المراهقات، والصحة النفسية، وتعاطي المخدرات.

التوظيف والفرص: يركز على مؤشرات سوق العمل الرئيسة؛ مثل بطالة الشباب، ونسبة الشباب خارج نطاق التعليم أو العمل أو التدريب.

المشاركة السياسية والمدنية: يقيس مدى انخراط الشباب في العمليات والأنشطة المدنية والمجتمعية، مثل نسبة التصويت والعمل التطوعي.

السلام والأمن: يقيم مدى شعور الشباب بالأمان وتعرضهم للعنف، بناءً على مؤشرات مثل معدلات الوفيات الناجمة عن العنف الشخصي.

المساواة والإدماج: يحلل الفجوات في الفرص، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم والاندماج الاجتماعي.

ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشر

Global rank	Commonwealth rank	Country	2023 YDI score	Education rank	Education score	Employment & Opportunity rank	Employment & Opportunity score	Equality & Inclusion rank	Equality & Inclusion score	Health & Wellbeing rank	Health & Wellbeing score	Peace & Security rank	Peace & Security score	Political & Civic Participation rank	Political & Civic Participation score
29		Finland	0.809	4	0.953	91	0.744	98	0.859	137	0.846	85	0.775	133	0.293
31		Poland	0.808	8	0.943	156	0.598	90	0.873	107	0.871	154	0.581	1	0.481
32		Bahrain	0.804	61	0.839	11	0.946	11	0.957	113	0.864	23	0.900	72	0.338
33		Qatar	0.803	83	0.788	76	0.784	118	0.829	95	0.885	161	0.559	96	0.326
33		Oman	0.803	52	0.859	15	0.942	20	0.950	119	0.858	9	0.924	104	0.320
35	6	Malaysia	0.802	58	0.845	8	0.952	8	0.965	163	0.805	14	0.920	84	0.330
36		Serbia	0.801	47	0.869	52	0.849	65	0.898	27	0.944	65	0.811	161	0.254
37		France	0.800	16	0.933	84	0.767	1	0.977	151	0.832	21	0.908	135	0.292
37		Estonia	0.800	7	0.947	169	0.560	155	0.683	20	0.948	149	0.591	121	0.305
39		Lithuania	0.798	10	0.941	88	0.751	113	0.837	109	0.870	153	0.583	87	0.329
40		Kuwait	0.797	68	0.821	79	0.782	121	0.824	37	0.935	90	0.769	116	0.308
40		Japan	0.797	36	0.883	113	0.700	87	0.877	2	0.970	76	0.790	180	0.201
42		Montenegro	0.796	62	0.835	20	0.924	28	0.940	97	0.884	25	0.898	29	0.371
43		Bulgaria	0.795	40	0.876	44	0.859	55	0.908	102	0.877	34	0.882	46	0.349
44		Romania	0.794	64	0.830	25	0.913	11	0.957	24	0.947	18	0.912	45	0.351
44	7	Fiji	0.794	77	0.809	60	0.822	8	0.965	128	0.852	30	0.889	131	0.294
45		Saudi Arabia	0.792	43	0.874	29	0.902	41	0.927	175	0.757	135	0.633	40	0.359
46		Latvia	0.792	13	0.939	61	0.820	69	0.894	27	0.944	27	0.896	145	0.281
48		Albania	0.791	75	0.811	175	0.515	153	0.697	140	0.843	98	0.741	154	0.266
49	8	United Kingdom	0.790	22	0.921	50	0.851	13	0.955	177	0.761	100	0.736	143	0.283
50	9	Tonga	0.789	117	0.718	54	0.844	95	0.862	98	0.883	152	0.586	56	0.345
51	10	Sri Lanka	0.787	88	0.783	18	0.926	44	0.922	85	0.896	29	0.890	118	0.306
52	11	Canada	0.786	8	0.943	14	0.944	34	0.934	147	0.834	6	0.941	15	0.394
52	11	Australia	0.786	54	0.853	67	0.805	77	0.885	143	0.838	32	0.885	9	0.405
52		Georgia	0.786	85	0.787	160	0.585	174	0.616	134	0.847	132	0.656	33	0.366
55		Thailand	0.785	34	0.890	85	0.755	55	0.908	157	0.823	73	0.796	176	0.218
55		Vietnam	0.785	63	0.834	174	0.534	161	0.658	48	0.930	165	0.543	173	0.225
57		Turkey	0.784	25	0.915	64	0.810	54	0.910	58	0.916	45	0.862	148	0.271
58	13	Maldives	0.783	46	0.871	11	0.946	26	0.942	172	0.787	41	0.865	146	0.274
58		Taiwan	0.783	80	0.801	100	0.721	147	0.712	90	0.890	110	0.714	58	0.344
60		Bosnia and Herzegovina	0.780	57	0.849	103	0.713	128	0.811	140	0.843	165	0.543	127	0.299
61		Mongolia	0.770	96	0.770	173	0.544	179	0.580	39	0.934	175	0.489	24	0.377
62		Uruguay	0.769	49	0.865	133	0.661	82	0.878	80	0.902	176	0.482	63	0.342
63		Bhutan	0.768	112	0.730	56	0.836	37	0.929	27	0.944	57	0.825	182	0.152

النطاق	الترتيب	عدد الدول في النطاق	الملاحظات
عالمي	46	183	بدرجة 0.792 – مصنفة في فئة تنمية شبابية مرتفعة
آسيوي	14	46	عند احتساب آسيا + الشرق الأوسط وشمال افريقيا (بما فيها غرب آسيا)
إسلامي	7	54	
عربي	6	21	
خليجي	6		

المصادر:

https://thecommonwealth.org/publications/global-youth-development-index-update-report-2023

https://thecommonwealth.org/publications/global-youth-development-index-update-report-2023/global-results-domain

3- موقع المملكة في مؤشر تنمية الشباب للكومنولث:

فرز هذا التقرير (6) مؤشرات تفصيلية؛ هي:

- مؤشر التعليم.
- مؤشر التوظيف.
- مؤشر المساواة بين الجنسين.
- مؤشر الصحة.
- مؤشر السلامة والأمن.
- مؤشر الإشراك السياسي.

كان تصنيف المملكة العربية السعودية في إجمالي المؤشرات هو السادس والأربعون.

موقع المملكة في مؤشر تنمية الشباب للكومنولث:

مؤشر التعليم

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	43	1	1	2	3

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Education rank	Education score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	40	0,876
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	77	0,809
44		Romania	no	Europe	0,794	High	64	0,830
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	13	0,939
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	43	0,874
48		Albania	no	Europe	0,791	High	75	0,811
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	22	0,921

مؤشر التوظيف

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	29	5	5	6	5

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Employment & Opportunity rank	Employment & Opportunity score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	44	0,859
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	60	0,822
44		Romania	no	Europe	0,794	High	25	0,913
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	61	0,820
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	29	0,902
48		Albania	no	Europe	0,791	High	175	0,515
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	50	0,851

مؤشر المساواة بين الجنسين

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	41	10	6	17	9

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Health & Wellbeing rank	Health & Wellbeing score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	102	0,877
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	128	0,852
44		Romania	no	Europe	0,794	High	24	0,947
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	27	0,944
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	179	0,757
48		Albania	no	Europe	0,791	High	140	0,843
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	177	0,761

مؤشر الصحة والرفاه

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	169	9	5	11	5

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Health & Wellbeing rank	Health & Wellbeing score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	102	0,877
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	128	0,852
44		Romania	no	Europe	0,794	High	24	0,947
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	27	0,944
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	179	0,757
48		Albania	no	Europe	0,791	High	140	0,843
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	177	0,761

مؤشر السلامة والأمن

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	113	8	6	29	18

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Peace & Security rank	Peace & Security score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	34	0,882
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	30	0,889
44		Romania	no	Europe	0,794	High	18	0,912
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	27	0,896
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	133	0,655
48		Albania	no	Europe	0,791	High	98	0,741
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	100	0,736

مؤشر الإشراك السياسي

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	40	4	3	25	10

Global Rank	CW Rank	Country	Commonwealth member	Global region	2023 YDI score	2023 Level of youth development	Political & Civic Participation rank	Political & Civic Participation score
43		Bulgaria	no	Europe	0,795	High	46	0,349
44	7	Fiji	yes	Asia-Pacific	0,794	High	131	0,294
44		Romania	no	Europe	0,794	High	45	0,351
46		Latvia	no	Europe	0,792	High	145	0,281
46		Saudi Arabia	no	Middle East and North Africa (MENA)	0,792	High	40	0,359
48		Albania	no	Europe	0,791	High	154	0,266
49	8	United Kingdom	yes	Europe	0,790	High	143	0,283

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر تنمية الشباب للكومنولث:

1 - الأداء العام

- جاء ترتيب السعودية (46) عالميًّا في مؤشر تنمية الشباب، وهو موقع متوسط يعكس تقدمًا في بعض المجالات (التعليم والصحة)، وتحديات واضحة في مجالات أخرى (الأمن والمشاركة)، والسبب الرئيس لتسجيل هذا الترتيب يعود إلى بعض المعايير التي تتبناها هذه الجهات المشرفة على المؤشر ،ولا تتوافق مع واقع عدد من المجتمعات؛ ومنها المجتمع السعودي، (مثل المساواة في التمثيل السياسي بين الجنسين والمناصب القيادية) كما أن بعض المجالات ارتكزت على بيانات قديمة.

هذا التباين بين المحاور يوضح أن المملكة تمتلك مكامن قوة واضحة يمكن البناء عليها، إلى جانب تحديات تحتاج إلى معالجة ضمن برامج رؤية السعودية 2030.

2 - نقاط القوة

- التعليم (43 عالميًّا):

احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيًّا وخليجيًّا، والثالثة آسيويًّا بعد سنغافورة واليابان، مما يؤكد قوة منظومتها التعليمية من حيث البنية التحتية، ونسب الالتحاق، وتوسيع فرص التعليم العالي.

- الصحة (179 عالميًّا):

- جاءت ضمن المراتب الأولى آسيويًا (الخامسة) مما يعكس الاستثمار الكبير في البنية الصحية وارتفاع العمر المتوقع وتحسين مؤشرات الصحة العامة.

- التوظيف (29 عالميًا):

موقع جيد نسبيًّا، بخاصة مع الإصلاحات الاقتصادية، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بعد 2017.

3 - نقاط بحاجة إلى التحسين

- السلامة والأمن (133 عالميًّا):

وضع المؤشر المملكة في ترتيب متأخر جدًّا، وهذا يؤخذ عليه، وهو غير متوائم مع ما تعرفه المملكة من استقرار وأمن يجعلها قبلةً لمختلف الزوار؛ سواء بهدف السياحة الدينية (الحج والعمرة) أو السياحة الرياضية والثقافية بعد تنظيمها لكبرى التظاهرات الرياضية العالمية (كأس السوبر الإسباني، رالي باري دكار، فورمولا وان.....)، وعلى رأسها احتضان كأس العالم 2034م، وهذا يطرح تساؤلا حول المعايير التي اعتمدها معدو التقرير.

- الإشراك السياسي (40 عالميًّا):

يعكس انخراط الشباب في صنع القرار أو المشاركة في العمل السياسي والمدني، ومع أن هذا ترتيب المملكة إلا أنه لا يجب إغفال تَسَنُّمِ قيادات شابّة، حاليًّا، لمناصب سيادية في المملكة بمختلف المجالات السياسية والرياضية، وعلى صعيد المجتمع المدني، وربما اعتمد التقرير على بيانات غير محدثة.

- المساواة بين الجنسين (41 عالميًّا):

يُظهر المؤشر، رغم الإصلاحات الجارية في تمكين المرأة، فجوةً مع دولٍ إسلامية وعربية سبقت المملكة؛ غير أنّ هذا الترتيب لا يُغفل المكانة التي تحتلها المرأة في السعودية اليوم، إذ تتبوأ مناصب عليا في مختلف مناحي الحياة، وتُعد رقمًا أساسيًّا في سوق العمل، وفقا للبنك الدولي، منذ عام 2017 وحتى 2023، ارتفعت نسبة مشاركة الإناث السعوديات في القوى العاملة بنحو 14 نقطة مئوية، وبهذا الإنجاز سجلت المملكة واحدة من أسرع الزيادات في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة على مستوى العالم، وأصبح نحو ثلثي الشركات السعودية يوظف نساءً بحلول أوائل العقد الحالي، وسط تحسن ملحوظ في مشاركة المرأة السعودية بسوق العمل، وعزا البنك الدولي في تقرير نشر في 2025 هذا التحوّل إلى عوامل عدة، منها الأهداف التي حددتها "رؤية 2030" لتمكين المرأة، والإصلاحات التشريعية، وسياسات التوطين التي أسهمت في توظيف الشركات للنساء لتلبية حصص العمالة السعودية.

4 - التفسير والدلالات

- توازن غير متكافئ: يورد المؤشر أن السعودية قوية في التعليم والصحة، لكنها تتأخر في الأمن والمشاركة المدنية، وهذا يجعل مؤشرها الإجمالي متوسطًا، وكما سبق فإن ذلك لا يتواءم الوضع الحقيقي للمملكة حاليًا.

- رؤية 2030 بصفتها إطار معالجة:الإصلاحات الحالية، مثل توسيع تمكين المرأة، ودعم المشاركة المجتمعية، وتوسيع برامج ريادة الأعمال؛ موجهة لسد هذه الفجوات وتخطت في هذه المجالات مستهدفاتها.

- الطابع الإقليمي: تفوقها خليجيًّا وعربيًّا في التعليم والصحة يمنحها قاعدة صلبة لقيادة المنطقة، بينما يظل تراجع ترتيبها في المساواة والأمن؛ وهذا غير مفهوم إذا نظرنا إلى ما تشهده من حراك عالمي في مستوى السياحة والأحداث الرياضية واستضافة المؤتمرات العالمية في مختلف المجالات، كما تحتل المرأة موقعًا في الواجهة ضمن خارطة سوق العمل وعلى صعيد صنع القرار، لكن تظل بعض المعايير في تفاصيلها مشكلة رئيسة مثل (أدوار الجنسين والمساواة في المناصب القيادية وغيرهما).

5 - الفرص والتوصيات لكل مجال في مؤشر تنمية الشباب :

- التعليم

الفرص: تميز المملكة في التعليم (43 عالميًّا، الأولى عربيًّا وخليجيًّا) يعكس قاعدة صلبة يمكن البناء عليها، خصوصًا مع توسع الجامعات، وبرامج الابتعاث، والتحول الرقمي في التعليم. هناك فرصة للإرتقاء بمكانة السعودية واعتبارها مركزًا إقليميًّا للتعليم والبحث والابتكار.

التوصيات: الاستمرار في مواءمة المناهج مع سوق العمل، وزيادة إدماج المهارات المستقبلية كالذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال، وكذلك زيادة الاستثمار في البحث العلمي والشراكات الدولية لضمان بقاء السعودية في المراتب الأولى آسيويًّا وعالميًّا.

- التوظيف

الفرص: موقع السعودية (29عالميًّا) يشير إلى بيئة عمل في تحسن مستمر، مع زيادة مشاركة المرأة وتوسع برامج ريادة الأعمال ضمن رؤية 2030. التحولات الاقتصادية الكبرى (مثل تنويع الاقتصاد والاقتصاد الأخضر) تفتح فرصًا هائلة للشباب.

التوصيات: تسريع الإرتقاء ببرامج التدريب العملي وربطها بالشركات، وتوسيع دعم المشروعات الريادية للشباب، وتقديم حوافز للاستثمار في القطاعات الناشئة كالتقنية والطاقة المتجددة، وهذا يزيد من مرونة سوق العمل ويخفض البطالة بين الشباب أكثر مما هي عليها حاليًّا.

- المساواة بين الجنسين

الفرص: رغم الترتيب المتوسط (41 عالميًّا)، إلا أن الإصلاحات في تمكين المرأة في سوق العمل والتعليم والسياسة حققت تقدمًا في موقع المرأة السعودية، ما يطرح تساؤلًا حول المعايير التي ارتكز عليها المؤشر ودقة البيانات التي اعتمد عليها .

التوصيات: تسريع سياسات المساواة في الأجور والفرص، ودعم القيادات النسائية الشابة، وتوسيع برامج التمكين المجتمعي والإداري للنساء لضمان سد الفجوة مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

- الصحة

الفرص: هذا الترتيب (179 عالميًّا، 5 آسيويًّا) لا يعكس الاستثمار الناجح في البنية التحتية الصحية الذي تعيشه المملكة حقًّا. الفرصة تكمن في التوّسع في التحول إلى الرعاية الصحية الرقمية، بخاصةٍ مع تقدم المملكة الكبير رقميًّا وفي مجال الذكاء الاصطناعي، فقد احتلت المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي لعام 2025، الصادر عن مؤسسة "Oxford Insights"، والتوسع كذلك في خدمات الصحة النفسية للشباب.

التوصيات: زيادة برامج الصحة الوقائية، والاستثمار في الصحة النفسية ودعم الرفاه، وتوسيع استخدام التقنيات الطبية الحديثة (مثل التطبيب عن بُعد) للوصول إلى جميع المناطق وضمان استدامة التقدم.

- السلامة والأمن

الفرص: رغم الترتيب (133 عالميًّا)، إلا أن ذلك لا يتطابق مع الواقع المعاش في المملكة كما أسلفنا، ولا أدل على ذلك من تقاطر السياح من مختلف الجنسيات إليها، كما أسهمت الحملة التي قادتها الأجهزة الأمنية على مروجي المخدرات ومستخدميها قبل نحو سنتين، في شعور سكان المملكة وزائريها بالأمن. ويمكن لمثل هذه الحملات أن تسهم في الاستثمار في رؤية الشباب للأمن والسلامة ومكافحة المخدرات.

ملاحظة: إحصاءات المؤشر قديمة بهدف مقارنتها بالأرقام الأحدث في الفقرة السابقة ، إذ حافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى عالميًّا في مؤشر الأمن السيبراني، وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2025م، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.

التوصيات: تحسين برامج توعوية للشباب حول السلامة الرقمية والاجتماعية، وكذلك زيادة الأمن المجتمعي عبر تكثيف إشراك الشباب في المبادرات الأمنية والتطوعية، ومعالجة الاختلالات التي قد تؤثر على شعورهم بالأمان.

- **الإشراك المدني**

الفرص: يضع المؤشر المملكة في الترتيب (40 عالميًّا) متأخر نظرًا لاعتماده على بيانات قديمة، ولكنه مع ذلك يشير إلى مجال مفتوح يمكن أن يحوّل الشباب إلى ركيزة في صنع القرار. رؤية 2030 تعطي فرصة لإدماج الشباب في مختلف مناحي الحياة مثل الهيئات الاستشارية، ومشروعات التنمية.

التوصيات: البناء على ما أُنجِز سابقًا عبر مبادرات تهدف إلى رفع كفاءة الشباب عبر الابتعاث والتدريب في المنظمات الدولية، ومواصلة الإسهام في تحسين برامج القيادة والمواطنة التي تؤهل الشباب لممارسة مختلف الأدوار المؤثرة.

4- موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي

يقدم مؤشر رفاهية الشباب العالمي، الذي طورته المؤسسة الدولية للشباب بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، منظورًا مكملًا لمؤشر تنمية الشباب. يكمن تفرده في دمجه للبيانات الذاتية المستمدة من استطلاعات رأي الشباب، وهذا يسمح بقياس شعور الشباب تجاه حياتهم وظروفهم، وليس تقييم الظروف الموضوعية فقط.

الجهة المُصدِرة: جهة غير حكومية / شراكة بحثية دولية (تقوده مؤسسات بحثية وتنموية دولية).

طبيعة المؤشر: مؤشر دولي مركّب يقيس مستوى رفاه الشباب في مجموعة من الدول.

الهدف: تقييم أوضاع الشباب ومقارنة مستويات رفاههم عبر أبعاد تنموية ومجتمعية متعددة.

الفئة العمرية المستهدفة: الشباب، غالبًا ضمن نطاق 15–24 سنة (وقد يختلف حسب توافر البيانات).

النطاق الجغرافي: دولي، يشمل عيّنة من الدول تمثل نسبة كبيرة من شباب العالم.

مصادر البيانات: قواعد بيانات منظمات دولية رسمية (مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها).

المنهجية: تجميع مؤشرات فرعية بعد توحيد مقاييسها وتطبيق أوزان نسبية لإنتاج درجة مركّبة لكل دولة.

أهم نقاط القوة:

- يقدّم صورة شمولية نسبيًّا عن رفاه الشباب.
- يسمح بالمقارنة الدولية وتتبع الاتجاهات العامة.

أبرز القيود المنهجية:

- يعتمد على بيانات ثانوية قد تكون غير محدثة في بعض الدول.
- يستخدم تعريفًا عمريًّا موحّدًا لا يلتقط دائمًا الخصوصيات الوطنية.
- نتائجه تُقرأ بوصفها مؤشرات اتجاهية لا أحكامًا نهائية على واقع الشباب.

الأبعاد والمؤشرات:

يغطي المؤشر 29 دولة، تمثل ما يقرب من 70 % من شباب العالم، ويقيم رفاههم عبر سبعة أبعاد :

1. المشاركة المواطنية.
2. الفرص الاقتصادية.
3. التعليم.
4. الصحة.
5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. السلامة والأمن.
7. المساواة بين الجنسين (تمت إضافته في نسخة 2017).

موقع المملكة من هذا التقرير:

احتلت المملكة المركز 12 من أصل 29 دولة. علمًا أن آخر تقرير لهم يعود إلى سنة 2017، دون أن يجد فريق إعداد الدراسة تقارير أحدث له، وهذا دليل على قدم المعطيات.

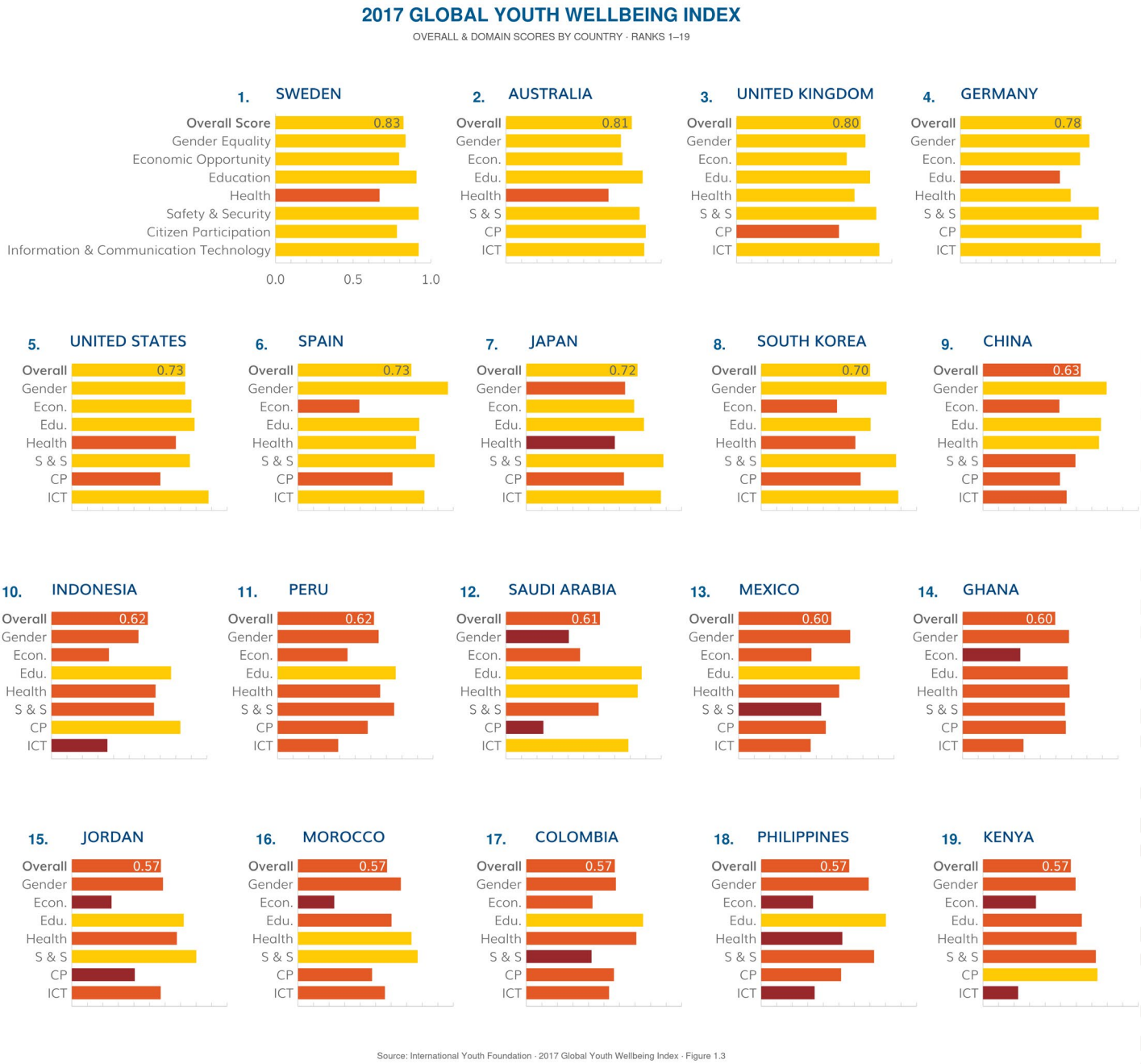

Source: International Youth Foundation · 2017 Global Youth Wellbeing Index · Figure 1.3

صورة ضوئية من الملخص التنفيذي لمؤشر رفاهية الشباب العالمي لسنة 2017.

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي:

نسبة الشباب الذين يؤمنون أن متوسط المعيشة في حياتهم سيكون أفضل من متوسط المعيشة من آبائهم وصلت 51 %

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	19	2	1	7	5

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي:

نسبة الشباب الذين يقولون بأن حياتهم تحت ضغوطات كبيرة وصلت 41 %

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	24	4	1	5	9

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي:

نسبة النساء المتزوجات بين أعمار 15 - 19، 4 %

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	15	4	1	8	5

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي:

نسبة التطوع بين الشباب في السعودية 14 %

النطاق	عالمي	عربي	خليجي	إسلامي	آسيوي
الموقع	22	1	1	4	56

مُلخص شامل

صنّف المؤشر (بيانات 2017) المملكةَ الأولى عالميًّا في صحة الشباب، وذلك نسبة إلى نسب الحمل في الأعمار بين15 - 19، والتي كانت 4 لكل 1000 أنثى، بالإضافة إلى أن نسبة استعمال التبغ بين الشباب لا تتجاوز الـ 17 %، ونسب الانتحار لا تكاد تُذكر، إذ إن 4 من كل 100,000 شاب يقدمون على الانتحار.

وتم تصنيفها في المركز الثالث بالنسبة للتعليم، وحازت هذه المرتبة نتيجة لحجم الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ إن 19 % من ميزانية الدولة تذهب للتعليم، إضافة إلى أن نسبة الأمية بين الشباب لا تتجاوز الـ 1 % وأكثر من 98 % من الشباب يكملون تعليمهم الثانوي.

وحصلت على المركز الـ11 بالنسبة للقوة الاقتصادية، وكان ذلك مزيجًا بين قوتها الاقتصادية عبر متوسط الدخل للفرد الذي وصل إلى متوسط 21,312 دولارًا للفرد، ويُعدُّ التاسع عالميًّا، ولكن البطالة وصلت إلى 30 % بين الشباب حسب التقرير.ويمكن ذكر الإنجاز الذي حققته المملكة في هذا الشأن، إذ يشير التقرير السنوي الصادر في 2024 لرؤية السعودية 2030 فيما يتعلق بالشباب إلى أن، بطالة الشباب شهدت انخفاضًا إلى 11.9 % وفقاً لآخر قراءة، مقارنة مع خط الأساس 62% في 2024.صنف المؤشر المملكة في المركز الـ 29 في إشراك الشباب في السياسة، يعود هذا الرقم إلى قدم التقرير؛ فقد ارتفعت نسبة الشباب الذين يتبوؤون مناصب قيادية في السنوات التي تلت إطلاق رؤية السعودية 2030.

أما بالنسبة للمساواة بين الشباب والشابات، فقد حصلت المملكة على المركز 28، بحسب التقرير، وتظل هذه النسبة مرهونة بالفترة التي أعد فيها التقرير المشار إليه وهي 2017، وإلا فإن من مستهدفات رؤية السعودية 2030 تمكين المرأة، وقد قطعت شوطًا كبيرًا في هذا المجال.

ومن ذلك ما أعلنته الهيئة العامة للإحصاء عن الربع الأول 2025م، إذ أظهرت النتائج المتعلقة بالسعوديات في سن الشباب للفئة العمرية (15 - 24 سنة) ارتفاع معدل المشتغلات إلى السكان في الربع الأول من عام 2025م بمقدار 0.7 نقطة مئوية، إذ بلغ 14.6 %، كما ارتفع معدل مشاركتهن في القوى العاملة بمقدار 1.1 نقطة مئوية، إذ بلغ 18.4 %،مقارنة بالربع السابق من عام 2024م.

من بين الدول التسع والعشرين المشمولة بالدراسة، سجّلت المملكة العربية السعودية نسبة 41% في استطلاع يقيس «نسبة الشباب الذين يعتقدون أن حكوماتهم لا تهتم برغباتهم واحتياجاتهم». ونظرًا إلى أن انخفاض هذه النسبة يُعد مؤشرًا أكثر إيجابية، فإن هذه النتيجة تعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من ثقة الشباب السعودي باهتمام الدولة بقضاياهم واحتياجاتهم.

الدول المشمولة في الاستطلاع:

السويد، أستراليا، المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، إندونيسيا، بيرو، السعودية، المكسيك، غانا، الأردن، كولومبيا، الفلبين، كينيا، تركيا، البرازيل، جنوب إفريقيا، روسيا، تايلاند، فيتنام، الهند، أوغندا، مصر، نيجيريا، المغرب.

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي2017

1- نطاق المؤشر وأبعاده

المؤشر يغطي 29 دولة تمثل حوالي 70 % من شباب العالم، ويقيس رفاههم عبر سبعة أبعاد رئيسة: المشاركة المواطنية، والفرص الاقتصادية، والتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلامة والأمن، والمساواة بين الجنسين (أُضيف عام 2017).

هذا يعني أن المؤشر يدمج بين الأبعاد التنموية الكلاسيكية (التعليم، الصحة، الاقتصاد) والأبعاد المجتمعية الحديثة (المواطنة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المساواة بين الجنسين) ليعطي صورة شاملة عن وضع الشباب عالميًّا.

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي 2017:

2- الصحة

- الترتيب: الأولى عالميًّا.
- السبب: انخفاض نسب الحمل بين المراهقات (4 لكل 1000)، انخفاض استهلاك التبغ بين الشباب (17 %)، وانخفاض معدلات الانتحار (4 لكل 100,000).
- التحليل: هذا يعكس قوة النظام الصحي الوقائي ورعاية الشباب، ويضع السعودية في موقع متقدم عالميًّا. لكنه يبرز أيضًا أن التحدي يكمن في استدامة هذه الإنجازات مع تسارع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتغير أنماط الحياة.

3- التعليم:

- الترتيب: الثالث عالميًّا.
- السبب: إنفاق 19 % من الميزانية على التعليم، انخفاض الأمية بين الشباب (1 %)، وأكثر من 98 % يكملون التعليم الثانوي.
- التحليل: هذه مؤشرات قوية، ولكن التحدي يكمن في رفع جودة المخرجات وربطها بسوق العمل.

4- القوة الاقتصادية

- الترتيب: 11 عالميًّا.
- السبب: دخل فردي مرتفع: 21,312 دولار –(التاسع عالميًّا).
- التحدي: بلغت بطالة الشباب 30 %، وكما أشرنا سابقًا، لا يمكن الوثوق بهذه النسبة في حين أن نحو 70 % من سكان المملكة أقل من 35 سنة ونسبة البطالة نحو 7 % من مجموع السكان في سنة 2024.
- ملاحظة فريق الدراسة: معدل بطالة الشباب السعوديين: شهدت انخفاضًا إلى 11.9 % بناء على آخر قراءة، مقارنة مع 62% في 2024،، بحسب التقرير الذي رصد عام 2017.

5- إشراك الشباب في السياسة

- الترتيب: 29 عالميًّا (الأخير تقريبًا ضمن العينة).
- السبب: يوحي التقرير بأنه لا يُسمح لمن هم دون الثلاثين بشغل مناصب سياسية.
- التحليل: يوحي التقرير بوجود قصور في المشاركة الشبابية المؤسسية، وهذا يحد من دورهم في صنع القرار مقارنة ببقية المجالات، ويعود ذلك، كما أشرنا سابقًا، إلى قدم التقرير، وإلا فإن الواقع الحالي في المملكة يفنّد هذه الأرقام.

6- المساواة بين الجنسين:

- الترتيب: 28 عالميًّا (من بين 29 دولة).
- السبب: تباين آراء الشباب حول المساواة في الحقوق والواجبات.
- التحليل: هذا يعكس اختلافًا ثقافيًّا وقيميًّا بين السياق المحلي والدول الغربية، وكذلك قِدم التقرير، إذ إنه أُعدّ في عام 2017؛ أي قبل تحقيق الكثير من مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي شهدت تحوّلا نوعيًّا في تمكين المرأة السعودية.

7- ثقة الشباب السعودي في الحكومة

- بناء على أصداء بي سي دبليو الرابع عشر لرأي الشباب العربي 2022، ذكر الشباب السعوديون المشاركون في الاستطلاع تقريبًا (99 %) عن ثقتهم بأن رؤية 2030 ستضمن بناء اقتصاد قوي للمملكة، وتعتقد نسبة مماثلة منهم (97 %) أن أيامهم القادمة أفضل. ويرى97 % من الشباب السعودي أيضًا أن اقتصاد المملكة يسير في الاتجاه الصحيح، في حين يعتقد تسعة من كل عشرة مشاركين أنهم سيحظون بحياة أفضل من آبائهم.

المصدر:

https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10105730

مؤشرات إضافية:

- التطوع: 14 % من الشباب متطوعون: تحتل السعودية موقعًا متقدمًا عربيًّا وخليجيًّا لكنها متوسطة عالميًّا (22 عالميًّا).
- الزواج المبكر للفتيات: 4 % فقط : مرتبة جيدة عالميًّا (15)، وأفضل خليجيًّا.
- الضغوط النفسية: حسب دراسة وطنية لاضطرابات الصحة النفسية، 41 % من الشباب يعانون من ضغوط نفسية، وهو إنذار مبكر حول أهمية الصحة النفسية، ولكن يجب التنبيه على أن هذه النسبة كانت قبل تطبيق برامج الرؤية التي ركز كثير منها على الشباب وعلى جودة الحياة.

موقع المملكة في مؤشر رفاهية الشباب العالمي 2017

السلامة والأمن

في المقابل، جاء ترتيب السعودية في السلامة والأمن بالمرتبة 21، وهو ترتيب متوسط مقارنة ببقية المجالات، ويجب النظر إليه بحذر، إذ إن المملكة تظل من أكثر دول العالم أمنًا، وحريصة جدًا على السلامة المرورية، وبخاصة بعد تطبيقها لأنظمة الرصد الآلي (ساهر) لمختلف أنواع المخالفات المرورية، وهذا أدى إلى ضبط الحركة وتقليل حوادث السير إلى مستويات أقل مقارنةً بما كانت عليه سابقًا، كما أنها أصبحت وجهة للأحداث الرياضية العالمية، وأهمها استضافة كأس العالم 2034.

الدلالات العامة

التباين بين التفوق في الصحة والتأخر النسبي في ا لسلامة والأمن يعكس فجوة واضحة بين التقارير التي استقت معلوماتها من بيانات قديمة جدًا والتقارير الحديثة. وتمتلك السعودية ميزة تنافسية صحية يمكن أن تستثمرها في تحسين سياساتها الشبابية، بخاصة على صعيد المبادرات الشبابية في الأمن المجتمعي، وهذا سيكون حاسمًا لرفع ترتيبها العام لتكون في موقع أفضل.

التحليل الاستراتيجي

- قوة الأداء الصحي الذي يتجاوز المتوسط العالمي.
- تراجع مؤشر السلامة والأمن مقارنة بالمجالات الأخرى، وهذ مخالف للواقع المشاهد، وللتقارير الرسمية أيضًا، إذ -وبحسب تقرير حديث- تصدرت السعودية، دول مجموعة العشرين، في مؤشر الأمان داخل الأحياء وشعور السكان بالثقة والطمأنينة أثناء السير بمفردهم ليلًا في مناطق سكنهم، وذلك وفق نتائج مسح أجرته الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، ومقارنتها مع نتائج مؤشر الأمان لعام 2023 لأعلى 7 دول من مجموعة العشرين، إذ بلغت نسبة الذين يشعرون بالأمان من إجمالي السكان في السعودية، أثناء السير بمفردهم ليلًا في مناطق سكنهم، 92.6 في المائة. وكشفت نتائج المسح أن 80.6 في المائة من الأفراد السعوديين (15 سنة فأكثر) يشعرون بالأمان بدرجة عالية، بينما بلغت نسبة شعور كبار السن في الفئة العمرية (64 - 60 سنة) بالأمان بدرجة عالية 84.5 في المائة.[1]
- فرصة: مواءمة سياسات الأمن مع برامج الصحة والرفاه لتكوين بيئة شبابية أكثر استقرارًا.

المصدر:

الهيئة العامة للإحصاء. (2025). نشرة مؤشر الأمان 2023. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

توصيات عملية لتحسين موقع السعودية في مؤشر رفاهية الشباب

1- الصحة (نقطة قوة)

- الاستمرار في توسيع خدمات الصحة الوقائية (التطعيم، التوعية الصحية، التغذية).
- التركيز على الصحة النفسية للشباب عبر مراكز دعم متخصصة.
- الاستثمار في الصحة الرقمية (التطبيب عن بُعد، تطبيقات اللياقة والصحة) لتوسيع الوصول للخدمات.

2- السلامة والأمن (نقطة تحتاج للتحسين)

- تشديد برامج الرصد الآلي والسلامة المرورية الموجهة للشباب، لخفض نسبة الحوادث إلى مستويات أدنى مما هي عليه الآن منذ تطبيق نظام الرصد الآلي.
- تطوير الأمن السيبراني والتوعية الرقمية لحماية الشباب من المخاطر الإلكترونية، معلومات المؤشر المعتمد في هذه البيانات قديمة؛ وإلا فإن المملكة هي الأولى عالميًّا في الأمن السيبراني بحسب آخر التقارير.
- إشراك الشباب في المبادرات الأمنية المجتمعية لزيادة إحساسهم بالمسؤولية والأمان.

3- التعليم

- زيادة مواءمة المناهج مع سوق العمل عبر التدريب العملي والمهارات الناعمة.
- زيادة دعم برامج العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، الرياضيات، وتشجيع البحث والابتكار.
- الانتقال من الكم إلى الكيف: التركيز على جودة التعليم وربطه بسوق العمل بدل الاكتفاء بارتفاع نسب الالتحاق.

4- الفرص الاقتصادية

- الزيادة في دعم ريادة الأعمال الشبابية عبر تمويل المشاريع الصغيرة والحاضنات.
- الرفع من كفاءة برامج التدريب المهني الموجهة للقطاعات الجديدة (التقنية، السياحة، الطاقة الخضراء).

5- المشاركة المواطنية

- دعم وإنشاء مجالس شبابية استشارية مرتبطة بصانعي القرار.
- تشجيع الشباب على العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية.
- زيادة دعم المبادرات التطوعية عبر حوافز تعليمية ووظيفية، بحيث يتحول العمل التطوعي إلى ثقافة مستدامة.
- ربط التطوع بمشاريع تنموية وطنية (بيئة، صحة، تعليم) لتعظيم أثره.

6- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- توسيع برامج التدريب على المهارات الرقمية للشباب (قواعد البيانات، الذكاء الاصطناعي والبرمجة).
- زيادة دعم مشروعات الابتكار الرقمي للشباب بحاضنات ومراكز تقنية.

7- المساواة بين الجنسين

- ضمان تكافؤ الفرص والأجور في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز حضور حملات توعية لزيادة ثقافة المساواة والشراكة المجتمعية.

مؤشر التقدم الشبابي

التعريف:

مؤشر دولي يصدر عن مبادرة التقدم الشبابي (بالتعاون مع مؤسسة التقدم الاجتماعي الدولية)، ويُعنى بقياس مدى تهيئة البيئات الوطنية لرفاهية وتقدم الشباب، استنادًا إلى معايير اجتماعية واقتصادية وبيئية.

المنهجية:

يقوم المؤشر على أبعاد التقدم الاجتماعي الثلاثة (الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أسس الرفاهية، الفرص)، لكنه يُكيّف هذه الأبعاد ليلائم الفئة العمرية 15–29 سنة. ويعتمد على بيانات كمية من مصادر دولية (مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة، ومنظمات متخصصة).

الأبعاد الأساسية:

- الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشباب (الأمن الشخصي، الغذاء، السكن، الرعاية الصحية).
- أسس رفاهية الشباب (الوصول إلى المعلومات، التعليم، البيئة الصحية).
- الفرص (الحقوق الشخصية، حرية الاختيار، الإدماج، الوصول إلى التعليم العالي والوظائف).

أهمية المؤشر:

يتيح تتبع أوضاع الشباب عبر الدول بشكل مقارن، ويكشف الفجوات بين الشباب وبقية الفئات العمرية. كما يساعد الحكومات وصانعي السياسات على توجيه التدخلات نحو المجالات التي تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

وضع المملكة العربية السعودية:

1- ترتيب المملكة في مؤشر التقدّم الشبابي

في التصنيف العالمي لمؤشر التقدّم الشبابي، تحتل السعودية المركز 79 على المستوى العالمي، مع درجة مقدارها 69.76 من 100، أي أنها تؤدي دون التوقعات مقارنة بدخلها ومستوى تطورها.

هذا التصنيف يعكس أن هناك فجوة هائلة بين البيانات التي اعتمد عليها التقرير وبين الواقع الذي تعيشه المملكة نظرًا للإمكانات المتاحة للدولة وما تحققه فعليًّا في مجال تحسين جودة حياة الشباب.

2- مقارنة إقليمية (دول الخليج / العالم العربي)

- في نسخة عام 2023 من مؤشر التنمية الشبابية الصادر عن الكومنولث، جاءت السعودية في المرتبة 46 عالميًّا ضمن 193دولة، ضمن فئة التنمية العالية للشباب.
- وضمن دول الخليج، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة في مؤشر التنمية الشبابية لسنة 2023.
- على المستوى العربي، أعلن أن البحرين حققت المرتبة الثانية عربيًّا في مؤشر التنمية الشبابية لعام 2023، متفوّقة على كثير من الدول المجاورة.

3- تفسير الأرقام ودلالاتها

- رغم أن السعودية تحظى بمكانة متوسطة إلى جيدة في مؤشرات التنمية العامة، إلا أن ترتيبها في مؤشرات الشباب يشير إلى وجود فجوات في بعض الأبعاد التي تجعل ترتيبها أقل من الإمكانات الحقيقية لها وواقعها الفعلي.

- من المهم أيضًا الانتباه إلى أن الفجوة بين تصنيف مؤشر تقدم الشباب ومؤشر تنمية الشباب قد تنشأ من اختلاف المنهجية والمؤشرات: بينما مؤشر تقدم الشباب يركّز على جودة الحياة الشبابية من منظور "التقدُّم الاجتماعي"، فإن مؤشر تنمية الشباب يدمج أبعاد التنمية الشاملة للشباب ضمن مؤشرات التنمية العامة (التعليم، الصحة، المشاركة، المساواة، الأمان)

وهذه صور تبين ترتيب المملكة في أبرز مكونات هذا التقرير:

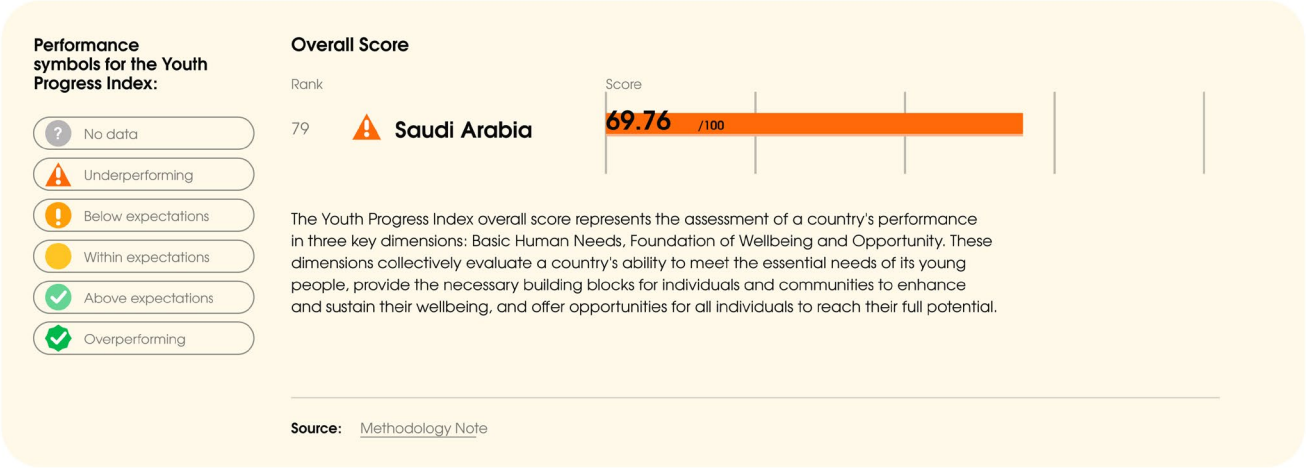

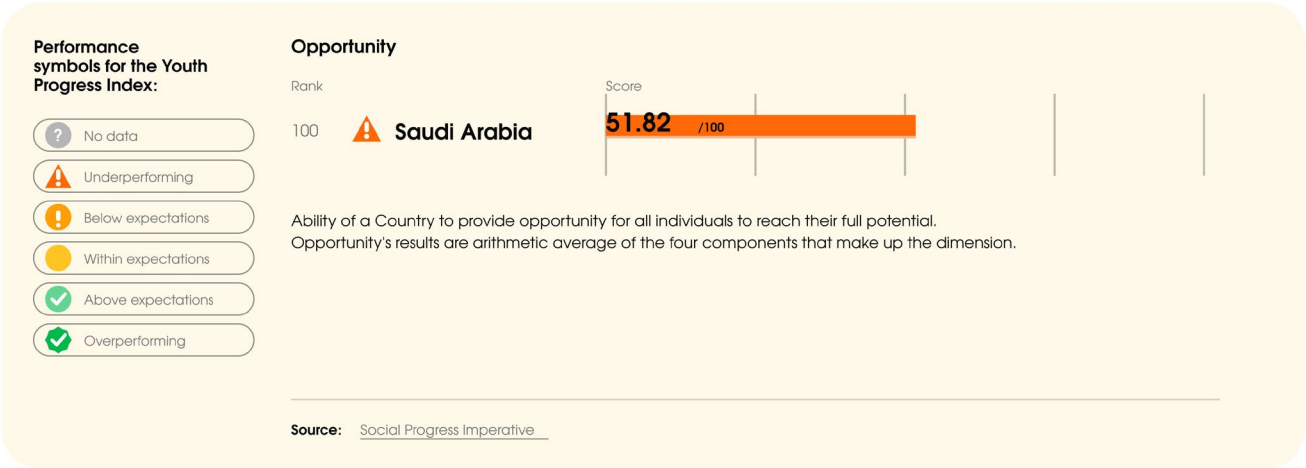

Performance symbols for the Youth Progress Index:

- No data
- Underperforming
- Below expectations
- Within expectations
- Above expectations
- Overperforming

Foundations of Wellbeing

Rank 85 — Saudi Arabia — Score 69.56 /100

Ability of a Country to provide the building blocks for individuals and communities to enhance and sustain wellbeing. Foundation of Wellbeing's results are arithmetic average of the four components that make up the dimension.

Source: Social Progress Imperative

Performance symbols for the Youth Progress Index:

- No data
- Underperforming
- Below expectations
- Within expectations
- Above expectations
- Overperforming

Access to Information and Communication

Rank 75 — Saudi Arabia — Score 82.06 /100

Freedom to access and communicate information without restrictions. The result is an aggregation of the results of its indicators.

Source: Social Progress Imperative

Performance symbols for the Youth Progress Index:

- No data
- Underperforming
- Below expectations
- Within expectations
- Above expectations
- Overperforming

Basic Human Needs

Rank 43 — Saudi Arabia — Score 87.92 /100

Ability of a Country to provide for its people's most essential needs. Basic Human Needs's results are arithmetic average of the four components that make up the dimension.

Source: Social Progress Imperative

المصدر:

https://youthprogressindex.org/ranking

تحليل وتفسير نتائج موقع المملكة في مؤشر التقدم الشبابي

حسب مؤشر التقدّم الشبابي، جاءت السعودية في المرتبة 79 عالميًّا بدرجة 69.76 من 100، أي أنها تؤدي أقل من المتوقع مقارنة بمستوى دخلها وتطورها العام.

تحليل النتيجة

- يبين هذا التصنيف أن الإنجازات الاقتصادية والتنموية التي حققتها المملكة لم تؤخذ كلها بالحسبان في هذه المؤشرات بالكامل.
- يركز المؤشر على أبعاد مثل: الحرية الشخصية، والعدالة، والبيئة، والحقوق الأساسية، والمشاركة المجتمعية.
- تأخر المملكة نسبيًّا في المؤشر يعود إلى بعض المعايير التي اعتمدها معدو التقرير، والتي لا تراعي الفوارق الثقافية وأنماط التفكير بين مختلف المجتمعات مثل: (المشاركة والإدماج).
- الفجوة تكشف أن الاستثمار الكبير في التعليم والصحة والبنية التحتية لم يجد صداه بعد لدى الهيئات الدولية التي تعد هذه المؤشرات، وهذا يؤكد أهمية إنشاء جهة سعودية لمتابعة هذه المؤشرات.

الدلالات

- موقع السعودية (79) يضعها ضمن الثلث الأوسط من دول العالم، أي أنها ليست متأخرة؛ لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الأداء المتوقع من دولة بحجمها الاقتصادي ومكانتها الدولية، ولعل ذلك يعود إلى بعض التفاصيل في المعايير المستخدمة من قبل معدي المؤشرات.
- هذه النتيجة تسلط الضوء على أهمية الانتقال من التركيز على المؤشرات الكمية (التعليم، الصحة، التوظيف) فقط، إلى تعزيز المؤشرات النوعية (المشاركة، الحقوق، القيم، البيئة) التي تمنح الشباب إحساسًا أكبر بالتمكين.

بيانات مؤشر التقدّم الشبابي المعروضة في الصور المرفقة:

- عالميًّا: السعودية في المرتبة 79 بدرجة 69.76 / 100.
- في البعد الخاص بالفرص: المرتبة 100 عالميًّا بدرجة 51.82 / 100.
- في الرفاه: المرتبة 85 عالميًّا بدرجة 69.56 / 100.

موقعها إقليميًّا (عربيًّا وآسيويًّا)

- عربيًّا: وفق نتائج الموقع الرسمي للمؤشر، تتفوق السعودية على بعض الدول العربية الأخرى التي سجلت درجات أدنى بكثير. هذا يضعها تقريبًا في المرتبة الرابعة أو الخامسة عربيًّا.
- آسيويًّا: تحتل السعودية موقعًا متوسطًا؛ إذ تأتي السعودية متقدمة على عدد من الدول الآسيوية. بترتيب (79 عالميًّا) يعني أنها تقع في الثلث الأوسط آسيويًّا، وليست ضمن المراتب الأولى، ويظل هذا الترتيب في سياق معيّن ويمكن تحسينه.

الاستنتاج:

مقارنة بوزنها الاقتصادي، موقع السعودية في مؤشر التقدم الشبابي لا يعكس إمكاناتها بالكامل، إذ يُظهر المؤشر أنها بحاجة إلى تحسينات نوعية في المشاركة المدنية، والعدالة، والبيئة؛ كي تقترب من مراكز أعلى عربيًّا وآسيويًّا وعالميًّا، كما أن سد هذه الفجوة بين حقيقة المملكة وترتيبها في المؤشر أعلاه يُعدّ تحدّيًا أساسيًّا لدى المسؤولين عن الشأن الشبابي في السعودية .

التوصيات:

بناءً على موقع السعودية في مؤشر التقدّم الشبابي- المرتبة 79 عالميًّا، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. زيادة المشاركة المدنية للشباب عبر دعم وإنشاء مجالس شبابية ، وتوسيع قنوات الحوار مع صانعي القرار.
2. الاستثمار في القيم البيئية عبر برامج توعية وسياسات صديقة للبيئة تجعل الشباب جزءًا من مشروعات الاستدامة والاقتصاد الأخضر.
3. تمكين الشباب اقتصاديًّا ليس فقط عبر الوظائف، بل أيضًا عبر تكثيف ريادة الأعمال وتمويل المشروعات الناشئة.
4. زيادة دعم الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي باعتباره جزءًا من أساسيات جودة الحياة الشبابية.

هذه الخطوات من شأنها أن تضع السعودية في موقعها الصحيح، وترفعها من تصنيف أقل إلى أعلى، وهذا يجعلها في مراتب متقدمة عالميًّا.

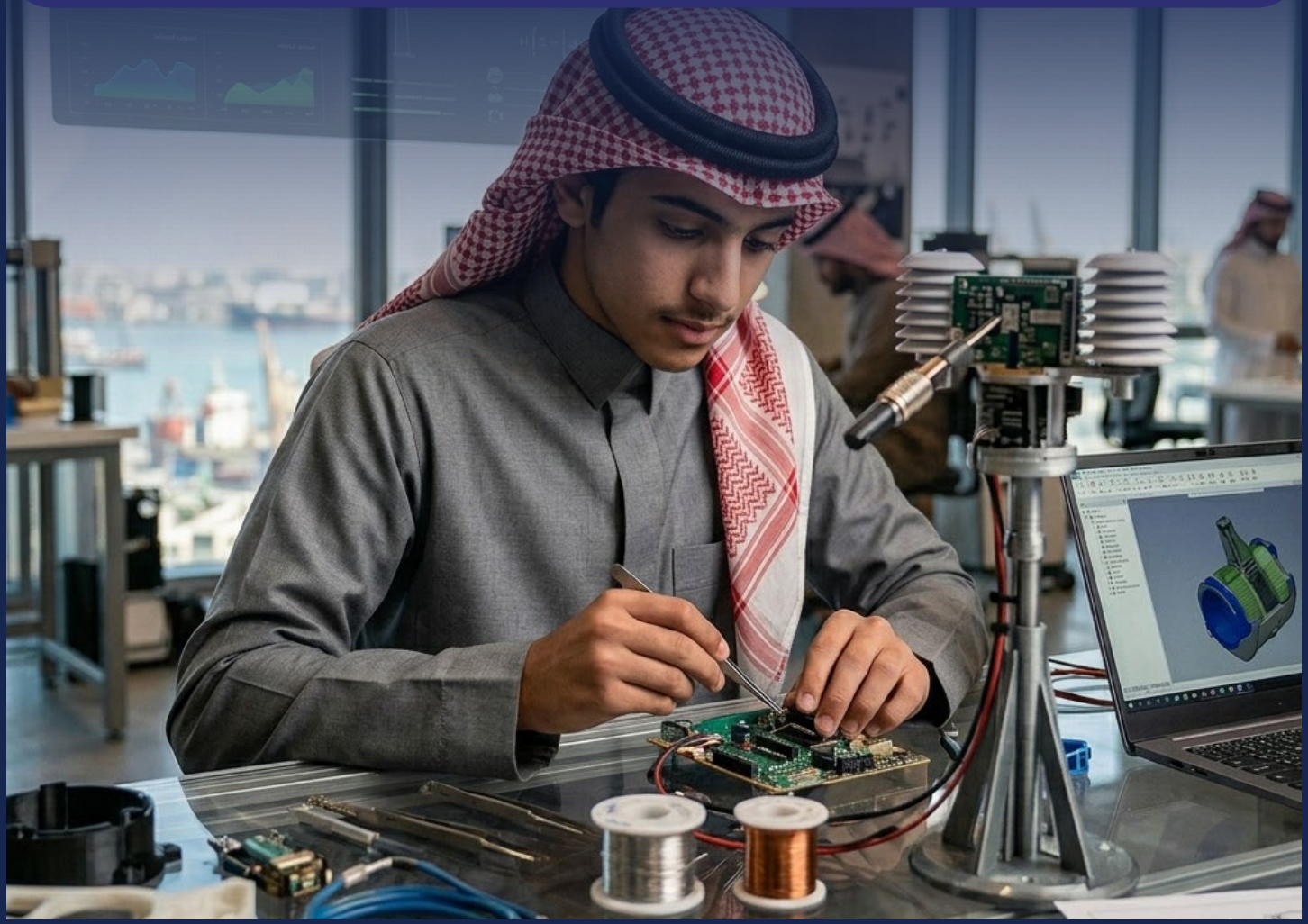

مؤشر عمالة الشباب

أولًا: مفهوم مؤشر عمالة الشباب

- يُشير «مؤشر عمالة الشباب» إلى مجموعة مؤشرات تُستخدم لقياس مدى اندماج الشباب في سوق العمل، وتشمل غالبًا ما يلي:

-معدل البطالة بين فئة الشباب (نسبة الشباب الباحثين عن العمل إلى قوة العمل).

-معدل المشاركة في القوى العاملة (نسبة الشباب القادرين والراغبين في العمل الذين يكونون نشطين اقتصاديًّا).

-نسبة الشباب غير المشتغلين وغير الملتحقين بالتعليم أو التدريب، وهي فئة مهمة؛ لأن التأخر في الدخول إلى سوق العمل أو الخروج المبكر منه قد يؤثر على المسار المهني والاجتماعي. ويُعد هذا المؤشر من الأدوات المركزية لتتبع الأداء الاقتصادي والاجتماعي في مجال التوظيف بين الشباب، ولتقييم سياسات التوظيف والتدريب والتوجيه المهني.

ثانيًا: بيانات عمالة الشباب في السعودية

المؤشر	القيمة الأخيرة	ملاحظات/سنة المصدر
معدل بطالة الشباب (15–24 سنة)	% 13,77	وفق بيانات السعودية لعام 2024
معدل بطالة الشباب الذكور (15–24 سنة)	% 9,813	في 2024 وفق تقديرات البنك الدولي
معدل "الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب"	% 19,2	عام 2021 وفق قاعدة بيانات رأس المال البشري للبنك الدولي
معدل البطالة بين الشباب (مصرّح به من الجهات السعودية – حسب تقرير إحصائي 2023)	% 12,9	بانخفاض قدره 1.6 نقطة مئوية عن 2022
نسبة المشاركة / التوظيف بين الشابات المراهقات (15–24 سنة)	نسبة التوظيف 14.6 % والمشاركة في القوى العاملة 18.4 %	حسب تقرير صحفي حديث

المصادر:

https:// General Authority for Statistics (GASTAT). (2025). Labour Force Survey, Q4 2024. Riyadh: GASTAT.
https://www.stats.gov.sa/documents/20117/2435273/Saudi%2BYouth%2BStatistics%2B%2Ben.pdf/0ad67419-e535-b6f6-4b02-6f66754fafc3?t=1742730755297
https://humancapital.worldbank.org/en/economy/SAU
World Bank Data
https://www.theglobaleconomy.com/Saudi-Arabia/youth_unemployment

ملاحظات تفسيرية:

- ما نلاحظه هو أن معدل بطالة الشباب في السعودية قد شهد تراجعًا تدريجيًّا في السنوات الأخيرة، لكنه ما زال يشكل تحديًا حيويًّا .

- الفجوة بين الذكور والإناث الواردة في هذا المؤشر تعود في أساسها إلى أنماط الحياة والمستوى المادي؛ إذ إن نسبة من الفتيات اللائي ينحدرن من عائلات ثرية لا يرغبن في العمل، كما أن التوجه إلى العمل الحر والتجارة الإلكترونية وسوق الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ كل ذلك له تأثيره على المؤشر، وينبغي أخذه في الحسبان.

- كما أن التغيرات الموسمية أو الاقتصادية (كالأزمة العالمية، التباطؤ الاقتصادي، جائحة كوفيد - 19) قد تؤثر كثيرًا على تلك المؤشرات من سنة إلى أخرى.

ثالثًا: مقارنة دولية ومؤشرات عالمية

- المعدل العالمي لمعدلات بطالة الشباب (15–24 سنة) في السنوات الأخيرة يتراوح حول 13 % تقريبًا، وهذا يشير إلى أن أداء السعودية في هذا المؤشر أصبح قريبًا من المتوسط العالمي.

- في الترتيب العالمي، معدل بطالة الشباب في السعودية (13.77 % في 2024) يقع أدنى من بعض الدول ذات الأداء الضعيف، لكنه أيضًا لا يرتقي إلى معدلات الدول المتقدمة التي تقل فيها النسبة إلى أقل من 10 % في كثير من الحالات، مع التنبه إلى الأسباب التي أشرنا إليها سابقًا، ولها تأثيرها على هذه النسبة.

- في دول الخليج، تختلف الأرقام حسب الدولة، لكن كثيرًا ما تُعلن عن معدلات بطالة شباب أقل، مدعومة بسياسات التوظيف الوطنية، وبرامج الدعم، والمبادرات الريادية.

- من جهة أخرى، مؤشر الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب يُستخدم في سياق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، إذ يُعد خفض نسبة الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب هدفًا في أهداف التنمية 2030.

المصادر:

https://www.theglobaleconomy.com/Saudi-Arabia/youth_unemployment
https://www.weforum.org/stories/2024/08/global-youth-employment-future-jobs

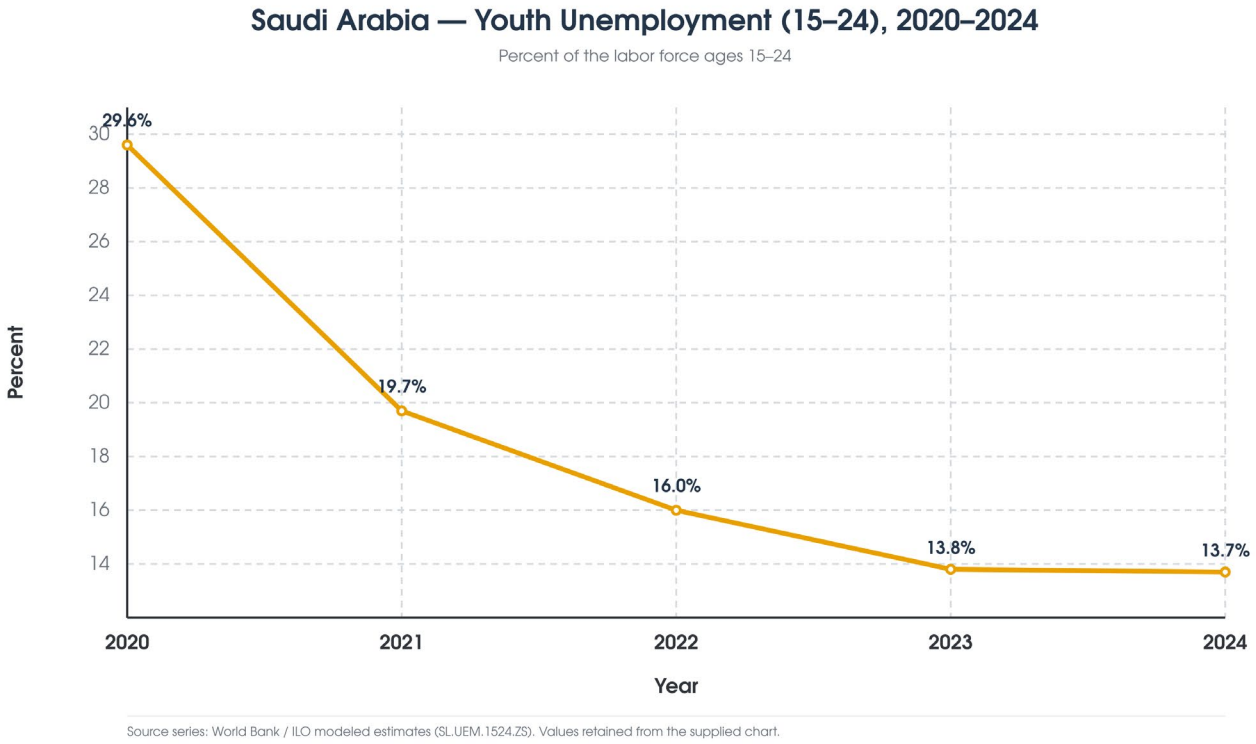

(آخر سنة متاحة: 2024، فئة 15–24 سنة)

- السعودية عند 13.77 % في 2024، أقل بكثير من ذروة 2020، لكنها أعلى من متوسط دول الخليج المذكورة، وقريبة من المتوسط العالمي 13.57 %.
- آخر تحديث: معدل بطالة الشباب السعوديين: شهدت انخفاضًا إلى 11.9 % بناء على آخر قراءة، مقارنة مع خط الأساس 62 % في 2024.

ماذا تقول الأرقام عن السعودية؟

- اتجاهٌ هابط واضح من 29.63 % في 2020 إلى 13.77 % في 2024؛ يعود جزء منه لتعافي ما بعد الجائحة وسياسات التوظيف وتمكين الشباب.
- مقارنةً بالعالم، أصبحت السعودية قريبة من المتوسط العالمي في 2024.

المصادر:

https://alfred.stlouisfed.org/series?seid=SLUEM1524ZSSAU

https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/SL.UEM.1524.ZS

تقرير ومؤشر القيم والشخصية للشباب 2020 في السعودية

صدر التقرير عن مؤسسة مسك الخيرية سنة 2020، ويستند إلى مسح وطني ميداني أُجري في نهاية عام 2019. شملت العينة 4000 شاب وشابة من الفئة العمرية 15–34 سنة، موزعين على جميع مناطق المملكة، باستخدام مقابلات شخصية بمساعدة الحاسوب لضمان الدقة والتمثيل السكاني.

الهدف من التقرير هو رصد وقياس القيم الأساسية لدى الشباب السعودي، وفهم كيفية انعكاسها على سلوكهم وشخصيتهم، بما يسهم في صياغة مبادرات وطنية تدعم الشباب ضمن رؤية السعودية 2030.

نبذة عن المؤشر

صُمم مؤشر القيم والشخصية للشباب لقياس خمس قيم رئيسة اعتُبرت حجر الأساس في شخصية الشباب السعودي. تم تقييم هذه القيم عبر مقياس من 0 إلى 100 ومجموعة عبارات وأسئلة صُممت لقياس السلوكيات والمواقف المرتبطة بها. كما رُبطت النتائج بمتغيرات ديموغرافية (العمر، الجنس، المنطقة، مستوى الدخل، التعليم) لتحديد الفروقات والفجوات.

القيم التي قاسها المؤشر

ركّز التقرير على خمس قيم رئيسة:

1. العزم والمثابرة – النتيجة التراكمية: 100/82.
2. الإيجابية – النتيجة التراكمية: 100/77 (أدنى القيم).
3. المسؤولية – النتيجة التراكمية: 100/68 (الثانية بعد التسامح).
4. التسامح – النتيجة التراكمية: 88 / 100 (أعلى القيم).
5. الوطنية والانتماء الوطني – النتيجة التراكمية:82 / 100.

أبرز النتائج

- تصدّر التسامح القيم الخمس، إذ أبدى 90% من الشباب إيمانهم بالمساواة بين الناس, بغض النظر عن ثقافتهم، و85% استعدادًا للتصالح والتنازل .
- جاءت المسؤولية قوية، إذ عبّر 96% من الشباب عن أهمية تحمّل مسؤولية مستقبلهم، و87% عن ثقتهم في قدرتهم على حل مشاكلهم بأنفسهم .
- ارتبطت العزم والمثابرة بقوة بالتفاؤل، إذ أن 91% من الشباب مقتنعون بأنهم سينجحون في معظم ما يقومون به مستقبلًا .
- كانت الإيجابية أقل القيم، خصوصًا في بُعد الحيوية اليومية، فقد أكد 32% من الشباب على أنهم يستيقظون دائمًا بحيوية وراحة .
- سجلت الوطنية معدلات عالية من حيث الفخر بالهوية والاستعداد للدفاع عن الوطن (97%)، لكن لوحظ الضعف في معرفة التاريخ والسياسات الوطنية .

العوامل المؤثرة:

- الجغرافيا: المنطقة الشرقية تصدّرت باقي المناطق في كل القيم غالبًا.
- الجنس: الذكور سجّلوا درجات أعلى من الإناث في جميع القيم.
- الدخل: القيم ارتفعت بوضوح بين ذوي الدخل المرتفع.
- العمر: الفئة العمرية الأصغر (15–19) غالبًا أكثر إيجابية ووطنية، في حين الفئات الأكبر (25–34) أظهرت مستويات أعلى من التسامح.

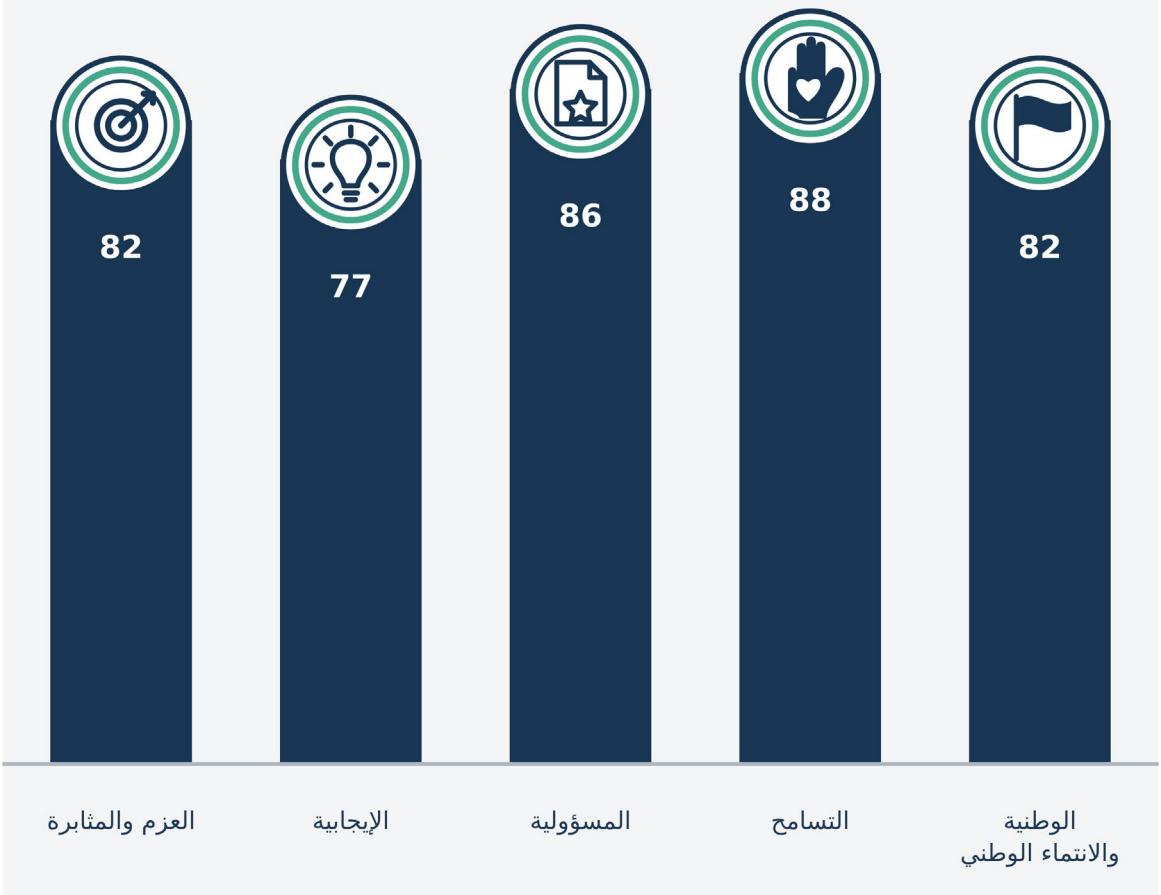

المصدر: الملخص التنفيذي لتقرير دراسة القيم والشخصية للشباب 2020

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر القيم والشخصية للشباب 2020 في السعودية:

تقرير "مؤشر القيم والشخصية للشباب السعودي" الصادر عن مسك الخيرية عام 2020، الذي اعتمد على مسح ميداني واسع (4000 شاب/شابة، في أعمار 15–34). هذا التقرير يُعد الأول من نوعه في المملكة من حيث قياس القيم الجوهرية للشباب وربطها بالديموغرافيا، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

1- القيم الخمس الأساسية

- التسامح (100/88): تصدّر القيم الخمس. ارتفاع نسبة الشباب المؤمنين بالمساواة (90 %) والمستعدين للتصالح (85 %) يعكس نضجًا اجتماعيًا وانفتاحًا ثقافيًا. هذه النتيجة مهمة في ظل مجتمع شاب يشهد تنوعًا واندماجًا أكبر مع العالم.
- المسؤولية (100/86): تأتي ثانيًا، ما يدل على وعي عالٍ بضرورة الاعتماد على الذات (96% يرون أن عليهم مسؤولية مستقبلهم). هذا يدعم الالاتجاه نحو المواطنة المنتجة والاعتماد على الشباب في سوق العمل.
- الوطنية (100/82): معدلات الفخر والانتماء مرتفعة (97% مستعدون للدفاع عن الوطن).
- العزم والمثابرة (100/82): ترتبط بقوة بالتفاؤل (91 % مقتنعون بالنجاح). هذا يعكس روح الطموح.
- الإيجابية (100/77): جاءت الأدنى. اللافت أن 32% فقط يستيقظون يوميًا بحيوية، وهذا يشير إلى تحديات في الصحة النفسية وجودة الحياة، رغم قوة القيم الأخرى.

المناقشة المستقبلية

- هذه النتائج تتقاطع مع رؤية 2030 التي تراهن على الشباب باعتباره قوة دافعة. المؤشر يُظهر أن المقومات القيمية موجودة (التسامح، المسؤولية، الوطنية)، لكن هناك فجوات تطبيقية (الصحة النفسية، التوازن بين الجنسين، العدالة بين المناطق). بعبارة أخرى: الشباب جاهزون فكريًا ووجدانيًّ للانخراط في التنمية.

التوصيات:

1- في مجال الصحة النفسية والإيجابية

- إطلاق برامج وطنية للارتقاء بالصحة النفسية وجودة الحياة اليومية (مثل مبادرات النوم الصحي، إدارة التوتر، النشاط البدني).
- إدماج محتوى عن الرفاه النفسي والوعي الذاتي في المناهج الدراسية والأنشطة الجامعية.

2 -في التعليم والوعي الوطني

- تشجيع مبادرات طلابية تعزز الانتماء عبر مشروعات مجتمعية وخدمية مرتبطة بالهوية الوطنية.

3- في العدالة المكانية والتنمية المتوازنة

- زيادة استهداف المناطق بمشروعات شبابية خاصة؛ في التعليم، والصحة، والبنية التحتية الثقافية.
- إنشاء مراكز قيمية وتدريبية إقليمية لتقليص الفجوات بين المناطق.

4 - في تمكين المرأة والشباب

- الارتقاء بمشاركة الإناث في برامج القيم والتطوع والقيادة الشبابية لضمان التوازن بين الجنسين.
- إطلاق منصات لقصص نجاح الشابات باعتبارها نماذج ملهمة في المسؤولية والمثابرة.

5- في ربط القيم بسوق العمل

- استثمار قيم العزم والمسؤولية في برامج ريادة الأعمال، وتوفير حاضنات ومسرعات أعمال للشباب.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من هذه القيم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تحوّل رأس المال القيمي للشباب إلى ممارسات عملية يسهم في ترسيخ التنمية، وتقليص الفوارق الداخلية، وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

تحليل نسبة الشباب السعودي في المؤشرات

يشكل الشباب ركيزة أساسية في معادلة التنمية المستدامة عالميًّا، إذ تتقاطع أوضاعهم مع مجالات التعليم، والاقتصاد، والصحة، والمشاركة، والابتكار، وهذا يجعلهم المؤشر الأصدق لقياس قدرة الدول على مواجهة تحديات الحاضر وصناعة المستقبل. وفي هذا السياق، برزت المؤشرات الشبابية الدولية باعتبارها أداة معيارية لتشخيص واقع الأجيال الصاعدة، عبر مقاييس كمية ونوعية تعكس أوضاعهم التنموية، وتقارنها ضمن أطر تتجسد في التكتلات الإقليمية والعالمية الموحدة.

وانطلاقًا من هذا الإطار المرجعي، يهدف هذا الشق من مشروع مؤشرات التنمية الشبابية العالمية وموقع المملكة العربية السعودية فيها إلى حصر وتعريف أهم المؤشرات ذات الصلة بالشباب، وهذا يشمل المؤشرات الديموغرافية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، والمجالات المرتبطة بالمشاركة والابتكار والعدالة. كما يسعى المشروع إلى إبراز موقع المملكة بين الدول المتقدمة والنامية، عبر تحليل بيانات السنوات الأخيرة ومقارنتها مع التكتلات الإقليمية والعالمية، وهذا يتيح الوقوف على مكامن القوة واستثمارها، ورصد الفجوات والتحديات التنموية التي تتطلب تدخلًا استباقيًّا.

إن هذا المشروع لا يقتصر على تجميع المؤشرات فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى بناء قاعدة معرفية رصينة تمكّن صناع القرار، والباحثين، والمؤسسات الشبابية من تطوير سياسات وبرامج أكثر استجابة لتطلعات الجيل الجديد، وترسيخ مكانة المملكة في الساحات التنموية الدولية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية 2030, ويضع الشباب في قلب مسار التنمية.

1- محور المؤشرات الديموغرافية والبشرية:

يمثل المحور الديموغرافي والبشري الأساس الذي تُبنى عليه بقية المؤشرات التنموية المرتبطة بالشباب، إذ يوفّر القاعدة الكمية لفهم حجم هذه الفئة العمرية (15–24 سنة) ونسبتها من إجمالي السكان، فضلًا عن ديناميكياتها الداخلية وتوزيعها الجغرافي والعمري والنوعي. ويتيح هذا المحور تقييم ما إذا كانت المملكة تعيش "فرصة ديموغرافية" (youth bulge) يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تواجه تحديات مثل تزايد معدلات الإعالة أو بطالة الشباب.

يشمل هذا المحور قياس:

- حجم ونسبة الشباب داخل البنية السكانية.
- معدلات النمو أو التباطؤ الديموغرافي والتحولات المرتبطة بالانتقال السكاني.
- الفوارق بين الجنسين والمناطق (الحضرية والريفية) وأثرها على توزيع الفرص والموارد.
- مؤشر العائد الديموغرافي الذي يقارن بين الفئات المنتجة وغير المنتجة.
- المقارنات الإقليمية والدولية لقياس موقع المملكة بين الدول ذات الخصائص السكانية المشابهة.

إن تحليل هذه المؤشرات يمكّن من ربط الخصائص السكانية بالسياسات العامة، ويساعد صانعي القرار على توجيه الاستثمارات التعليمية والاقتصادية والصحية وفقًا لوزن الشباب في المجتمع، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030.

مؤشر نسبة الشباب (15–24 سنة - في المملكة الشباب حتى 34 سنة) من إجمالي السكان

يُعد هذا المؤشر من المؤشرات الديموغرافية الأساسية، إذ يقيس الوزن النسبي للشباب داخل التركيبة السكانية الكلية. ويُحتسب عبر مقارنة عدد الأفراد في الفئة العمرية 15–24 سنة بإجمالي عدد السكان، مُعبَّرًا عنه بالنسبة المئوية.

الغرض:

- تحديد حجم القوة الشبابية التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إبراز أهمية هذه الفئة باعتبارها قاعدة أساسية لرأس المال البشري.

الأهمية في السياسات العامة:

- ارتفاع نسبة الشباب يشير إلى وجود "فرصة ديموغرافية" يمكن استثمارها عبر التعليم والتوظيف وريادة الأعمال.
- انخفاضها قد يعكس تحديات مستقبلية مرتبطة بالشيخوخة المبكرة, وزيادة العبء على الفئات المنتجة.
- يساعد المؤشر على تقدير الطلب المستقبلي على التعليم، والصحة، والإسكان، وسوق العمل.

الأبعاد المقارنة:

- يتيح وضع المملكة في سياق إقليمي ودولي عبر مقارنة موقعها مع الدول ذات الخصائص السكانية المشابهة.
- يُستخدم في تقارير التنمية الشبابية والأممية لرصد التحولات السكانية ودعم التخطيط الاستراتيجي.

الصيغة الرياضية لمؤشر نسبة الشباب (15–24 سنة)

نسبة الشباب (15–24) = (عدد السكان في الفئة العمرية 15 - 24 سنة / إجمالي عدد السكان)*100.

المؤشر العالمي لعدد الشباب:

وفقًا للأمم المتحدة، هناك 1.2 مليار شاب في الفئة العمرية 15–24 سنة، وما يُمثل 16 % من إجمالي سكان العالم. [2]

كذلك تُشير اليونسكو في تقرير شباب العالم (2020) إلى أن هؤلاء الشباب يشكلون ٪16 من العالم أيضًا.[3]

مؤشر عدد الشباب في المملكة العربية السعودية:

تقدر الأرقام لعام 2025 أن عدد الأشخاص في الفئة العمرية 15–24 سنة يبلغ نحو 5.64 ملايين نسمة، وهو ما يعادل 15.25 % من إجمالي السكان. وهذه البيانات مستخلصة من تقرير موثوق يعرض التوزيع العمري للمملكة لعام 2025. [4]

المصادر:

2- https://www.un.org/en/global-issues/youth?utm_source
3- https://www.unesco.org/en/youth?utm
4- https://www.globalmediainsight.com/blog/saudi-arabia-population-statistics

ووفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء المنشورة في أغسطس 2025، تشكل الفئة العمرية 15–34 سنة نسبة 35.9 % من إجمالي السكان.[5]
أما بيانات تقرير شباب المملكة 2023، فتشير إلى أن الفئة العمرية تحت 35 عامًا تشكل 71 % من السكان، لكنها لا تفرق بدقة ضمن النطاق 15–24 سنة.[6]

التفسير:
إن نسبة 15.25 % تعكس الوزن النسبي للشباب في نطاق 15–24 سنة داخل التركيبة السكانية العامة، وهي نسبة مهمة؛ باعتبار أن هذه الفئة هي محرك رئيس للمستقبل؛ فهي تمثل الجيل الذي يحصل على التعليم ويستعد لدخول سوق العمل. كما أن نسبة 35.9 % للفئة الموسّعة 15–34 سنة تُظهر أن المملكة تتمتع بتركيبة سكانية شابة نشطة.

موقع المملكة من هذه المؤشرات على المستويين الإقليمي والعالمي:

العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

وفق تقرير آراب بارومتر (2019)، يشكل الأفراد في الفئة العمرية 15–29 سنة نحو 30 % من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[7]

ومن منظور أوسع، تُقدّر نسبة السكان تحت 25 سنة (0–24) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 47 % من إجمالي السكان، وفق بيانات اليونيسف[8]

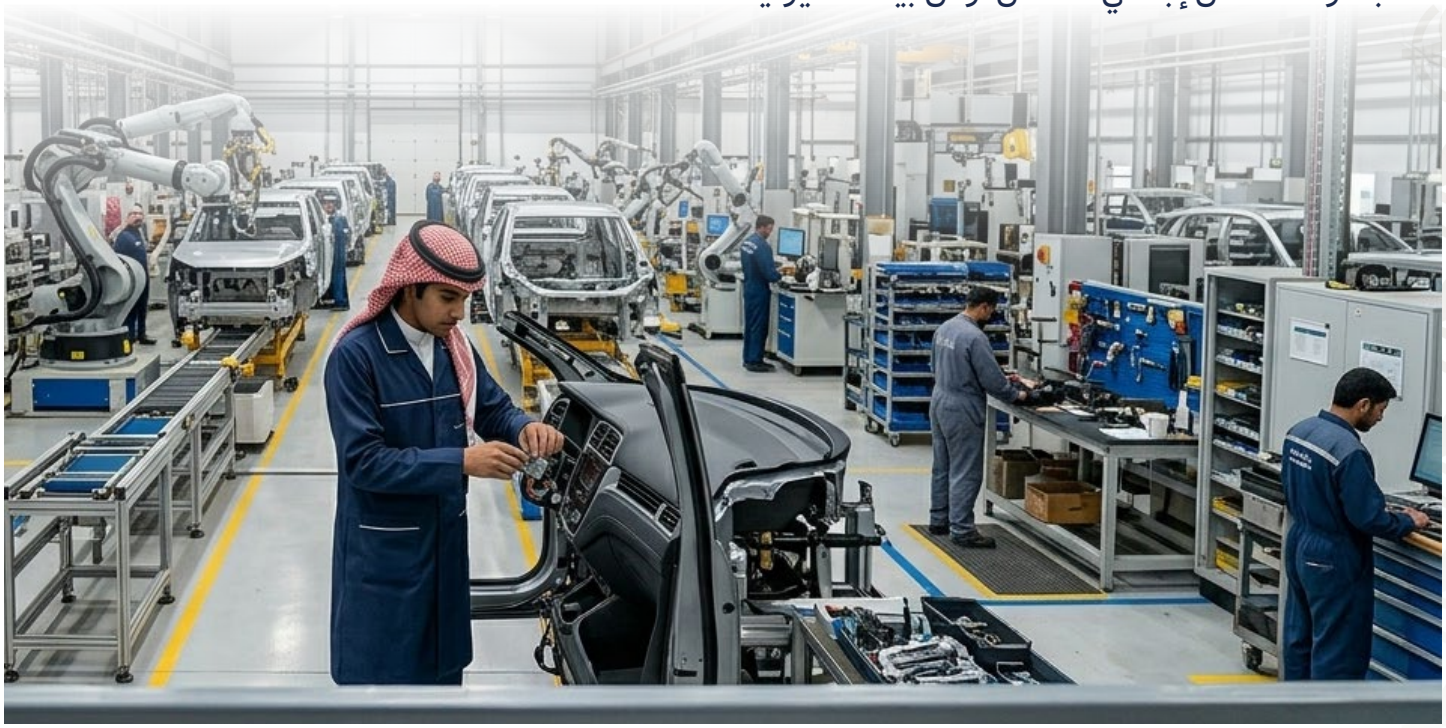

المصادر:

5- https://www.saudigazette.com.sa/article/654099
6- https://www.stats.gov.sa/documents/20117/2435273/Saudi%2BYouth%2BStatistics%2B%2Ben.pdf/0ad67419-e535-b6f6-4b02-6f66754fafc3?t=1742730755297&
7- https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Youth_Report_Public-Opinion_Middle-East-North-Africa_2019-1.pdf
8- https://www.unicef.org/mena/reports/enabling-success?utm

جدول المقارنة

المنطقة/النطاق	الفئة العمرية	النسبة التقريبية
المملكة العربية السعودية	15 - 24 سنة	% 15,25
العالم العربي	15 - 24 سنة	أكثر من 32 %
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	15 - 24 سنة	تقريبا 30 %
العالم	15 - 24 سنة	% 16

الرسم البياني لموقع مؤشر المملكة على المستوى الاقليمي والعالمي:

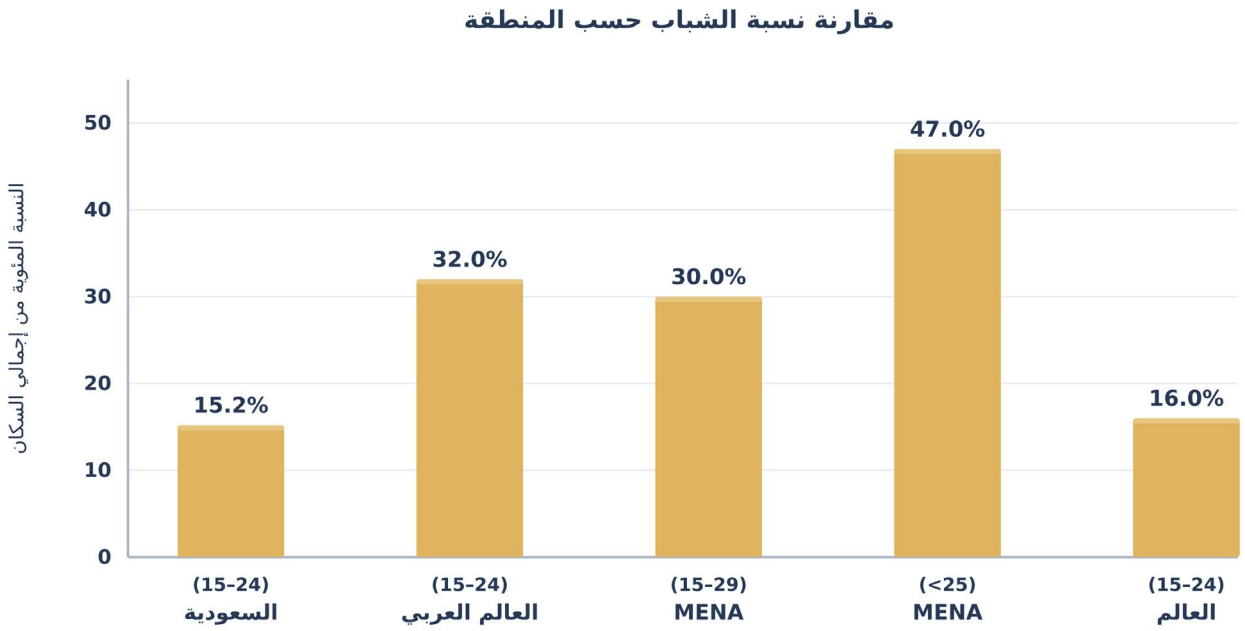

1- موقع السعودية

- نسبة الشباب في المملكة (15.25 %) قريبة جدًّا من المتوسط العالمي (16 %).
- هذا يشير إلى أن السعودية لا تعيش "انفجارًا شبابيًّا" ضخمًا كالذي يظهر في بعض دول المنطقة، بل لديها تركيبة سكانية أكثر توازنًا بين الفئات العمرية.
- ومع ذلك، عند النظر إلى الفئة الأوسع (15 - 34 سنة)، يتضح أن أكثر من ثلث السكان سعوديون شباب (35.9 %)، وهي قاعدة شبابية قوية تدعم أهداف رؤية 2030 في التنمية والابتكار.

2- العالم العربي

- في الدول العربية، نسبة الشباب (15–24) تتجاوز 32 %، أي ضعف المعدل السعودي تقريبًا الذي سبقت الإشارة إليه (15,25 %)
- هذا يضع المنطقة في قلب "الفرصة الديموغرافية"، إذ يمثل الشباب الكتلة الأكبر من المجتمع.
- غير أن هذه النسبة المرتفعة يمكن أن تكون فرصة (قوة عمل هائلة، طاقات بشرية) أو تحديًا (بطالة، تهميشًا، ضغوطًا على التعليم والصحة).

3- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- الفئة من 15–29: يشكلون حوالي 30 % من السكان.
- وإذا توسعنا أكثر: فإن نحو 47 % من السكان هم دون 25 عامًا.
- هذا يعني أن المنطقة بأكملها تقف على قاعدة شبابية واسعة جدًّا، وهذا يجعل قضايا التوظيف، والإسكان، والتعليم قضايا وجودية لمستقبل الاستقرار والتنمية.

4- العالم

- المعدل العالمي (16 %) يعكس وضعًا أكثر استقرارًا، إذ دخلت عدة مناطق (مثل أوروبا، شرق آسيا) مرحلة شيخوخة سكانية مع انخفاض نسب الشباب.
- بالمقابل، أفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول العربية في قمة التحول الديموغرافي الشبابي.

5- التفسير الاستراتيجي

- **السعودية:** نسبة الشباب متوازنة، أقرب إلى المعدل العالمي، لكنها تحتفظ بكتلة شابة متوازنة (15–34 = 35.9 %) يمكن استثمارها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية طموحة.
- **العالم العربي والشرق الاوسط وشمال أفريقيا:** كتلة شبابية هائلة تشكل فرصة كبيرة إذا أحسن توجيهها (سياسات تعليم، عمل، ابتكار)، لكنها قد تتحول إلى عبء إذا ارتفعت البطالة وضعف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- **العالم:** يميل نحو الشيخوخة في بعض المناطق، وهذا يجعل العالم العربي والسعودية مناطق استراتيجية لمدّ الأسواق العالمية بالقوى العاملة الشابة.

بصورة عامة، تقف المملكة العربية السعودية عند نقطة توازن بين الفرصة الديموغرافية (وجود قاعدة شبابية كبيرة) وبين التحدي العالمي (تحقيق الاستدامة وسط شيخوخة بعض المجتمعات). وهذا يضعها في موقع استراتيجي لترسيخ مكانتها عالميًّا إذا ارتفع الاستثمار في التعليم، والمهارات، والابتكار الشبابي.

مؤشر التقدم الشبابي

يُعدّ مؤشر التقدم الشبابي مؤشرًا دوليًّا مركّبًا تطوّره جهات بحثية غير حكومية بالتعاون مع منظمات شبابية دولية، ويهدف إلى قياس مستوى تقدّم الشباب وجودة حياتهم بعيدًا عن الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية. يستند المؤشر إلى إطار مفاهيمي قريب من مقاربة "التقدم الاجتماعي"، ويركّز على تقييم أوضاع الشباب عبر أبعاد تشمل الحاجات الإنسانية الأساسية، وأسس الرفاه، وفرص التمكين والتطوّر؛ مثل الصحة، والتعليم، والأمان، والحقوق، والاندماج الاجتماعي، وإتاحة الفرص المستقبلية. ويعتمد في بنائه على تجميع مؤشرات كمية من مصادر دولية رسمية، مع توحيد المقاييس وتطبيق منهجية تركيبية لإنتاج درجات مقارنة بين الدول. وتكمن قيمة هذا المؤشر في أنه يقدّم قراءة شمولية غير اقتصادية خالصة لتقدّم الشباب، إلا أن نتائجه تظل خاضعة لقيود منهجية تتصل بتوحيد التعريفات العمرية، وتفاوت حداثة البيانات بين الدول، وافتراض أوزان معيارية للأبعاد؛ وهذا يقتضي التعامل معه بوصفه أداة تحليل اتجاهي داعمة للمقارنة لا معيارًا نهائيًّا للحكم على واقع الشباب في السياقات الوطنية المختلفة.

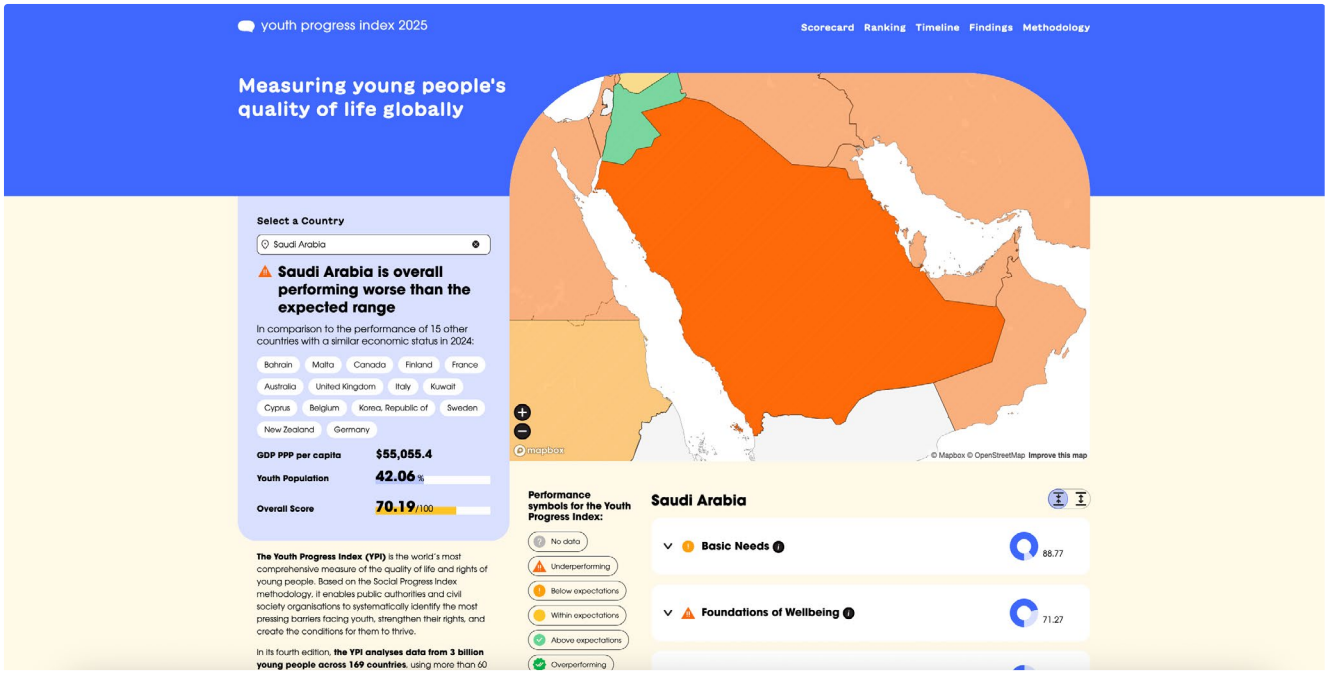

أهم ما يميز مؤشر التقدّم الشبابي:

- يقيس جودة حياة الشباب دون الاعتماد فقط على الناتج الاقتصادي، بل يعتمد على مؤشرات اجتماعية وإنسانية متنوعة.
- يُقسَّم إلى أبعاد مثل: الاحتياجات الأساسية، وأسس الرفاه، والفرص.
- كل دولة تحصل على درجة بين 0 و100، ويُقارن أداؤها مباشرة مع الدول الأخرى،ومع الدول التي لها مستوى اقتصادي مشابه.

المصادر:

https://www.youthprogressindex.org/
https://www.socialprogress.org/thematic-webpages/youth-progress-index

ترتيب السعودية في مؤشر التقدّم الشبابي 2023

- **الدرجة:** 100/68,52
- **الترتيب العالمي:** 79 (أي أنها تحتل هذا المركز في قائمة الدول التي تم تقييمها)

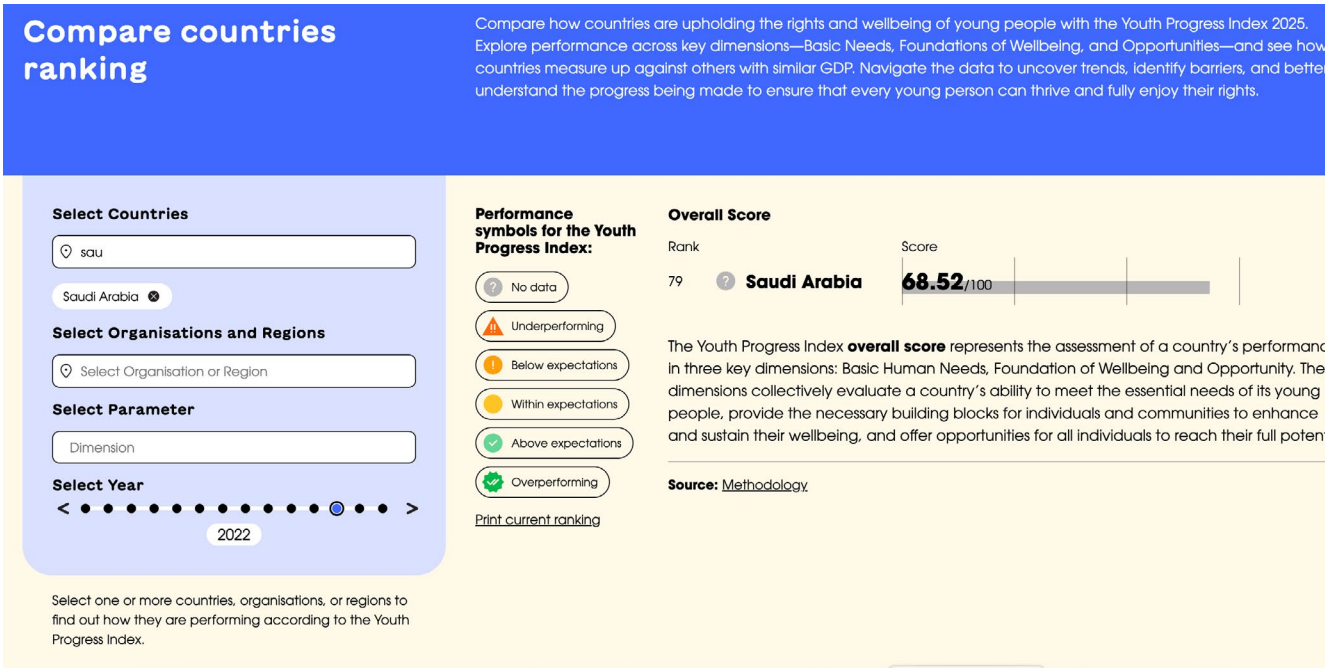

وبما أن ترتيب المملكة في المجموعات الإقليمية ليس متوفرًا فسنقوم بذلك يدويًّا بناء على المعلومات المتوفرة:

المجموعة	تقدير ترتيب السعودية ضمنها
الدول العربية	المرتبة 3
الدول الإسلامية / الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	المرتبة 6
الدول الآسيوية	المرتبة 12

هذا تقدير مبني على البيانات المتاحة فقط، وقد يكون هناك دول عربية أو إسلامية أو آسيوية لم تُذكر في النص المختصر، وهذا قد يغيّر ترتيب السعودية الفعلي داخل تلك المجموعات.

المصادر:

https://youthprogressindex.org/ranking

تقرير الشباب العالمي 2020: ريادة الأعمال الاجتماعية للشباب وأجندة 2030

نبذة عن التقرير

تقرير الشباب العالمي 2020: ريادة الأعمال الاجتماعية للشباب وأجندة 2030 هو تقرير صادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. يهدف إلى فهم كيف يمكن لريادة الأعمال الاجتماعية أن تدعم تنمية الشباب وتُسرّع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يتناول التقرير:

- الوضع العالمي للشباب، خصوصًا التوظيف والمشاركة.
- فرص وتحديات ريادة الأعمال الاجتماعية باعتبارهم مسارًا لتمكين الشباب.
- دور التكنولوجيا الحديثة في ترسيخ هذا النموذج.
- توصيات سياسية لبناء نظم بيئية داعمة لريادة الأعمال الاجتماعية للشباب.

نبذة عن المؤشر

-المؤشر المعتمد في التقرير هو معدل ريادة الأعمال الاجتماعية بين الشباب، وهو يقيس:

- النشاط الريادي الناشئ، أي المبادرات التي أطلقها الشباب حديثًا.
- المؤسسات الاجتماعية التشغيلية، أي المشاريع التي تجاوزت مرحلة الانطلاق.

-وفق بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال:

- يشارك حوالي 3.2 % من البالغين في 58 دولة في ريادة الأعمال الاجتماعية الناشئة.
- ترتفع النسبة بين الشباب (18–34 سنة)، خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ يمثل الشباب حصة أكبر من الرياديين الاجتماعيين مقارنة بالقطاع التجاري.
- معدلات مشاركة النساء أقل من الرجال، لكنها أقرب توازنًا من المعدلات في ريادة الأعمال التجارية.

إحصاءات عن المملكة العربية السعودية (في سياق الشباب وفق التقرير)

-رغم أن التقرير لا يقدم ملفًّا خاصًّا بالسعودية، إلا أنه يورد معطيات إقليمية ذات صلة:

- الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكثر ميلًا إلى خوض ريادة الأعمال الاجتماعية مقارنة بريادة الأعمال التجارية.
- تبقى معدلات الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب تحديًا رئيسًا؛ عالميًّا تصل إلى 30 % للنساء و13 % للرجال، مع نسب مرتفعة في بلدان المنطقة.
- يواجه الشباب عوائق تنظيمية تحد من مشاركتهم الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى محدودية الوصول للتمويل، وهو ما ينطبق على السياق السعودي أيضًا بصفة أقل؛ إذ توجد برامج حكومية للإسهام في تحسين التمويل الريادي والشبابي.

1- ريادة الأعمال الاجتماعية بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- من أبرز النتائج أن الشباب (18–34 سنة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديهم تمثيل أعلى في ريادة الأعمال الاجتماعية الناشئة مقارنة بريادة الأعمال التجارية.
- هذا يعني أن الشباب في السعودية (باعتبارهم جزءًا من المنطقة) أكثر ميلاً لاختيار المشروعات ذات البعد الاجتماعي لتوليد دخل وحل مشكلات مجتمعية.

2- مؤشر الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب

- التقرير يربط بين معدلات هؤلاء الشباب ومستويات التنمية الاقتصادية، والسلم، وبيئة الأعمال.
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعدلات مرتفعة نسبيًّا، وتعدّ من التحديات الأساسية للشباب.

3- بيئة الأعمال والشباب

- العلاقة سلبية بين سهولة ممارسة الأعمال ومعدلات الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب: كلما كانت بيئة الأعمال أصعب، ارتفعت معدلات الشباب خارج التعليم والعمل.
- التقرير يشير إلى أن تحسين بيئة الأعمال (مثل: تسهيل التمويل، تأسيس المشاريع، دعم الابتكار) يساعد مباشرة في تقليص معدلات الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب ورفع المشاركة الاقتصادية للشباب في السعودية والمنطقة.

4- السعودية في السياق الإقليمي

رغم أن التقرير لا يفصل بيانات السعودية منفردة، إلا أنه يبرز:

- توجه الشباب السعودي نحو ريادة الأعمال الاجتماعيةباعتباره خيارًا بديلًا عن الوظائف الحكومية أو التقليدية.
- التحديات المشتركة مع باقي دول المنطقة: ارتفاع نسب الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، صعوبة بيئة الأعمال، الحاجة لسياسات تمكين وتمويل مبتكر.
- جهود المملكة (خارج التقرير) مثل رؤية 2030 تعكس استجابة مباشرة لهذه التحديات عبر دعم ريادة الأعمال والابتكار.

تقرير التوجهات العالمية للتشغيل بين الشباب 2024

نبذة عن التقرير:

تقرير "التوجهات العالمية للتشغيل بين الشباب 2024: عمل لائق، مستقبل أكثر إشراقًا" الصادر عن منظمة العمل الدولية بمناسبة مرور 20 سنة على إطلاق هذه السلسلة، يهدف إلى تقييم وضعية الشباب (15–24 سنة) في سوق العمل على المستويين العالمي والإقليمي.

يركز التقرير على:

- التحسن بعد جائحة كوفيد- 19 إذ عاد معدل البطالة بين الشباب سنة 2023 إلى 13 % وهو الأدنى منذ 15 عامًا.
- التحديات المستمرة مثل ارتفاع نسبة الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب إلى 20 % عالميًّ، مع ملاحظة أن ثلث الشباب يعيشون في دول "خارج المسار" لتحقيق هدف التنمية المستدامة 8.6 المتعلق بخفض معدل الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب.
- الفجوة بين الجنسين: ثلثا الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب هنّ نساء، مع استمرار صعوبة إدماج الشابات في سوق العمل خاصة في الدول العربية وشمال إفريقيا.
- المخاطر المستقبلية: ازدياد قلق الشباب بشأن فقدان الوظائف والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تزايد الضغوط الديموغرافية في إفريقيا والعالم العربي.

نبذة عن المؤشرات الرئيسة في التقرير

يعتمد التقرير على مؤشرات سوق العمل الخاصة بالشباب، وأهمها:

1. معدل البطالة بين الشباب.
2. معدل التشغيل إلى عدد السكان.
3. معدل الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب باعتباره مؤشرًا رئيسًا رئيس لتحقيق الهدف 8.6 من أهداف التنمية المستدامة.
4. الفجوات بين الجنسين في معدلات البطالة، والتشغيل، والأجور.
5. نوعية العمل: انتشار العمل المؤقت أو منخفض الأجر، ونسبة التشغيل في القطاعات غير الآمنة.
6. المواءمة التعليمية: نسبة الشباب الذين يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم.

وضع المملكة العربية السعودية والتصنيفات الإقليمية

- يصنف التقرير السعودية ضمن منطقة الدول العربية، وبالتالي تندرج بياناتها في هذا الإطار الإقليمي.
- معدل البطالة بين الشباب في الدول العربية يفوق 25 % (25.7 % للذكور و38.5 % للإناث في 2023).
- معدل التشغيل إلى عدد السكان منخفض: أقل من ثلث الذكور وأقل من 10 % من الإناث يعملون، مما يضع المنطقة ضمن الأدنى عالمياً.
- معدل الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب من الأعلى عالمياً في الدول العربية وشمال إفريقيا، إذ يعد التقرير أن هذه المناطق "خارج المسار" لتحقيق هدف التنمية المستدامة 8.6.
- يبرز التقرير أن التحديات الإقليمية العربية قد تنسحب على السعودية، ومنها:
- اعتماد كبير على القطاع العام.
- فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- نسب مرتفعة من الشابات خارج سوق العمل.
- الحاجة إلى ترسيخ ريادة الأعمال والعمل الحر باعتباره جزءًا من رؤية السعودية 2030 لتقليص معدلات البطالة بين الشباب.

المؤشرات العامة التي يمكن إسقاطها على الشباب:

1- موقع المملكة في مؤشر التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **لمحة عن المؤشر:**

نشأ مؤشر التنمية البشرية عن قناعة راسخة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضرورة وجود مقياس مركب ويسير لإقناع الجمهور والأكاديميين والسياسيين بأن التنمية يجب أن تُقيّم بالتقدم الاقتصادي، وبتحسين رفاهية الإنسان كذلك. ومنذ إطلاقه عام 1990، أصبح المؤشر الأداة الأكثر شهرة لقياس التنمية البشرية على مستوى العالم.

- **- مؤشر التنمية البشرية والشباب**

يعد هذا المؤشر، بشموليته، أداة لتقييم تنمية جميع الفئات العمرية، بما في ذلك فئة الشباب.

- **- الأبعاد الأساسية والمؤشرات المرتبطة به**

يرتكز مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد أساسية، يُقاس كل منها بمؤشر محدد ؛ هي:

1. حياة مديدة وصحية: يُقاس هذا البعد بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو مؤشر يعكس مباشرةً جودة الرعاية الصحية والتغذية والظروف المعيشية العامة في بلد ما.
2. المعرفة: يُقاس هذا البعد بمركب من مؤشرين: متوسط سنوات الدراسة للبالغين (الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا فأكثر)، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن دخول المدرسة. يعكس هذا المزيج كلًّا من المخزون التعليمي الحالي للأمة وإمكاناتها المستقبلية.
3. مستوى معيشي لائق: يُقاس هذا البعد بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مع تعديله وفقًا لتعادل القوة الشرائية ليعكس الفروق في تكاليف المعيشة بين البلدان المختلفة.

- موقع المملكة

في تقرير التنمية البشرية لعام 2023/2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سجلت المملكة العربية السعودية قيمة 0.900 في مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية "المرتفعة جدًّا". وفي تقرير عام 2022، احتلت المملكة المرتبة 35 من أصل 191 دولة.

التصنيف	الترتيب/القيمة
قيمة التنمية البشرية للسعودية	0.9
الترتيب العالمي	المرتبة 37 من 193 دولة
الترتيب ضمن الدول العربية	الثانية
الترتيب ضمن دول الخليج	الثانية
الترتيب ضمن دول آسيا	المرتبة السابعة في آسيا ضمن الفئة ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا

يبين الجدول معطيات سنة 2023/2024 .

Human Development Index and its components

HDI RANK		Human Development Index (HDI) Value 2023	SDG 3 Life expectancy at birth (years) 2023	SDG 4.3 Expected years of schooling (years) 2023[a]	SDG 4.4 Mean years of schooling (years) 2023[a]	SDG 8.5 Gross national income (GNI) per capita (2021 PPP $) 2023	GNI per capita rank minus HDI rank 2023[b]	HDI rank 2022
Very high human development								
1	Iceland	0.972	82.7	18.9[c]	13.9[d]	69,117	12	3
2	Norway	0.970	83.3	18.8[c]	13.1[e]	112,710[f]	0	1
2	Switzerland	0.970	84.0	16.7	13.9[e]	81,949[f]	5	2
4	Denmark	0.962	81.9	18.7[c]	13.0[e]	76,008[f]	4	4
5	Germany	0.959	81.4	17.3	14.3[e]	64,053	13	6
5	Sweden	0.959	83.3	19.0[c]	12.7[e]	66,102	10	4
7	Australia	0.958	83.9	20.7[c]	12.9	58,277	14	8
8	Hong Kong, China (SAR)	0.955	85.5[g]	16.9	12.4	69,436	4	9
8	Netherlands	0.955	82.2	18.6[c]	12.7[e]	68,344	6	7
10	Belgium	0.951	82.1	19.0[c]	12.7[e]	63,582	9	13
11	Ireland	0.949	82.4	19.2[c]	11.7[e]	90,885[f]	-6	10
12	Finland	0.948	81.9	19.5[c]	13.0[e]	57,068	10	11
13	Singapore	0.946	83.7	16.7	12.0	111,239[f]	-10	14
13	United Kingdom	0.946	81.3	17.8	13.5	54,372	13	11
15	United Arab Emirates	0.940	82.9	15.6	13.0	71,142	-4	23
16	Canada	0.939	82.6	15.9	13.9	54,688	9	16
17	Liechtenstein	0.938	83.6	15.4	12.4[h]	166,812[f,i]	-16	15
17	New Zealand	0.938	82.1	19.3[c]	12.9[e]	47,260	17	17
17	United States	0.938	79.3	15.9	13.9	73,650	-7	18
20	Korea (Republic of)	0.937	84.3	16.6	12.7[e]	49,726	11	19
21	Slovenia	0.931	81.6	17.5	13.0[e]	46,361	15	21
22	Austria	0.930	82.0	16.3	12.4[e]	63,479	-2	20
23	Japan	0.925	84.7	15.5	12.7[e]	47,775	10	23
24	Malta	0.924	83.3	15.9	12.4[e]	52,155	5	26
25	Luxembourg	0.922	82.2	14.4	12.6[d]	85,461[f]	-19	22
26	France	0.920	83.3	16.1	11.8[e]	55,060	-2	27
27	Israel	0.919	82.4	14.9	13.5[e]	48,050	5	23
28	Spain	0.918	83.7	17.8	10.8[e]	46,008	9	28
29	Czechia	0.915	79.8	16.8	13.0[e]	45,889	9	28
29	Italy	0.915	83.7	16.7	10.8[e]	52,389	-1	32
29	San Marino	0.915	85.7[g]	14.6[e]	11.4	64,706	-13	30
32	Andorra	0.913	84.0	14.5	11.6	64,631	-15	37
32	Cyprus	0.913	81.6	16.2	12.6[e]	45,394	7	31
34	Greece	0.908	81.9	20.8[c]	11.6[e]	35,761	17	36
35	Poland	0.906	78.6	16.7	13.2[e]	42,218	5	33
36	Estonia	0.905	79.2	16.0	13.6[e]	40,881	8	33
37	Saudi Arabia	0.900	78.7	16.9	11.6[e]	50,299	-7	37
38	Bahrain	0.899	81.3	15.9	11.1	52,819	-11	33

المصادر:

https://hdr.undp.org/sites/default/files/2025_HDR/HDR25_Statistical_Annex_HDI_Table.pdf

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

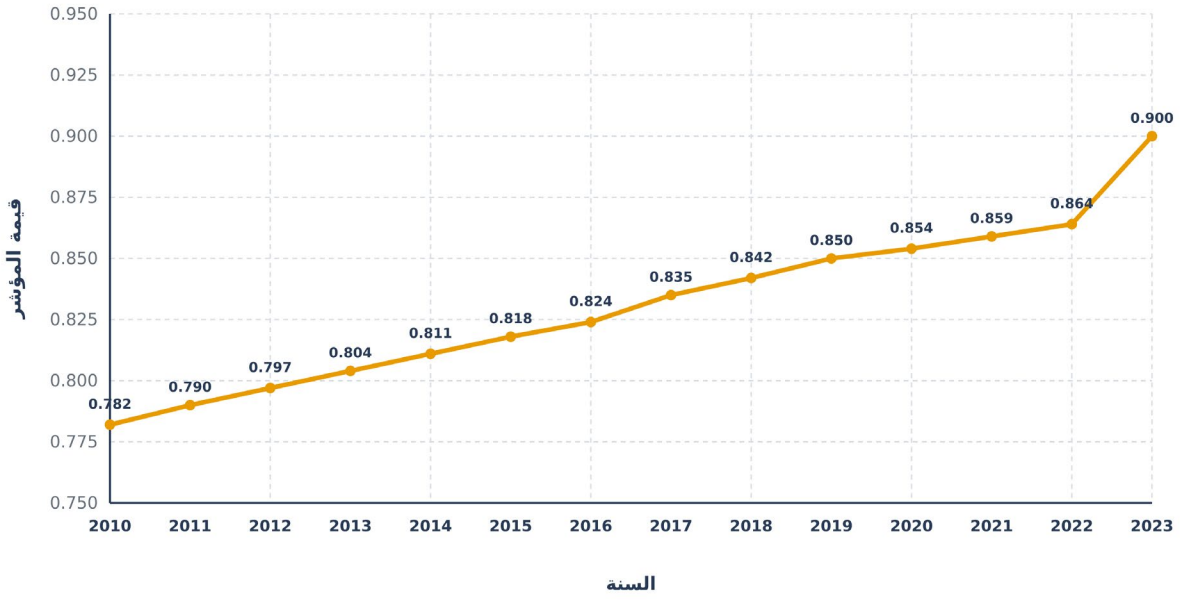

المخطط البياني الذي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في السعودية بين 2010 و2023، إذ يظهر الارتفاع التدريجي وصولًا إلى 0.900 في عام 2023, ويضع المملكة ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا.

1. الأداء العام

السعودية حققت قيمة 0.900 في المؤشر، وهو ما يضعها ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًّا.
عالميًّا: المرتبة 37 من 193 دولة، ما يعكس موقعًا متقدمًا ضمن الثلث الأول عالميًا.
عربيًّا وخليجيًّا: الثانية وهو دليل على الريادة الإقليمية.
آسيويًّا: السابعة، أي أنها تنافس دولًا آسيوية كبرى متقدمة تقنيًّا واقتصاديًّا.

2. العوامل الداعمة لارتفاع قيمة المؤشر:

- الصحة: ارتفاع متوسط العمر المتوقع بفضل تحسين البنية الصحية، والتوسع في الخدمات الطبية، وزيادة الاستثمار في الصحة الرقمية.
- التعليم: توسع فرص التعليم العالي والابتعاث، وزيادة نسب الالتحاق في التعليم الأساسي والعالي، وربط البرامج بمستهدفات سوق العمل.
- الدخل القومي للفرد: ارتفاع ملحوظ بدعم من التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030، وتوسع الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة.

3. التحديات التي أثرت على الترتيب

- بطء نسبي في تحسين جودة التعليم مقارنة بدول آسيوية متقدمة (مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية) التي تتفوق في مؤشرات المهارات والابتكار.
- الفوارق الإقليمية الداخلية: تفاوت في جودة الخدمات الصحية والتعليمية بين المناطق الحضرية والريفية.
- التغيرات الاقتصادية العالمية (مثل أسعار الطاقة) التي قد تؤثر على استقرار الدخل القومي للفرد.

4. الدلالات الاستراتيجية

- تُظهر المملكة تقدمًا مستدامًا (من المرتبة 55 عام 2010 إلى 37 عام 2023)، وهو دليل على فاعلية برامج رؤية 2030.
- وجودها في فئة "التنمية البشرية المرتفعة جدًّا" يدعم مكانتها باعتبارها وجهة استثمارية وشريكًا تنمويًّا إقليميًّا.
- المنافسة مع الاقتصادات الآسيوية المتقدمة تفرض ضرورة التركيز على الابتكار، والاقتصاد الأخضر، وتنمية المهارات المستقبلية.

نص التحليل:

حققت المملكة العربية السعودية في تقرير التنمية البشرية لعام 2024/2023 تقدمًا ملحوظًا، إذ سجلت قيمة بلغت 0.900 في مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا. وقد جاءت في المرتبة 37 عالميًّا من بين نحو 193 دولة، وهذا يعكس موقعًا متقدمًا ضمن الثلث الأول عالميًّا.

إقليميًّا، احتلت المملكة المرتبة الثانية سواء عربيًّا أو خليجيًّا، كما جاءت في المرتبة السابعة آسيويًّا، وهو مؤشر على قدرتها على منافسة اقتصادات متقدمة في القارة.

ويعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل داعمة، أبرزها:

- التحسن الملحوظ في القطاع الصحي؛ إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع نتيجة التوسع في الخدمات الطبية وتحسين البنية التحتية الصحية، وهذا انعكس إيجابًا على مؤشر التنمية البشرية.
- تطور كبير في التعليم: ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات وتوسّع برامج الابتعاث الخارجي، إلى جانب تحسن المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، هذا أسهم في رفع القيمة الإجمالية للمؤشر.
- تحسن في مستوى الدخل الفردي: ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي بفضل الإصلاحات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ضمن رؤية 2030؛ دعم موقع المملكة في المؤشر.
- تحديات قائمة في جودة التعليم: لا يزال هناك بطء نسبي في تحسين جودة التعليم مقارنة بالدول الآسيوية المتقدمة، وهذا يشكل أحد العوامل المؤثرة على ترتيب المملكة في المؤشر.
- فوارق إقليمية في الخدمات: تفاوت جودة الخدمات الصحية والتعليمية بين المناطق الحضرية والريفية يظل تحديًا أمام تحقيق توازن تنموي شامل.

- تأثيرات اقتصادية عالمية: التقلبات في أسعار الطاقة قد تؤثر على استدامة مكاسب الدخل القومي للفرد في المدى المتوسط، وهذا يستدعي زيادة التنويع الاقتصادي المستدام.
- إنجاز نوعي في الترتيب العالمي: صعود المملكة من المرتبة 55 عام 2010 إلى المرتبة 37 عام 2023 يعكس نجاح برامج الإصلاح وتقدمها إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا.
- توجه استراتيجي نحو المستقبل: استمرار التركيز على تنمية المهارات المستقبلية، ودعم الابتكار، وتحسين الاقتصاد الأخضر؛ سيزيد فرص المملكة في التقدم نحو المراتب العشرين الأولى عالميًّا.

توصيات:

بناءً على تحليل نتائج المملكة في تقرير التنمية البشرية 2024/2023، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العملية على النحو الآتي:

أولًا: زيادة جودة التعليم وربطه بسوق العمل عبر تطوير المناهج وزيادة برامج التدريب العملي، وتنمية المهارات الناعمة التي يحتاجها الاقتصاد المستقبلي.

ثانيًا: تقليص الفوارق الإقليمية في الخدمات الصحية والتعليمية عبر استثمارات موجهة للمناطق الأقل نموًّا، وهذا يضمن عدالة توزيع التنمية.

ثالثًا: تنويع مصادر الدخل القومي عبر تسريع برامج الاقتصاد الأخضر والتقنيات الحديثة، وتقليل الاعتماد على أسعار الطاقة والمحافظة على استقرار المؤشر، علمًا بأن التقليل من الاعتماد على النفط يظل أحد الأهداف الرئيسة لرؤية السعودية 2030.

رابعًا: زيادة الاهتمام بالصحة النفسية والرفاه الاجتماعي للشباب باعتباره عنصرًا أساسًا من عناصر التنمية البشرية، وذلك عبر مبادرات وقائية وعلاجية.

خامسًا: دعم الابتكار والبحث العلمي وتوسيع الشراكات الدولية في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة؛ لتمكين المملكة من الصعود إلى المراتب العشرين الأولى عالميًّا في مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات المقبلة.

2- مؤشر المعرفة العالمي 2024

- **لمحة عن المؤشر:**

يُعدّ مؤشر المعرفة العالمي مؤشرًا دوليًّا مركّبًا يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ويُصنَّف ضمن المؤشرات ذات الطابع المؤسسي الدولي (شراكة بين جهة أممية وجهة تنموية غير ربحية). يهدف المؤشر إلى قياس مستوى إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها في الدول، بوصف ذلك أحد المحركات الرئيسة للتنمية المستدامة والاقتصاد القائم على المعرفة. ويرتكز المؤشر على مجموعة من المحاور الرئيسة التي تشمل التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والمهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

والاقتصاد المعرفي، والبيئات الداعمة. ويعتمد في بنائه على تجميع بيانات كمية من مصادر دولية رسمية موثوقة، مع توحيد المقاييس وتطبيق منهجية تركيبية لإنتاج درجات مقارنة بين الدول.
وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يقدّم إطارًا شاملًا لتقييم البنية المعرفية للدول وقدرتها على التحول نحو اقتصاد المعرفة، غير أن نتائجه تظل خاضعة لقيود منهجية تتعلق بتفاوت حداثة البيانات، وتوحيد الأوزان النسبية بين المحاور، وعدم التقاط بعض الخصوصيات الوطنية؛ وهذا يستدعي قراءة مخرجاته بوصفها مؤشرات اتجاهية داعمة للتحليل المقارن لا أحكامًا نهائية على الواقع التنموي.

- مؤشر المعرفة العالمي هو أداة تقييمية متقدمة تهدف إلى قياس أداء الدول في "اقتصاد المعرفة" والمجالات المرتبطة بها.
- تم تطويره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب الدول العربية، بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.
- بدأ العمل به أول مرة عام 2017، ويُحدّث بشكل دوري لتقييم الدول من حيث قدرتها في خلق المعرفة، ونشرها، واستخدامها بطريقة تؤدي إلى التنمية المستدامة.

ملاحظة منهجية: تمثل نتائج هذا المؤشر أداء الدولة على مستوى السكان بصورة عامة، وليست مخصصة لفئة الشباب فقط؛ لذلك تُستخدم في هذه الدراسة باعتبارها مؤشرًا مؤثرًا في أوضاع الشباب، مع مراعاة عدم مقارنتها مباشرة بالمؤشرات الشبابية التي تعتمد فئات عمرية محددة.

- **مؤشر المعرفة العالمي والشباب**

يعد هذا المؤشر، بشموليته، أداة تقييمية متقدمة تهدف إلى قياس أداء الدول في "اقتصاد المعرفة" والمجالات المرتبطة بها لجميع الفئات العمرية، بما في ذلك فئة الشباب.

- **عناصره الأساسية:**

1. التعليم ما قبل الجامعي.
2. التعليم الفني والمهني.
3. التعليم العالي.
4. البحث والتطوير والابتكار.
5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. الاقتصاد.
7. البيئة الداعمة وهي البيئة العامة التي تدعم أو تعوق استخدام المعرفة؛ وتشمل التشريعات، والبنية التحتية، والسياسات، والبحوث، وغيرها من العوامل المحركة.

المصادر:

https://www.undp.org/arab-states/publications/global-knowledge-index-2024

- **موقع السعودية عالميًّا:**

الترتيب العالمي: 41 من أصل 141 دولة.

القيمة المحققة: حوالي 54.8 نقطة.

معدل العالم في المؤشر: 47.8 نقطة تقريبًا.

39	قطر	55.5
40	صربيا	54.8
41	المملكة العربية السعودية	54.8
42	رومانيا	54.4
43	شيلي	53.4
44	الجبل الأسود	53.3
45	سيشيل	53
46	ماليزيا	52.8
47	اليونان	52.6
48	شمال مقدونيا	52.6

88	الأردن	44.2
89	سورينام	44.2
90	مصر	44
91	الجمهورية الدومينيكية	43.9
92	الهند	43.8
93	سري لانكا	43.7
94	بوتان	43.7
95	ناميبيا	43.6
96	ساموا	43.4

135	موريتانيا	29
136	إثيوبيا	28.9
137	بوركينا فاسو	28.2
138	أنغولا	28
139	جمهورية الكونغو الديمقراطية	26.3
140	النيجر	25.8
141	تشاد	23.4

100 0

المؤشرات القطاعية

	الترتيب	القيمة
التعليم قبل الجامعي	4	84
التعليم والتدريب التقني والمهني	112	43.2
التعليم العالي	77	44.4
البحث والتطوير والابتكار	33	38.7
تقنية المعلومات والاتصالات	7	73.5
الاقتصاد	38	60.5
تمكين البيئة	77	52.9

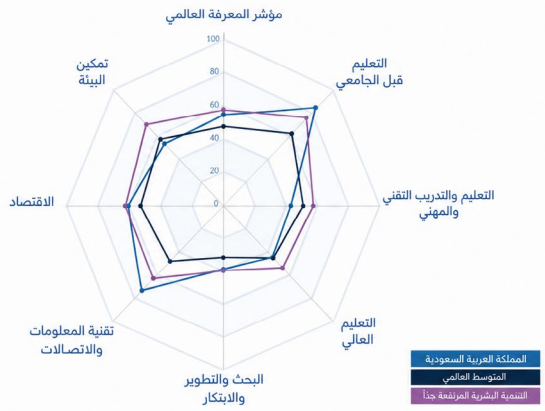

المصادر:

تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2024 https://knowledge4all.com/admin/2024/Methodology/GKI_Report_Ar.pdf

موقع السعودية إقليميًا https://www.knowledge4all.com/country-profile?CountryId=6

النطاق	الترتيب في النطاق	ملاحظات
في الدول العربية	3	السعودية تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول العربية المشاركة.
في الدول الإسلامية	لا يوجد مصدر دقيق يذكر ترتيب السعودية ضمن جميع الدول الإسلامية في المؤشر 2024؛ لكن بما أن معظم الدول الإسلامية ليست ضمن أعلى الدول العربية، فالسعودية تكون من بين الأفضل.	
في الدول الآسيوية	معلومات غير كاملة لتحديد الترتيب الآسيوي فقط، لكن بما أن الدول العربية والآسيوية تتداخل، والمملكة تحتل المرتبة 41 عالميًا، فهي ضمن النصف العلوي من دول آسيا.	

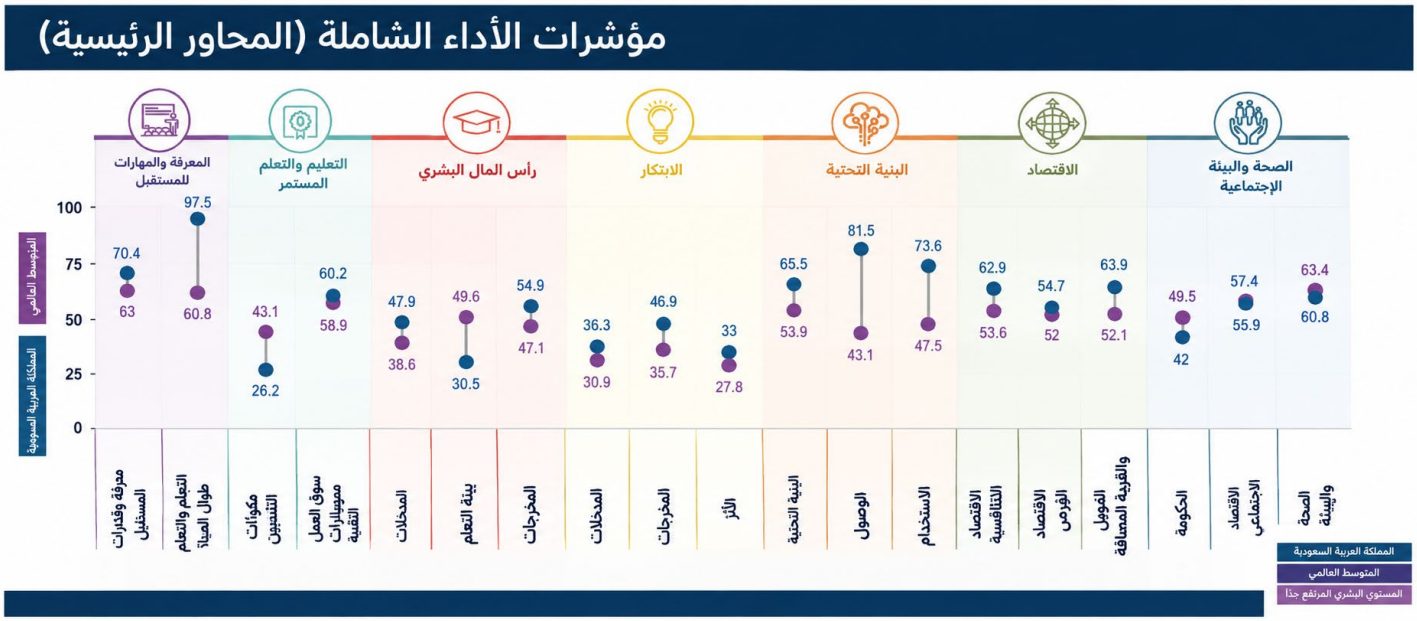

المصادر:

https://www.knowledge4all.com/country-profile?CountryId=6

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر المعرفة العالمي

- **عالميًّا:**

حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة 41 من أصل 141 دولة في مؤشر المعرفة العالمي بقيمة 54.8 نقطة. هذا الترتيب يضع المملكة ضمن الثلث الأول عالميًّا، وهو موقع متقدم نسبيًّا بالنظر إلى حجم العينة الكبيرة للمؤشر.

- **مقارنة مع المعدل العالمي**

موقع السعودية: 54.8 نقطة.

المعدل العالمي: 47.8 نقطة.

هذا يعني أن المملكة تتجاوز المتوسط العالمي بحوالي 7 نقاط، وهو فارق يعكس قوة في البنية الأساسية للمعرفة؛ ويعكس قدرتها على المنافسة مع الدول ذات الأداء الأفضل.

- **تفسير النتائج**

- مجالات القوة:

- الاستثمار في التعليم الجامعي والتقني وبرامج الابتعاث، وهو ما انعكس على تحسين مؤشرات المهارات البشرية.
- التوسع في البنية التحتية الرقمية والتقنية، وهو عامل مؤثر إيجابًّا في مؤشر الاقتصاد المعرفي، ويدعم القطاعات الناشئة.
- جهود رؤية 2030 في دعم البحث والابتكار وريادة الأعمال المعرفية.

- مجالات التحدي:

- استمرار الحاجة إلى رفع جودة التعليم الأساسي وربطه بالمهارات المستقبلية.
- الفجوة بين المخرجات الأكاديمية واحتياجات سوق العمل.
- ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير للوصول إلى مصاف الدول الأكثر تقدّمًا في المعرفة.

- الدلالات الاستراتيجية:

- أصبحت السعودية ضمن الدول الرائدة في المنطقة في مجال المعرفة، متقدمة على المتوسط العالمي، لكنها لا تزال خارج النطاق الثلاثيني الأول الذي يضم غالبًا الدول الأوروبية وعددًا من الدول الآسيوية.
- يتمثل التحدي الأساسي في تحويل تقدمها الرقمي والتعليمي إلى إنتاجية بحثية وابتكارية أكبر، بما يرفع ترتيبها نحو المراتب العشرين الأولى.

- **آسيويًّا:**
  - البيانات المنشورة لا تعطي تصنيفًا كاملًا للدول الآسيوية.
  - غير أن موقع السعودية 41 عالميًّا يضعها في النصف العلوي من دول آسيا، إذ تتفوق على العديد من الاقتصادات الناشئة في القارة.
- **إسلاميًّا:**
  - لا يوجد تصنيف رسمي منشور يوضح ترتيب السعودية بين جميع الدول الإسلامية، لكن بالنظر إلى أن غالبية الدول الإسلامية (مثل ماليزيا وتركيا فقط ضمن المراتب الأعلى)، فإن السعودية تعد من بين أفضل الدول الإسلامية أداءً في المؤشر.
- **عربيًّا:**
  - تحتل السعودية المرتبة الثالثة عربيًّا.
  - هذا يعكس منافسة قوية داخل المنطقة الخليجية، إذ يظل الفارق الأساسي مرتبطًا بالاستثمار في البحث العلمي والابتكار وجودة التعليم الأساسي.

تحليل النتائج وتوصيات:

المعطيات الخاصة بموقع المملكة العربية السعودية في مؤشر المعرفة العالمي (2024) تعكس صورة متعددة الأبعاد لمكانتها إقليميًّا ودوليًّا. فعلى المستوى العربي، جاءت السعودية في المرتبة الثالثة، وهو ما يؤكد تميزها في بيئة تتسم بمنافسة قوية خاصة داخل الخليج. هذا الموقع يبرز أن المملكة تسير بخطى ثابتة نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، لكنه يشير أيضًا إلى وجود فجوة مع الدولتين المتقدمتين عليها اللتين استثمرتا بصورة أكبر في البحث العلمي والابتكار.

أما في إطار الدول الإسلامية، ورغم غياب مصدر دقيق لتصنيف شامل، إلا أن وضع السعودية العالمي (41 من أصل 141 دولة) يجعلها ضمن أفضل الدول الإسلامية أداءً، إذ لا تنافسها فعليًّا سوى قلة من الدول مثل ماليزيا وتركيا. وهذا يعكس قدرتها على أن تكون مركزًا قياديًّا للمعرفة في العالم الإسلامي، خاصة مع التوسع في مشروعات التحول الرقمي والتعليم العالي ضمن رؤية 2030.

وفي النطاق الآسيوي، يضعها ترتيبها العالمي ضمن النصف العلوي من دول القارة. فهي متقدمة على الكثير من الاقتصادات الناشئة، لكنها لا تزال خلف دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان، التي تهيمن عادة على المراتب الأولى عالميًّا بفضل استثمارات ضخمة في الابتكار والتقنيات المستقبلية. وهذا يشير إلى أن السعودية تسير في مسار صاعد، لكنها بحاجة إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وربط مخرجات التعليم بالاقتصاد المعرفي بطريقة أعمق للوصول إلى مراكز أعلى.

بصورة عامة، تكشف هذه النتائج أن السعودية قد حققت إنجازًا مهمًّا بتجاوزها المتوسط العالمي بسبع نقاط تقريبًا، لكنها لا تزال في مرحلة انتقالية بين التميز الإقليمي والطموح العالمي. الحفاظ على هذا التقدم يستلزم التركيز على جودة التعليم الأساسي، والابتكار، وتوسيع قاعدة البحث العلمي، وهذا يمكّنها من تضييق الفجوة مع الدول الرائدة والوصول إلى المراتب الثلاثين الأولى عالميًّا.

3- مؤشر رأس المال البشري

نبذة عن المؤشر:

يُعدّ مؤشر رأس المال البشري مؤشرًا دوليًّا مركّبًا يصدر عن مجموعة البنك الدولي بوصفها جهة حكومية دولية متعددة الأطراف، ويهدف إلى قياس مقدار ما يمكن أن يحققه الطفل المولود اليوم من إنتاجية مستقبلية عند بلوغه سن الرشد، في ضوء مستويات التعليم والصحة المتوقعة في بلده. ويرتكز المؤشر على مجموعة من المكوّنات الرئيسة، تشمل البقاء على قيد الحياة، وجودة وكمّ سنوات الدراسة، ومؤشرات الصحة مثل التغذية ومعدلات البقاء الصحي، وذلك بوصفها محددات أساسية لتراكم رأس المال البشري. ويعتمد المؤشر على بيانات كمية من مصادر دولية رسمية، ويستخدم منهجية تركيبية لتجميع هذه المكوّنات في قيمة واحدة قابلة للمقارنة بين الدول. وتكمن أهميته في كونه يربط بين الاستثمار في الإنسان والنمو الاقتصادي طويل الأمد، غير أن نتائجه تظل خاضعة لقيود منهجية، من بينها تيسير الظواهر التعليمية والصحية المعقّدة في مؤشر مركّب واحد، وتفاوت حداثة البيانات بين الدول، وعدم التقاط الفوارق الداخلية بين الفئات السكانية، وهذا يقتضي قراءة مخرجاته بوصفها مؤشرات اتجاهية داعمة للتحليل المقارن لا أحكامًا نهائية على جودة رأس المال البشري في السياقات الوطنية المختلفة.

ملاحظة منهجية: يعتمد هذا المؤشر منهجية تقيس رأس المال البشري على مستوى الدولة، وليس فئة الشباب حصراً، لذا تُفسَّر نتائجه بوصفها مؤشرات سياقية داعمة لتحليل أوضاع الشباب، وليس باعتبارها قياسًا مباشرًا للفئة العمرية المستهدفة.

المجالات التي يغطيها المؤشر:

- بقاء الطفل حتى سن الخامسة (معدل بقاء الأطفال).
- عدد سنوات الدراسة المعدّلة بجودة التعليم.
- مستوى التحصيل الصحي (نسبة بقاء البالغين).
- نسبة التقزّم عند الأطفال كمؤشر على التغذية والصحة.
- الإنتاجية المتوقعة للعامل المستقبلي مقارنة بالعامل المثالي (100 %).

وضع المملكة العربية السعودية عالميًّا،

الدولة	السنة	القيمة	التغير
السودان	2020	0.4	– →
السويد	2020	0.8	– →
الصومال	—	—	
الصين	2020	0.7	– →
الضفة الغربية وقطاع غزة	2020	0.5	– →
العراق	2020	0.4	– →
اليمن	2020	0.5	– →
الكاميرون	2020	0.4	– →
الكويت	2020	0.5	– →
المغرب	2020	0.5	– →
المكسيك	2020	0.5	– →
المملكة العربية السعودية	2020	0.5	– →
المملكة المتحدة	2020	0.8	– →
النرويج	2020	0.9	– →

حسب مصدر "التصنيف العالمي لمؤشر رأس المال البشري - 2020"، **السعودية كانت في المرتبة 82 عالميًّا (مع قيمة 0.58).**

Arab Countries Ranking (2017)

Global Human Capital Index

Ranking	Country	Rate
45	UAE	65.48
47	Bahrain	64.98
55	Qatar	63.97
82	Saudi Arabia	58.52
86	Jordan	58.15
96	Kuwait	56.08
97	Egypt	55.99
112	Algeria	51.51
115	Tunis	50.76
118	Morocco	49.47
129	Mauritania	41.19
130	Yemen	35.48

Source: World Economic Forum, The Global Human Capital Report 2017.

ورد في إحدى التقارير أن السعودية تحتل المرتبة الرابعة عربيًّا في تنمية رأس المال البشري؛ بناء على مؤشرات مرتبطة بالصحة والتعليم والتنمية البشرية.

المصادر:

https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/hci/HCI_2pager_SAU.pdf
https://bit.ly/4y1mKmI

تحليل وتفسير نتائج المملكة في مؤشر رأس المال البشري

وفقًا لمؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي (2020)، سجلت المملكة العربية السعودية قيمة بلغت 0.58، وجاءت في المرتبة 84 عالميًا من بين 174 دولة شملها المؤشر.

تحليل النتائج

- هذا الترتيب يضع المملكة في الثلث المتوسط عالميًّا، أي أنها لم تكن ضمن المراتب الأولى لكنها أيضًا لم تكن في مؤخرة الترتيب، ويمكن اعتبار المؤشر قديمًا إلى حد ما لذلك لا يتطابق مع المؤشرات الحديثة.
- قيمة المؤشر (0.58) تعني أن الطفل المولود في السعودية عام 2020 سيحقق عند بلوغه سن الرشد حوالي 58 % فقط من إنتاجيته المحتملة، مقارنة بما كان يمكن أن يحققه إذا حصل على تعليم وصحة مثاليين.

تفسير الفجوة

- التعليم: على الرغم من التحسن في نسب الالتحاق، إلا أن فجوة جودة التعليم ومخرجات المهارات مقارنة بالدول المتقدمة أثرت على القيمة النهائية.
- الصحة والتغذية: ارتفاع متوسط العمر المتوقع يعد إيجابيًّا، لكن التحديات كانت في جودة الرعاية الصحية الأولية مقارنة بالدول المتقدمة.
- المهارات المستقبلية: المؤشر يركز أيضًا على المهارات التي يمكن أن تدعم الإنتاجية المستقبلية، ولا تزال المملكة في 2020 بحاجة لترسيخ مهارات الاقتصاد المعرفي والتقني.

الدلالات

- موقع السعودية (67 عالميًّا) عام 2020 يعكس وضعًا انتقاليًّا قبل تسارع تنفيذ برامج رؤية 2030، التي ركزت لاحقًا على إصلاح التعليم، وتمكين المرأة، وتحسين سوق العمل؛ ما جعلها في مراتب متقدمة بحسب المؤشرات الأحدث.
- القيمة المتوسطة آنذاك توضح حجم التحدي والفرصة: أي أن التحسين في جودة التعليم والرعاية الصحية والمهارات يمكن أن يرفع السعودية إلى مراتب أعلى في المؤشرات اللاحقة.

عربيًّا:

- وفق ما ورد في بعض التقارير الإقليمية حول تنمية رأس المال البشري، تحتل السعودية المرتبة الرابعة عربيًّا استنادًا إلى مؤشرات الصحة والتعليم والتنمية البشرية.

التحليل

- هذا الموقع يعكس أن السعودية تُعد من المجموعات المتقدمة في المنطقة.
- الترتيب الرابع يبرز أن المملكة لديها قاعدة قوية في الصحة والتعليم، لكن الفجوة بينها وبين المراتب الثلاث الأولى ترتبط غالبًا بجودة المخرجات التعليمية وربطها بسوق العمل، وكذلك بمدى الاستثمار في البحث العلمي وتنويع الاقتصاد.

التفسير

- الصحة: المملكة حققت إنجازات واضحة في متوسط العمر المتوقع، وخدمات الرعاية الصحية المتقدمة، ما جعلها من الدول الرائدة في هذا المجال.
- التعليم: رغم اتساع فرص الالتحاق بالمدارس والجامعات، إلا أن جودة التعليم الأساسي والتقني ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحسين مقارنة بالدول الخليجية التي تحتل الصدارة.
- التنمية البشرية: حصول السعودية على قيمة مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية (0.900 في 2024/2023) يعكس تحسنًا كبيرًا، لكن هذه النتائج لم تُترجم كاملةً بعد إلى صدارة عربية في رأس المال البشري.

الدلالات

- موقع السعودية الرابع عربيًّا يشير إلى أنها تملك إمكانات الصعود إلى المراتب الثلاث الأولى مع إصلاح التعليم وربط المهارات بالاقتصاد المعرفي، وهو ما تسعى إليه عبر برامج رؤية 2030.
- هذا الترتيب أيضًا يضع المملكة في موقع "المنافس المباشر" مع دول الخليج ودول آسيا الأعلى أداءً، ويجعل من تحسين مؤشرات رأس المال البشري شرطًا أساسيًّا لترسيخ قدرتها التنافسية إقليميًّا ودوليًّا.

- **التوصيات:**
- رفع مكانة جودة التعليم الأساسي والعالي عبر تطوير المناهج وربطها بالمهارات المستقبلية، خاصة في مجالات العلوم والتقنية والذكاء الاصطناعي.
- توسيع برامج التدريب العملي والتقني لضمان جاهزية الشباب لسوق العمل وتقليص الفجوة بين التعليم والاقتصاد.
- رفع كفاءة الرعاية الصحية الأولية والوقائية مع التركيز على صحة الأطفال لضمان تراكم رأس مال بشري أقوى منذ المراحل المبكرة.
- زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار يحدث أثرًا إيجابيًّا في تنافسية السعودية إقليميًّا ويقربها من المراتب الثلاث الأولى عربيًّا.
- تقليص الفوارق الإقليمية في الخدمات عبر استهداف المناطق الأقل نموًّا ببرامج تعليمية وصحية متقدمة لضمان توزيع متوازن لرأس المال البشري.

4- مؤشر القوة الناعمة العالمي

التعريف بالمؤشر

مؤشر القوة الناعمة العالمي يصدر عن مؤسسة Brand Finance، ويعد أكبر تقييم دولي لصورة الدول وسمعتها.

يقيم الجاذبية غير المادية للدول (الثقافة، التأثير، الازدهار، القيادة، الأمن، المسؤولية الدولية...).

يشمل أكثر من 110 دول، ويعتمد على استطلاعات رأي دولية تتجاوز 150,000 مشارك.

أبعاد المؤشر الرئيسة

يقيس 7 مجالات أساسية؛ هي:

1. الحوكمة.
2. العلاقات الدولية.
3. التعليم والعلم.
4. الاقتصاد.
5. الثقافة والترفيه.
6. الإعلام والاتصال.
7. الاستقرار والأمان.

مكانة المملكة العربية السعودية عالميًّا

اعتمادًا على أحدث نسخة 2024:

- المرتبة: ضمن أفضل 25 دولة عالميًّا.
- في صدارة العالم العربي والخليج في مجالات عدة.
- تحسّن سنوي مستمر منذ 2017.

أهم نقاط القوة التي يبرزها المؤشر للمملكة

- التأثير الاقتصادي العالمي ضمن مجموعة العشرين (G20).
- القيادة السياسية الإقليمية والدولية.
- الأمن والاستقرار.
- القوة الدينية والرمزية (الحج والعمرة).
- الإعلام والتواصل الدولي.
- الثقافة والتراث والفعاليات الكبرى (رالي داكار، كأس العالم للأندية، موسم الرياض).

نقاط تحتاج إلى تحسين

- سردية السياسات الخارجية في الإعلام الغربي.
- إبراز التحول الأخضر.
- إبراز الابتكار الثقافي والفني السعودي الجديد.

تحليل المملكة في المؤشر

1- عناصر القوة

أ. القيادة والاستقرار السياسي

- المملكة من الدول الأكثر استقرارًا سياسيًّا في المنطقة.
- دور قيادي في مجموعة العشرين.
- مبادرات عالمية كالقمة العالمية للذكاء الاصطناعي – الرياض.

ب. التأثير الاقتصادي

- واحدة من أقوى 20 اقتصادًا.
- مركز عالمي للطاقة والاستثمار.
- مشروعات عملاقة تعكس طموح الرؤية (نيوم – القدية – البحر الأحمر).

ج. القوة القيمية والدينية

- قبلة المسلمين.
- إدارة احترافية للحج والعمرة.
- حضور ديني وروحي فريد في الصورة العالمية.

د. الأمن

- من أعلى الدول أمانًا.
- الأولى عالميًا في الأمن السيبراني (IMD 2025).

هـ. الثقافة والترفيه

- نهضة ثقافية وفنية ملحوظة.
- استضافة بطولات عالمية وفعاليات كبرى.
- صناعة سينمائية وموسيقية ناشئة عالمية.

2- التحديات

- الصورة النمطية القديمة في بعض وسائل الإعلام الدولية.
- إعلام سعودي متعدد اللغات.
- الحاجة إلى قصة سردية عالمية موحدة عن "الرؤية".
- ضرورة زيادة حضور الفنون السعودية عالميًّا.
- قلة الدراسات الدولية حول التحول الاجتماعي والاقتصادي السعودي.

3- التوصيات

- ترسيخ رواية المملكة بلغات أجنبية.
- زيادة إبراز الدور القيادي عالميًّا في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.
- دعم الإنتاج الإعلامي العالمي الذي يصوّر المملكة إيجابيًّا.
- رفع صورة التعليم والابتكار بالشراكات الدولية الكبرى.
- مواصلة استقطاب الفعاليات العالمية ودمجها في "قوة العلامة الوطنية".

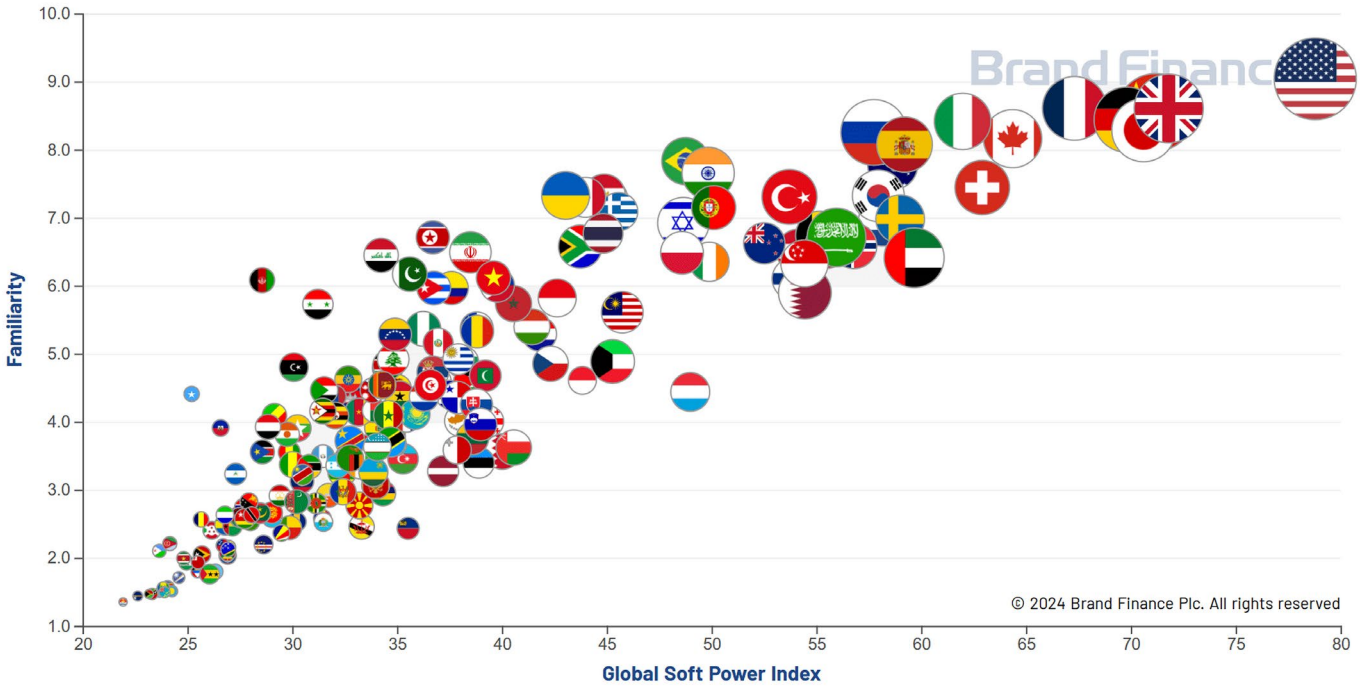

المصادر:

https://brandirectory.com/softpower
https://brandirectory.com/reports/saudi-arabia/2024#saudi-arabia-2024

الفصل الثالث:
تحليل الفجوات التنموية ودلالات المؤشرات

تمهيد:

تنتقل هذه المرحلة الثالثة في مسار دراسة مؤشرات التنمية الشبابية، من التحليل الوصفي والنقدي للمؤشرات إلى تحليلٍ تفسيري واستراتيجي أعمق، والذي يهدف إلى تحديد الفجوات التنموية الكامنة وراء أداء المملكة في مختلف المجالات الشبابية والعامة، وفهم أسبابها وسياقاتها.

في هذه المرحلة، يُعاد تفكيك نتائج المؤشرات الدولية والوطنية التي جرى تحليلها في المرحلة الثانية، مع مقارنتها بالواقع المحلي والبيانات الوطنية؛ لتحديد الثغرات التي تتطلب تدخلاً مؤسسيًّا وتنمويًّا موجّهًا. وتعتمد المقاربة التحليلية على نموذج "تحليل الفجوات الاستراتيجية (Strategic Gap Analysis)"، الذي يقوم على مقارنة موقع المملكة في المؤشرات الدولية بأدائها المحلي الفعلي، وبمواقع الدول النظيرة ذات السياقات الاجتماعية والاقتصادية المشابهة.

تُمثّل هذه المرحلة حلقة الوصل بين التحليل النظري والمبادرات التطبيقية،ويختتم الفصل بعرض نتائج تحليل الفجوات التي تُبنى عليها التوصيات والمقترحات، والتي ستُعنى بصياغة مبادرات نوعية قائمة على الأدلة لسدّ الفجوات ورفع موقع المملكة في المؤشرات الشبابية والتنموية، بما ينسجم مع توجهات رؤية السعودية 2030 في تمكين الشباب واستثمار طاقاتهم.

خارطة الفجوات التنموية للمملكة العربية السعودية في المؤشرات العامة والشبابية

فيما يلي خارطة الفجوات بصيغة علمية ومنهجية منسّقة كما تُعتمد في التقارير الرسمية، مع تصنيفها حسب المجالات الرئيسة الأربعة المتعارف عليها في المشروع:

التعليم والمهارات – سوق العمل والاقتصاد – المشاركة والقيادة – الصحة والرفاه، مع الإشارة إلى المؤشرات المرجعية لكل فجوة.

أولًا: التعليم والمهارات

نوع الفجوة	توصيف الفجوة	المؤشرات المرجعية	ملاحظات تحليلية
فجوة في المهارات المستقبلية والتقنية.	ضعف في مواءمة المهارات التعليمية مع متطلبات سوق العمل المستقبلية والاقتصاد الرقمي.	مؤشر رأس المال البشري، مؤشر المعرفة العالمي، مؤشر تنمية الشباب للكومنولث.	المملكة متقدمة في التعليم الرقمي والبنية التحتية، لكنها ما زالت تحتاج إلى تحسين موقعها في المهارات التقنية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات.
فجوة في المشاركة البحثية للشباب.	محدودية إسهام الشباب في البحث والابتكار.	مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر مسك للقيم والشخصية.	رغم ارتفاع الإنفاق البحثي، إلا أن نسبة الشباب الباحثين والمخترعين لا تزال منخفضة نسبيًّا

فجوة في التمثيل النوعي للمرأة في التعليم التقني.	تفاوت طفيف في التخصصات العلمية والتقنية بين الجنسين.	مؤشر المساواة في التعليم.	الفتيات يحققن نسب نجاح مرتفعة، لكن تمثيلهن في المجالات التقنية والهندسية لا يزال ضعيفًا، ومن أسباب ذلك طبيعة الفتيات السعوديات وثقافتهن والمستوى المادي لعائلاتهن.

أولًا: التعليم والمهارات

نوع الفجوة	توصيف الفجوة	المؤشرات المرجعية	ملاحظات تحليلية
فجوة في المهارات المستقبلية والتقنية.	ضعف في مواءمة المهارات التعليمية مع متطلبات سوق العمل المستقبلية والاقتصاد الرقمي.	مؤشر رأس المال البشري، مؤشر المعرفة العالمي، مؤشر تنمية الشباب للكومنولث.	المملكة متقدمة في التعليم الرقمي والبنية التحتية، لكنها ما زالت تحتاج إلى تحسين موقعها في المهارات التقنية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات.
فجوة في المشاركة البحثية للشباب.	محدودية إسهام الشباب في البحث والابتكار.	مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر مسك للقيم والشخصية.	رغم ارتفاع الإنفاق البحثي، إلا أن نسبة الشباب الباحثين والمخترعين لا تزال منخفضة نسبيًّا.
فجوة في التمثيل النوعي للمرأة في التعليم التقني.	تفاوت طفيف في التخصصات العلمية والتقنية بين الجنسين.	مؤشر المساواة في التعليم.	الفتيات يحققن نسب نجاح مرتفعة، لكن تمثيلهن في المجالات التقنية والهندسية لا يزال ضعيفًا، ومن أسباب ذلك طبيعة الفتيات السعوديات وثقافتهن والمستوى المادي لعائلاتهن.

ثانيًا: سوق العمل والاقتصاد

نوع الفجوة	توصيف الفجوة	المؤشرات المرجعية	ملاحظات تحليلية
فجوة في عمالة الشباب واستدامة الفرصة.	ارتفاع نسبي في بطالة الشباب خاصة في الفئة (20–29 سنة) رغم تحسّن المؤشرات الكلية.	مؤشر عمالة الشباب، مؤشر التقدم الشبابي.	برامج التمكين نجحت في تقليص البطالة، وتعود نِسَب ارتفاع البطالة بين الشباب في هذه المؤشرات إلى عدد من الأسباب، منها أنها تعتمد أحيانًا على إحصاءات قديمة.
فجوة في ريادة الأعمال الشبابية.	تفاوت في الوصول إلى التمويل والدعم المؤسسي للمشروعات الناشئة.	مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر التكنولوجيا والتنافسية الرقمية.	رغم النمو الكبير في الشركات التقنية، ما زال التمويل المبكر ودعم الحاضنات محدودًا نسبيًّا للشباب.
فجوة في المهارات الإنتاجية والوظائف عالية القيمة..	غلبة الوظائف الخدمية وقلة مقارنة بالوظائف ذات المردود المعرفي المرتفع	مؤشر رأس المال البشري، مؤشر تنمية القدرات البشرية – رؤية 2030.	الحاجة لتوجيه التدريب المهني نحو التقنيات الحديثة والمجالات الخضراء.

ثالثًا: المشاركة والقيادة

نوع الفجوة	توصيف الفجوة	المؤشرات المرجعية	ملاحظات تحليلية
فجوة في التمثيل الشبابي في مواقع القرار.	انخفاض نسبة الشباب في المناصب القيادية وصنع القرار، مع ملاحظة أن هناك تحسنًا في هذا المجال بعد اعتماد 2030.	مؤشر التقدم الشبابي، مؤشر التنمية البشرية.	ارتفاع في المشاركة التطوعية والمدنية غير الرسمية، مقابل تمثيل محدود في الهياكل التنفيذية، بحسب المؤشرين المذكورين.
فجوة في المشاركة المدنية والرقمية.	ضعف نسبي في المشاركة المجتمعية عبر القنوات المؤسسية.	مؤشر الحكومة الإلكترونية، مؤشر الكومنولث للشباب	التحول الرقمي أتاح فرصًا جديدة للمشاركة، إضافة إلى ما تعرفه السعودية من تقدم في ميدان الحوسبة والمعلوماتية، دون اعتماد ذلك في المؤشرين المذكورين.
فجوة في المواطنة الرقمية والمسؤولية المجتمعية.	ضعف الثقافة الرقمية في الاستخدام المسؤول للمنصات، بحسب المؤشرين.	مؤشر الأمن السيبراني، مؤشر المعرفة العالمي.	الحاجة إلى برامج وطنية لتعزيز الوعي الرقمي والمسؤولية المجتمعية عبر التكنولوجيا.

رابعًا: الصحة والرفاه

نوع الفجوة	توصيف الفجوة	المؤشرات المرجعية	ملاحظات تحليلية
فجوة في الصحة النفسية للشباب.	ارتفاع مؤشرات القلق والتوتر بين الشباب وفق المسوح الوطنية والعالمية.	مؤشر رفاهية الشباب العالمي، مؤشر التنمية البشرية.	رغم تحسن تقدم الخدمات الصحية، الدعم النفسي لا يزال محدود الانتشار على مستوى المدارس والجامعات.
فجوة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.	تفاوت في مستويات الدخل والمعيشة بين فئات الشباب.	مؤشر التقدم الشبابي، مؤشر التنمية البشرية.	الحاجة إلى برامج نوعية لرفع جودة الحياة لدى الشباب في المناطق الأقل نموًّا.
فجوة في الأنماط الصحية والنشاط البدني.	تدنٍ في مؤشرات النشاط البدني والتغذية الصحية.	مؤشر رفاهية الشباب، مؤشرات جودة الحياة – رؤية 2030.	رغم الحملات التوعوية، لا تزال الممارسات الصحية دون المستهدف الوطني.

القراءة التفصيلية للفجوات الرئيسة لكل مؤشر من المؤشرات محل الدراسة:

أولًا: الفجوات الخاصة بالمؤشرات الشبابية

مؤشر الشباب العالمي – مسك

الفجوات:

- ضعف نسبي في المواطنة العالمية والقيادة مقارنة ببقية المحاور.
- فجوات في الجاهزية للاتجاهات الناشئة خصوصًا الاقتصاد الأخضر.
- حاجة لزيادة الابتكار والدينامية الاقتصادية باعتبارها شرطًا لدخول المراتب العشر الأولى.
- تفاوت داخلي في جودة التعليم بين المناطق.
- محدودية مشاركة الشباب في البرامج الدولية وتبادل الخبرات.

مؤشر تنمية الشباب – الكومنولث

الفجوات:

- السلامة والأمن: ترتيب متأخر جدًّا (132 عالميًّا)، ولا يتناسب هذا الترتيب مع تقاطر السياح والزوار من مختلف الدول على المملكة.
- الإشراك السياسي: ضعف كبير (118 عالميًّا) ونقص التمثيل الشبابي، ولكن يظل تمثيل الشباب من مستهدفات الرؤية.
- المساواة بين الجنسين: فجوة واضحة مقارنة بدول إسلامية وعربية عدة، ومن أسباب ذلك تفاصيل بعض المعايير -مثل المساواة- في المناصب السياسية.
- بطالة الشباب موجودة رغم تقدم التعليم والصحة، وقد أشرنا سابقًا إلى أن نسب من هم دون 35 سنة من مجموع السكان تدحض الأرقام المذكورة في المؤشر.
- ضعف التكامل بين التعليم وسوق العمل في بعض التخصصات.

مؤشر رفاهية الشباب العالمي

الفجوات:

- ارتفاع نسبة الضغوط النفسية (41 % من الشباب يشعرون بضغوط كبيرة).
- ضعف المشاركة المدنية (المرتبة 29 عالميًّا).
- المساواة بين الجنسين: ترتيب متأخر (28 من أصل 29 دولة)، والترتيب المتأخر سببه المعايير التي اعتمد عليها معدو تقارير المؤشر، وهذه المعايير تتجاهل الفوارق الثقافية، مثل معيار المساواة في المناصب القيادية بين الجنسين، ومعيار رصد الأدوار التقليدية للجنسين، والقيود الثقافية.
- السلامة والأمن: ترتيب متوسط، لا يعكس واقع المملكة المعروفة بكونها إحدى أكثر الدول أمنًا في العالم، والواقع دليل على ذلك.

مؤشر التقدم الشبابي

الفجوات:

- الأداء أقل من المتوقع مقارنة بالدخل الوطني.
- فجوات في الحقوق الشخصية والحريات الفردية، بحسب وجهة نظر القائمين على المؤشر وليس بالضروري أن يكون ذلك صحيحًا من وجهة نظر الشباب السعودي نتيجة الاختلاف الثقافي بينهم.
- قصور في فرص الشباب في التعليم العالي والوظائف. ولا شك أن ذلك ليس دقيقًا، لا سيما إذا علمنا أن المملكة فيها 42 جامعة بالإضافة إلى عشرات الكليات التقنية والمتخصصة، بالإضافة إلى مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث؛ كل هذه الإمكانات مسخّرة للشباب في السعودية.
- تحديات في شمول السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب.
- انخفاض أداء المملكة في محور الفرص مقارنة بالاحتياجات الأساسية، لكن الواقع لا يتناسب مع ما ورد في المؤشر.

مؤشر القيم والشخصية للشباب 2020

الفجوات:

- اختلافات قيمية بين الشباب السعوديين ومعايير المؤشر (الغالب عليها الطابع الغربي) تباين في مواقف الشباب تجاه والمواطنة العالمية.
- محدودية برامج ترسيخ القيم المدنية الحديثة في التعليم.

مؤشر نسبة الشباب

الفجوات:

- ارتفاع نسبة الشباب يقابله نقص في برامج الاستيعاب الاقتصادي.
- ضغوط على سوق العمل والخدمات نتيجة التركيبة العمرية الشابة.
- محدودية برامج التخطيط الديموغرافي طويلة المدى.

مؤشرات الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

الفجوات:

- فجوات في المشاركة المدنية مقارنة بدول إسلامية أخرى.
- الحاجة إلى تحسين المهارات المستقبلية.
- ضعف نسبي في التكامل بين سياسات الشباب والابتكار.
- تحديات في التنقل التعليمي والاقتصادي داخل الدول الإسلامية.

التحديات الرئيسة للشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

الفجوات:

- فجوة في التعليم التطبيقي.
- ضعف في التدريب المهني والمواطنة العالمية.
- نقص برامج التخطيط الاستراتيجي للشباب.
- محدودية القدرة على قياس الأداء الشبابي داخل الدول الإسلامية.

مؤشر عمالة الشباب – منظمة العمل الدولية

الفجوات:

- استمرار بطالة الشباب رغم التحسن (تاريخيًّا كانت مرتفعة)، ولكن المؤشر يعتمد على معلومات قديمة وغير محدثة؛ لذلك لا يمكن الاعتماد على نِسبِه.
- فجوات بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل.
- نقص في فرص العمل اللائق، بحسب بيانات المؤشر القديمة جدًّا.
- ضعف في معايير العمل المرن لدى جزء من القطاعات قبل 2020.

ثانيًا: الفجوات الخاصة بالمؤشرات العامة التي أسقطت على الشباب

مؤشر التنمية البشرية

الفجوات:

- تحسين جودة التعليم لا يزال أبطأ مقارنة بدول آسيوية متقدمة.
- فجوات إقليمية داخلية في الخدمات الصحية والتعليمية.
- ارتباط كبير بالمتغيرات الاقتصادية (أسعار الطاقة).

مؤشر المعرفة العالمي

الفجوات:

- فجوة في البحث العلمي وبراءات الاختراع.
- دور محدود للجامعات في منظومة الابتكار مقارنة بالدول المتقدمة.
- ضعف في جودة مخرجات التعليم في العلوم والتقنية.

مؤشر رأس المال البشري

الفجوات:

- فجوة في الكفاءات المعرفية والمهارات العملية، مع العلم أن الجامعات والكليات التقنية في السعودية اتجهت حديثًا إلى محاولة المواءمة بين مخرجاتها وسوق العمل.
- تحديات في مواءمة المهارات مع اقتصاد المستقبل.
- الحاجة إلى رفع جودة التعليم المبكر والتعلم مدى الحياة.

ملخص تنفيذي للفجوات

- المواطنة والقيادة: فجوة مشتركة في 4 مؤشرات.
- السلامة والأمن: فجوة عميقة في مؤشر التنمية للشباب ومؤشر الرفاه ومؤشر التقدم الشبابي. وهي في الحقيقة لا تعكس الواقع المشاهد بدقة.
- المساواة بين الجنسين: فجوة واضحة في 3 مؤشرات، ولكن كما مر معنا بأن هذه الفجوة تعود إلى تفاصيل بعض المعايير التي تستخدمها هذه المؤشرات؛ مثل معيار المساواة في المناصب القيادية بين الجنسين والواجبات التقليدية للجنسين، ولا يمكن تنزيل هذه المعايير على الكل.
- التمكين الاقتصادي: فجوات في بطالة الشباب وجاهزية سوق العمل؛ والمؤشر قديم، ولذلك تأثير كبير على النتائج.
- جودة التعليم: تقدم كمي مقابل فجوات نوعية (المهارات – الابتكار).
- الصحة النفسية: ضغوط مرتفعة رغم تقدم المؤشرات الصحية التقليدية.
- الابتكار والاقتصاد الأخضر: فجوات تمنع دخول المراتب العشر الأولى عالميًّا.

إنجازات المملكة البارزة في المؤشرات الدولية

سجّلت المملكة العربية السعودية تقدمًا سريعًا في عددٍ من مؤشرات التنمية، إذ باتت:

- **الأولى عالميًّا** في نمو منظومة الابتكار وريادة الأعمال والشركات التقنية (تقرير StartupBlink 2025).
- **من بين أفضل عشر دول** في الحكومة الإلكترونية وتطور الخدمات الرقمية (تقرير الأمم المتحدة 2024).
- **الثانية عالميًا** في مؤشر نضج الحكومة الرقمية للبنك الدولي (Digital Government Maturity Index) بين 197 دولة، إلى جانب احتلال المركز الثاني عالميًا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة (EGDI) بين 193 دولة.
- **الأولى عالميًّا** في تبنّي استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الحكومية 2025.
- **من الدول الخمس الأولى عالميًّا** في جاهزية الأمن السيبراني (المؤشر العالمي للأمن السيبراني – الاتحاد الدولي للاتصالات).
- المملكة العربية السعودية **تحتل المركز الثاني عالميًّا** في الحكومة الرقمية، وفق تقرير مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية 2025, الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وشامل 197 دولة عالميًّا.
- المملكة العربية السعودية: **الأولى عالميًّا** في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (2025).
- المملكة العربية السعودية تحتل المركز **الثاني عالميًّا** في مؤشر النضج التنظيمي الرقمي 2025, الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، بين 193 دولة على مستوى العالم.
- السعودية تقدّمت إلى **المركز الـ 51 عالميًّا** في مؤشر أداء الأجهزة الإحصائية لعام 2024, الصادر عن البنك الدولي، بعد أن كانت في المركز الـ 55 سابقًا، كما حافظت على المرتبة الأولى عربيًّا.

كما حققت نهضة في التنافسية والابتكار جعلتها تتقدم عشرات المراتب في تقارير البنك الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال فترة قياسية.

وتعكس هذه النتائج قدرة المملكة على تحويل الفجوات إلى فرص، بحوكمةٍ للبرامج واستثمارٍ في الكفاءات الوطنية وتوظيفٍ لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وبذلك، يُمكن القول إن التحول السعودي لا يقتصر على التقدم في المؤشرات، بل يمتد إلى إعادة صياغة مفاهيم التنمية، إذ أصبحت المملكة نموذجًا يُستشهد به عالميًّا في تحقيق التناغم بين الطموح الوطني والنتائج الميدانية، وبين الرؤية المستقبلية والقدرة التنفيذية، لتؤكد أن التنمية المستدامة يمكن أن تتحقق بفاعلية حين تُبنى على التخطيط العلمي، والإرادة السياسية، والاستثمار في الإنسان.

المصادر:

https://waicy-cdn.wholeren.cn/wp-content/uploads/2025/12/WAICY-2025-Winner-Announcement-Global-4.pdf

1- الأسرع نموًّا عالميًّا في منظومة الابتكار وريادة الأعمال والشركات التقنية لسنة 2025

- **ما الذي يقيسه؟**

"مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة" يُرتِّب الدول والمدن وفق حجم ونشاط وفاعلية المنظومة الريادية (عدد الشركات، والجودة، وبيئة السياسات، والتمويل...).

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

سُجّلَت أعلى وتيرة نمو عالميًّا في 2025 تقدمًا يفوق 200 % مع صعود ملحوظ في الترتيب العام، كما مُنحت المملكة لقب "بلد العام" لدى "ستارتاب لينك". هذا يشير إلى تسارع تأسيس الشركات وتمويلها واتساع البُنى الداعمة.

Top Fastest Growing Countries for Startups in 2025

The ranking of the fastest growing country is based on **Annual Ecosystem Growth**, a new metric introduced by StartupBlink in the 2025 Index. It reflects the percentage change in a country's total score from April 2024 to April 2025, factoring in startup activity, quality signals (such as unicorns and funding), and business environment improvements.

Saudi Arabia

Global Rank: #38

Growth: +236.8%

Saudi Arabia is the fastest-growing country for startups in 2025, climbing 27 spots with a growth rate above 200%. This surge is driven by sustained government investment under Vision 2030, including programs such as the National Technology Development Program. Riyadh's ecosystem led the national performance with +134% growth, supported by strong public funding and infrastructure aimed at attracting both local and international founders.

المصادر:

https://www.startupblink.com/blog/fastest-growing-countries-for-startups

- **ماذا تحقق؟**

حزم إصلاحية وتحفيز استثماري، وحاضنات ومسرّعات، وتأشيرات ومناطق ابتكار، مع طلب محلي متزايد من "مشروعات كبرى" تربط الشركات الناشئة بسلاسل قيمة وطنية.

الدلالة السياسية:

التركيز القادم على تيسير التمويل المبكر والمتوسط، وتوسيع المشتريات الحكومية المبتكرة، وربط الشركات الناشئة بالأسواق الخارجية لضمان استدامة النمو.

2 - تقدم في الحكومة الإلكترونية 2024, ودخول نادي الدول المتقدمة في الخدمات الرقمية

- **ما الذي يقيسه؟**

مؤشرُ الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية يقيس جاهزية الحكومات رقميًّا (الخدمات، والبنية التحتية، ورأس المال البشري).

- **ماذا يعني وضع المملكة؟**

المملكة تقدمت 25 مرتبة في 2024 وأصبحت من الدول المتقدمة عالميًّا، كما حققت المركز الأول (محليًّا) في نضج الخدمات الحكومية الرقمية بمعدل 96 % وفق تقييمات النضج الوطنية.

- **ماذا تحقق؟**

منصة موحّدة للخدمات، وتكامل قواعد البيانات، واعتماد الهويات والمحافظ الرقمية، وحَوْكمة قياس النضج عبر مؤشرات أداء.

- **الدلالة السياسية:**

الانتقال من "رقمنة الخدمات" إلى خدمات استباقية مخصّصة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي، مع تعميق قابلية التشغيل البيني والقياس بالمخرجات.

المصادر:

https://dga.gov.sa/en/news/Saudi-arabia-ranks-4th-in-digital-services

3- المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات 2024

- **ما الذي يقيسه؟**

مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات يقيس الاتصال الشامل والاتصال المُجدي (النفاذ، السرعة/الجودة، الاستخدام والمهارات).

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

الثاني على مستوى دول مجموعة العشرين للعام 2024, وللعام الثاني تواليًا، معززًا بذلك شبكة نفاذ بسرعات عالية وانتشار خدمات رقمية وتمكيناً للأفراد والمنشآت.

- **ماذا تحقق؟**

استثمارات كثيفة في الألياف والجيل الخامس، وتنظيمات طيف وتنافسية سوقية، ومشروعات تغطية للمناطق الأقل كثافة.

- **الدلالة السياسية:**

التركيز على جودة التجربة (زمن الاستجابة/الموثوقية)، وإغلاق فجوات الاستخدام المتقدم (الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء الصناعي).

المصادر:
https://www.cst.gov.sa/ar/media-center/news/For-The-Second-Consecutive-Time-Saudi-Arabia-Ranks-2nd-Among-G20-Countries-in-the-ITUs-ICT-Developme

4- الأولى عالميًّا في "استراتيجية الحكومة للذكاء الاصطناعي، والـ14 عالميًّا إجمالًا في المؤشر العالمي للذكاء الصناعي

- **ما الذي يقيسه؟**

يُقيّم المؤشر العالمي للذكاء الصناعي 6–7 ركائز (الاستراتيجية الحكومية، والمواهب، والبحث، والتطوير، والبنية، والبيئة التشغيلية، والتجاريّة).

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

الأولى عالميًّا في ركيزة "استراتيجية الحكومة" يعني وضوح الرؤية والسياسات والتمويل والحوكمة، والمرتبة 14 إجمالاً عالميًّا؛ ما يضع المملكة في قمة الدول الصاعدة في الذكاء الاصطناعي.

GLOBAL AI INDEX 2024
ARAB COUNTRIES

	Overall	Implementation Score	Innovation Score	Investment Score
Saudi Arabia	14	16.9	4.3	42.6
UAE	20	19.4	12.5	20.5
Egypt	52	16.4	0.9	10.0
Qatar	54	13.7	2.0	10.3
Bahrain	62	13.1	1.2	7.3
Jordan	63	11.8	2.9	6.2
Oman	64	11.0	0.5	9.7
Tunisia	71	11.1	1.0	5.2
Iraq	77	9.6	0.6	4.5
Morocco	79	12.6	1.0	1.1
Algeria	80	10.3	0.6	2.8

Source: Tortoise Media

ARAB NEWS

- **ماذا تحقق؟**

استراتيجية وطنية مُمَوَّلة، وكيانات داعمة، وبنية بيانات، وتضمين الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة والقطاعات الإنتاجية.

- **الدلالة السياسية:**

التوسّع من "استراتيجية" إلى مضاعفة المخرجات التجارية والبحثية (براءات، شركات منتجات، تصدير حلول)، مع تسريع حوكمة الذكاء الاصطناعي المُوثوق.

المصادر:

https://www.arabnews.com/node/2572046/media

5- الصدارة العالمية في الأمن السيبراني في الكتاب السنوي للتنافسية 2025

- **ما الذي يقيسه؟**

مؤشر فرعي داخل الكتاب السنوي للتنافسية 2025, يرصد جاهزية وأداء الأمن السيبراني على مستوى الدولة والاقتصاد.

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

(المرتبة الأولى عالميًّا في 2025) استمرارية قيادة دولية تعكس فاعلية الأطر التنظيمية، وبرامج التأهيل، والجاهزية التشغيلية على نطاق القطاعات.

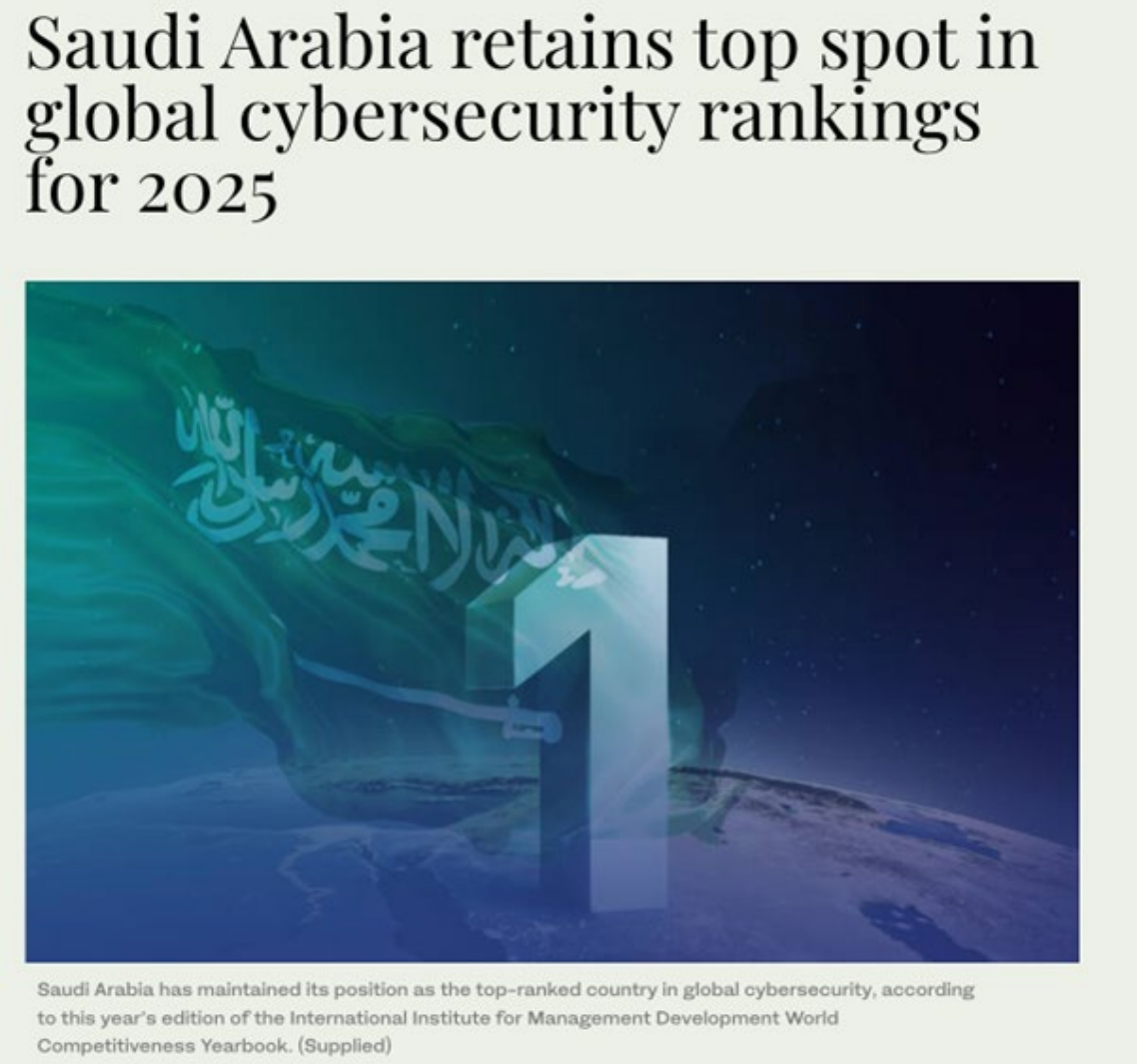
Saudi Arabia retains top spot in global cybersecurity rankings for 2025

Saudi Arabia has maintained its position as the top-ranked country in global cybersecurity, according to this year's edition of the International Institute for Management Development World Competitiveness Yearbook. (Supplied)

- **ماذا تحقق؟**

هيئة وطنية مختصّة، وبرامج تمكين، وأُطر وضوابط معيارية، وتمارين وتقييمات نضج دوريّة.

- **الدلالة السياسية:**

المضي نحو تكامل أمن الذكاء الاصطناعي، وتأمين سلاسل التوريد البرمجية، ورفع امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصادر:

https://www.arabnews.com/node/2607278/saudi-arabia

6- التنافسية العالمية (2025): المرتبة 17 عالميًا والرابعة في مجموعة الدول العشرين

- **ما الذي يقيسه؟**

مؤشر فرعي داخل الكتاب السنوي للتنافسية 2025, يرصد جاهزية وأداء الأمن السيبراني على مستوى الدولة والاقتصاد.

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

(المرتبة الأولى عالميًّا في 2025) استمرارية قيادة دولية تعكس فاعلية الأطر التنظيمية، وبرامج التأهيل، والجاهزية التشغيلية على نطاق القطاعات.

Top 20 Countries on Global Competitiveness Index for 2025

Ranking	Country
1	Switzerland
2	Singapore
3	Hong Kong
4	Denmark
5	The UAE
6	Taiwan
7	Ireland
8	Sweden
9	Qatar
10	Netherlands
11	Canada
12	Norway
13	US
14	Finland
15	Iceland
16	China
17	Saudi Arabia
18	Australia
19	Germany
20	Luxembourg

Source: IMD World Competitiveness Ranking 2025

- **ماذا تحقق؟**

هيئة وطنية مختصّة، وبرامج تمكين، وأُطر وضوابط معيارية، وتمارين وتقييمات نضج دوريّة.

- **الدلالة السياسية:**

المضي نحو تكامل أمن الذكاء الاصطناعي، وتأمين سلاسل التوريد البرمجية، ورفع امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصادر:

IMD World Competitiveness Yearbook 2025

7- الابتكار: تسارع في المدخلات والحاجة لتعظيم المخرجات

- **ما الذي يقيسه؟**

مؤشر الابتكار العالمي يُقسّم إلى مدخلات الابتكار (المؤسسات، ورأس المال البشري، والبنية التحتية...)، ومخرجات الابتكار (الملكية الفكرية، والصادرات عالية التقنية...).

- **ماذا يعني ترتيب المملكة؟**

المرتبة 46 عالميًّا في 2025؛ وبحسب "بطاقة 2024" كانت المملكة أقوى في المدخلات من المخرجات، أي أن البيئة والإنفاق والدعم المُمكِّن متقدم، بينما تحويله إلى منتجات/براءات وصادرات تقنية يحتاج تسريعًا.

Year	GII Position	Innovation Inputs	Innovation Outputs
2020	66th	50th	77th
2021	66th	59th	72nd
2022	51st	37th	65th
2023	48th	37th	67th
2024	47th	36th	66th
2025	46th	31st	61st

Science and innovation investment

	Scientific publications	R&D investments	Venture capital deal numbers	International patent filings
Short term	▲ 9 % 2023 - 2024	▲ 21 % 2022 - 2023	▲ 38.8 % 2023 - 2024	▲ 25.5 % 2023 - 2024
Long term (annual growth)	▲ 14.8 % 2014 - 2024	▼ -1.3 % 2013 - 2023	▲ 20 % 2020 - 2024	▲ 2.6 % 2014 - 2024

Technology adoption

	Safe sanitation	Connectivity		Robots	Electric vehicles
		Fixed broadband	5G		
Short term	▼ -0.1% 2023 - 2024	▲ 7.7% 2022 - 2023	▼ -29.7% 2021 - 2022	▲ 62.3% 2022 - 2023	n/a
Long term (annual growth)	▼ -0.1% 2014 - 2024	▲ 17.2% 2012 - 2023	n/a	▲ 21.5% 2013 - 2023	n/a
Penetration	83.7 per 100 inhabitants in 2024	43.6 per 100 inhabitants in 2023	53 per 100 inhabitants in 2022	n/a	n/a

Socioeconomic impact

	Labor productivity	Life expectancy	Temperature change
Short term	▼ -1.2 % 2023 - 2024	▲ 1.8 % 2022 - 2023	+ 2.3 °C 2024
Long term (annual growth)	▼ -3 % 2014 - 2024	▲ 0.3 % 2013 - 2023	+ 1.3 °C 2014
Level	132,663.6 USD in 2024	78.7 years in 2023	n/a

Source: WIPO Global Innovation Index 2025 - Saudi Arabia

المصادر:

https://www.wipo.int/gii-ranking/en/saudi-arabia

- **ماذا تحقق؟**

توسّع تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتمويل الوثائق والتقارير، ومناخ أعمال محسن؛ لكن دورة الابتكار التجاري (تحويل البحث إلى منتجات وسلاسل قيمة) ما زالت في طور التعميق.

- **الدلالة السياسية:**

توسيع برامج نقل التقنية والتراخيص، صناديق Deep-Tech (صناديق الاستثمار للتقنيات العميقة في مجالات الذكاء الاصطناعي وغيرها)، ومسرّعات الملكية الفكرية المرتبطة بالصناعة.

8- المملكة العربية السعودية تحتل المركز الثاني عالميًّا في الحكومة الرقمية وفق مؤشر نضج الحكومة التكنولوجي 2025 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، ويشمل 197 دولة عالميًّا

المرتبة 46 عالميًّا في 2025؛ وبحسب "بطاقة 2024" كانت المملكة أقوى في المدخلات من المخرجات، أي أن البيئة والإنفاق والدعم المُمكِّن متقدم، بينما تحويله إلى منتجات/براءات وصادرات تقنية يحتاج تسريعًا.

المصادر:

https://x.com/DgaGovSa/status/2001660665753202966

9- المملكة العربية السعودية: الأولى عالميًّا في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (2025)

يؤكد هذا الإنجاز الريادة العالمية للمملكة في تمكين الشباب في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ شارك أكثر من 18 ألف طالب وطالبة، وحققوا 26 جائزة و11 ميدالية وقدموا 163 مشروعًا ابتكاريًّا، وهذا يعكس نجاح الاستثمار في القدرات البشرية والابتكار التقني.

المصادر:

https://x.com/SPA_sci/status/2001306407165903177

10- المملكة العربية السعودية تحتل المركز الثاني عالميًّا في مؤشر النضج التنظيمي الرقمي 2025 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، بين 193 دولة على مستوى العالم.

يعكس هذا الترتيب المتقدم قدرة السعودية على الإسهام في تحسين بيئة تنظيمية رقمية متطورة تُواكب أعلى المعايير الدولية، وهو عامل يدفع بتنافسيتها العالمية في التحول الرقمي، ويدعم نمو الاقتصاد الرقمي المستدام.

المصادر:

https://www.spa.gov.sa/N2471093

11- السعودية تقدّمت إلى المركز الـ 51 عالميًّا في مؤشر أداء الأجهزة الإحصائية لعام 2024 الصادر عن البنك الدولي، بعد أن كانت في المركز الـ 55 سابقًا، كما حافظت على المرتبة الأولى عربيًّا.

يبين هذا التقدم تطور منظومة البيانات والإحصاء في المملكة، مع تحسن كبير في جودة الخدمات الإحصائية والتكامل الرقمي، وهذا يعزز قدرتها على دعم صنع القرار، وقياس التقدم نحو أهداف رؤية السعودية 2030.

المصادر:

https://www.spa.gov.sa/N2472570

تفسير مفصّل لدور رؤية 2030 في تحقيق هذه الإنجازات:

1. الإطار التحويلي لرؤية 2030

رؤية 2030 مثّلت نقطة انطلاق نحو تحول وطني شامل من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. عبر محاورها الثلاثة –مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، وطن طموح– أطلقت المملكة أكثر من 13 برنامجًا تنفيذيًّا، أبرزها:

- برنامج التحول الوطني الذي أسس للبنية الرقمية الحكومية.
- برنامج تنمية القدرات البشرية الذي ربط التعليم بسوق العمل والتقنيات الحديثة.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذي وسّع القاعدة الصناعية والتكنولوجية.

2. في مجال الذكاء الاصطناعي والابتكار

عبر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2020) التي أطلقتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، رسخت الرؤية حوكمة وطنية للذكاء الاصطناعي جعلت المملكة تحتل المرتبة الأولى عالميًّا في محور "استراتيجية الحكومة" ضمن مؤشر الذكاء الاصطناعي 2025.

وقد مكّنت هذه الاستراتيجية من:

- تأسيس منظومة بيانات وطنية موحدة تدعم اتخاذ القرار.
- إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، والصحة، والطاقة.
- زيادة البحوث التطبيقية وريادة الأعمال التقنية، بما يتماشى مع أهداف تنويع الاقتصاد.

3. في مجال الأمن السيبراني

بقيادة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وضعت الرؤية الأمن السيبراني في صميم التحول الرقمي، وهذا جعل المملكة تتصدر المؤشر العالمي للأمن السيبراني (2025)، وتحافظ على موقعها ضمن الدول الخمس الأولى عالميًّا.

وترتكز إنجازاتها على:

- تبنّي الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2022.
- بناء القدرات البشرية عبر برنامج CyberIC.
- رفع جاهزية البنية التحتية الرقمية وتأمين الخدمات الحكومية والمنشآت الحيوية.

4. في التنافسية والاقتصاد الرقمي

تظهر بيانات التنافسية العالمية لسنة 2024 أن المملكة صعدت إلى المرتبة 17 عالميًّا والرابعة بين دول مجموعة العشرين، بفضل كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحفيز القطاع الخاص، وتحرير الأسواق.

وجّهت رؤية 2030 هذه التحولات عبر:

- إصلاحات سوق العمل وزيادة مشاركة المرأة.
- تنمية بيئة الاستثمار وجذب الشركات التقنية العالمية.
- إطلاق مبادرات الاقتصاد الرقمي . وزيادة الشمول المالي والابتكار المالي.

5. في التعليم وتنمية رأس المال البشري

أكدت الوثائق أن الرؤية ربطت التعليم مباشرةً بمتطلبات الاقتصاد المستقبلي عبر مبادرات مثل:

- تطوير المناهج الرقمية وبرامج الابتعاث النوعي في الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.
- برنامج تنمية القدرات البشرية الذي أسس لثقافة التعلم مدى الحياة ومهارات المستقبل.
- جعل المملكة مركزًا إقليميًّا للتعليم العالي والبحث والابتكار.

6. في تمكين الشباب والمشاركة المجتمعية

أدرجت رؤية 2030 الشباب في قلب منظومتها التنموية، معتبرة إياهم "محرك المستقبل"، عبر:

- إطلاق برامج تمكين وريادة للشباب مثل مسك ومنشآت.
- تطوير القدرات المؤسسية في التكنولوجيا والأمن والحوكمة.
- نموذجًا تنمويًّا يجمع بين الهوية الوطنية والانفتاح العالمي.

7. الدلالة العامة

عبر هذه المحاور، تحولت رؤية 2030 من وثيقة استراتيجية إلى منظومة تنفيذية متكاملة حققت:

- نقلة هيكلية في الاقتصاد الوطني.
- تمكينًا مؤسسياً في التكنولوجيا والأمن والحوكمة.
- نموذجًا تنمويًا فريدًا يجمع بين الهوية الوطنية والانفتاح العالمي.

وهكذا، يمكن القول إن كل إنجاز من الإنجازات التقنية والتنموية الأخيرة هو نتاج مباشر لتفعيل مستهدفات رؤية 2030 التي جعلت من الإنسان السعودي محور التنمية وأداتها وغايتها.

ورقة تحليلية للتوصيات المقترحة على ضوء مخرجات المؤشرات

أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الدولية (العامة والشبابية) خلال المرحلتين الأولى والثانية من المشروع أن المملكة العربية السعودية حققت تقدمًا نوعيًّا عالميًّا في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتنافسية، والتحول الرقمي، والابتكار؛ بفضل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي قادتها رؤية المملكة 2030. ومع ذلك، تُبرز المقارنات المعيارية وجود فجوات كمية ونوعية في بعض الأبعاد الفرعية؛ مثل التعليم التقني المتقدم، والمهارات المستقبلية، وتمثيل الشباب في مواقع صنع القرار، والتحويل التجاري للابتكار العلمي. تُعد هذه الفجوات ذات طبيعة "نظامية" تتطلب تدخلًا استراتيجيًّا متكاملًا يشمل السياسات العامة، وبناء الشراكات الدولية، وتعزيز الحضور الدبلوماسي والتقني في المنصات التي تصدر عنها هذه المؤشرات.

التوصيات الاستراتيجية المقترحة

1. إنشاء وحدة وطنية للمؤشرات الدولية (في حال عدم وجود جهة قائمة مختصة)

- الجهة المقترحة: وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني وهيئة الإحصاء.
- المهام: توحيد البيانات الوطنية المعتمدة لدى المنظمات الدولية، وتحسين التواصل الفني مع الجهات المنتجة للمؤشرات.
- الأثر المتوقع: تحسين دقة تمثيل إنجازات المملكة في التصنيفات الدولية وتفادي فجوات القياس.

2. زيادة التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمؤشرات

- الإجراء المقترح: إنشاء لجنة دائمة برئاسة مركز الأداء الحكومي "أداء"؛ تضم ممثلين من وزارات التعليم، والاقتصاد، والموارد البشرية، والاتصالات، وهيئة البيانات والذكاء الاصطناعي.
- الهدف: ضمان اتساق البيانات المستخدمة في تقييمات التنمية، وربطها بمستهدفات رؤية 2030.
- الأثر: تسريع إدماج المؤشرات الوطنية في قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتديات العالمية.

3. دعم المشاركة البحثية والشراكات الدولية

- المقترح: تمويل مشروعات بحثية مشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الدولية المنتجة للمؤشرات.
- الأثر: بناء شبكة بحثية مؤسسية تُسهم في تحسين تصنيف المملكة في مؤشرات الابتكار والمعرفة ورأس المال البشري.

4. إبراز النموذج السعودي في الحوكمة الرقمية والتحول التقني

- الإجراء: تعزيز حضور تقارير وطنية موازية باللغة الإنجليزية تُرسل دوريًا إلى المنظمات المنتجة للمؤشرات الدولية.
- الهدف: توثيق الإنجازات السعودية بدقة، ورفع الوعي العالمي بتجربتها.
- الأثر: ضمان أن التقارير الدولية تعكس "الصورة الحقيقية" لواقع التقدم الوطني؛ وليس البيانات الثانوية القديمة.

5. توصية محورية – التمثيل الدبلوماسي لدى المنظمات المنتجة للمؤشرات

الضرورة الاستراتيجية:

تشير التحليلات إلى أن العديد من المؤشرات الدولية تعتمد في بياناتها على استبيانات وطنية ومصادر ثانوية، تمر غالبًا عبر قنوات غير رسمية أو تأخذ وقتًا في التحديث، وهذا قد يؤدي إلى فجوة بين الإنجاز الفعلي والترتيب المنشور.

المقترح المؤسسي:

- تشكيل ممثليات متخصصة تابعة لوزارة الخارجية داخل البعثات السعودية لدى:
  - الأمم المتحدة.
  - البنك الدولي.
  - المنصات الخاصة.
- تتكون هذه ممثليات من دبلوماسيين وخبراء بيانات وتنمية بشرية؛ يرتبطون مباشرة بـ "الوحدة الوطنية للمؤشرات الدولية".

المهام الرئيسة لهذه الممثليات:

1. المتابعة المباشرة لمصادر التقييم والبيانات المتعلقة بالمملكة قبل نشر المؤشرات.
2. التنسيق الفني والدبلوماسي لتزويد تلك المؤسسات بالبيانات الرسمية المحدثة.
3. الدفاع الإحصائي والدبلوماسي عن دقة تمثيل إنجازات المملكة.
4. المشاركة في اللجان الاستشارية الدولية التي تحدد منهجيات احتساب المؤشرات الجديدة.

الأثر المتوقع:

- رفع شفافية ودقة تصنيف المملكة في التقارير الدولية.
- توطيد حضور السعودية باعتبارها مرجعًا عالميًّا في إدارة البيانات والتنمية المستدامة.
- تقليص الفجوة بين الأداء الفعلي وصورته في المؤشرات.
- ترسيخ القوة الناعمة للمملكة في المنظمات الأممية ومراكز الفكر الدولي.

الخلاصة التركيبية

تؤكد نتائج الدراسة أن إنجازات المملكة البارزة في الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والابتكار لم تنعكس دائمًا بالكامل في المؤشرات الدولية، وهو ما يستدعي مقاربة مؤسسية جديدة تجمع بين الدبلوماسية التنموية والحوكمة الإحصائية.

إن رؤية 2030 وضعت الأساس لهذا التحول، لكن المرحلة المقبلة تتطلب أن تكون المملكة شريكًا فاعلًا في إنتاج المعرفة الدولية؛ لا مجرد موضوعٍ للتقييم.

ومن هنا، فإن تشكيل ممثليات فنية تابعة لوزارة الخارجية لدى المنظمات المنتجة للمؤشرات يُعد خطوةً استراتيجية لترسيخ حضور المملكة وصون مكتسباتها التنموية على المستوى العالمي.

خاتمة الفصل الثالث:

اختُتمت المرحلة الثالثة من مشروع مؤشرات التنمية الشبابية بتحليل معمّق للفجوات التنموية ودلالات المؤشرات؛ مما أتاح فهمًا أدق للتحديات والفرص التي تواجه المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030.

كشفت النتائج عن تفوق نوعي للمملكة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والتنافسية، وهذا يؤكد نجاحها في تحويل التحديات إلى إنجازات عالمية مبهرة؛ في المقابل، برزت فجوات محدودة في التعليم التطبيقي، والمهارات المستقبلية، والمشاركة المجتمعية، والتمكين الاقتصادي للشباب. وقد حُللت باستخدام منهجية تحليل الفجوات الاستراتيجية ومصفوفة لتحديد مكامن القوة والضعف والفرص والتحديات.

أسهمت هذه المرحلة في الربط بين التحليل المعرفي والتحرك العملي، وأنتجت توصيات عملية؛ أبرزها زيادة التكامل المؤسسي بين منتجي البيانات، وتفعيل التمثيل الدبلوماسي الفني لدى المنظمات الدولية لضمان دقة تمثيل إنجازات المملكة عالميًّا.

أما المرحلة الرابعة فستركز على تحويل نتائج التحليل إلى مبادرات وطنية تنفيذية قائمة على الأدلة، من خلال مقاربة تشاركية تضم خبراء محليين ودوليين من القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية. وتهدف إلى الانتقال من تحليل الفجوات إلى صناعة الحلول، وترسيخ موقع المملكة باعتبارها نموذجًا عالميًّا في التخطيط القائم على البيانات، وتمكين الإنسان، والابتكار المستدام.

الفصل الرابع:
تصميم المبادرات التنموية المقترحة:

تمهيد:

تمثّل المرحلة الرابعة من مشروع مؤشرات التنمية الشبابية وموقع المملكة العربية السعودية فيها الانتقال من تحليل الواقع إلى اقتراح التدخلات، بترجمة نتائج تحليل الفجوات إلى مبادرات وطنية قابلة للتنفيذ ترفع موقع المملكة في منظومة التنمية الشبابية إقليميًّا ودوليًّا.

تقوم هذه المرحلة على التصميم القائم على الأدلة، عبر صياغة مبادرات تعالج الفجوات المحددة معالجةً مباشرة، وتُبنى على أسس علمية ومنهجية تراعي خصوصية السياق السعودي وتكامل الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية.

وتغطي المبادرات المقترحة المجالات الأربعة الرئيسة التي شكّلت محاور الدراسة، وهي:

- التعليم والمهارات: لتمكين رأس المال البشري من مواكبة التحول التقني والاقتصاد المعرفي.
- سوق العمل والاقتصاد: لزيادة مشاركة الشباب وريادة الأعمال ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- المشاركة والقيادة: لتوسيع دور الشباب في صناعة القرار والمبادرات الوطنية.
- الصحة والرفاه: لتحسين جودة الحياة وزيادة التوازن الجسدي والنفسي والاجتماعي للشباب.

كما ستعتمد هذه المرحلة على ورش عمل تشاركية واستشارات خبراء محليين ودوليين لتطوير المبادرات في صيغتها النهائية، متضمنة الأهداف العامة والمؤشرات الكمية ونماذج "نظرية التغيير المصغّرة" لكل مبادرة، بما يضمن القابلية للقياس والتطبيق والمتابعة المستمرة.

وتُشكّل مخرجات هذه المرحلة مدخلاً للمرحلة الخامسة، التي تُعنى بتجميع المنتج النهائي للمشروع في صورة تقرير علمي متكامل يضم المنهجية والتحليل والمبادرات والتوصيات السياساتية، ويُقدَّم للجهات الوطنية وصُنّاع القرار لدعم تمكين الشباب وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المبادرات المقترحة:

المبادرة المحورية: مبادرة المؤشر الوطني للشباب

تقترح هذه الدراسة إطلاق مبادرة المؤشر الوطني للشباب بوصفها الإطار المرجعي المركزي لقياس أوضاع الشباب في المملكة العربية السعودية بصورة منهجية منتظمة، وبما يكمّل المؤشرات الدولية ويراعي الخصوصية الوطنية والتحولات المتسارعة المرتبطة برؤية السعودية 2030. وتهدف هذه المبادرة إلى توحيد جهود الرصد والتقييم، وبناء قاعدة بيانات شبابية وطنية متكاملة، وتوفير أداة قياس دورية تساعد صناع القرار على متابعة الأثر الفعلي للسياسات والبرامج الموجهة للشباب.

أولًا: المرجعية القانونية

تُنشأ المبادرة بموجب قرار من مجلس الوزراء أو أمر سامٍ يُسند الإشراف عليها إلى جهة وطنية محددة (مثل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو جهة تنسيقية عليا تُحدَّد بقرار الإنشاء)، ويحدّد اختصاصاتها وصلاحياتها وآليات عملها. ويمكن أن تُربط تنظيميًّا ببرنامج تنمية القدرات البشرية أو بالاستراتيجية الوطنية للشباب، وهذا يضمن اتساقها مع منظومة الحوكمة العامة للتنمية البشرية في المملكة.

ثانيًا: العضوية والتشكيل المؤسسي

تتكوّن المبادرة من مجلس توجيهي أو لجنة عليا تمثّل الجهات ذات الصلة المباشرة بملف الشباب والبيانات والسياسات العامة، ويُقترح أن تضم في عضويتها:

- جهات حكومية رئيسة (مثل: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الرياضة، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات).
- الهيئة العامة؛ للإحصاء بوصفها المرجع الفني للبيانات والمنهجيات الإحصائية.
- ممثلين عن القطاع الخاص، لا سيما من الجهات المعنية بسوق العمل والمهارات المستقبلية.
- ممثلين عن القطاع غير الربحي والمنظمات الشبابية.
- تمثيلًا شبابيًّا استشاريًّا يضمن إدماج صوت الشباب في تحديد الأولويات والمؤشرات.

ويُراعى في هذا التشكيل تحقيق التوازن بين البعد الحكومي والفني والمجتمعي؛ بما يعزّز الشمولية والقبول المؤسسي للمؤشر.

ثالثًا: الصلاحيات والاختصاصات

تُمنح المبادرة صلاحيات (تنفيذية - تنسيقية) تتجاوز الدور الاستشاري البحت، وتشمل على وجه الخصوص:

- وضع الإطار المنهجي للمؤشر الوطني وتحديثه دوريًّا.
- اعتماد قائمة المؤشرات والأبعاد والمعايير الفنية.
- امتلاك صلاحية طلب البيانات من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وفق أطر تنظيمية واضحة تضمن جودة البيانات وانتظام تزويدها.
- التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لضمان اتساق المؤشر مع أفضل الممارسات العالمية، مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية.
- اقتراح سياسات وتحسينات مبنية على نتائج المؤشر ورفعها للجهات المختصة.

رابعًا: آلية التقرير والمتابعة

ترفع المبادرة تقاريرها الدورية (سنوية أو نصف سنوية) إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو الجهة العليا المشرفة، مع إتاحة نسخة عامة للرأي العام لتعزيز الشفافية والمساءلة. وتتضمن هذه التقارير:

عرضًا تحليليًّا لنتائج المؤشر واتجاهاته عبر الزمن.

توصيات سياساتية محددة وقابلة للتنفيذ.

مقارنة الأداء بين المناطق أو القطاعات ذات الصلة (حيثما تسمح البيانات).

وتُربط هذه التقارير بآلية متابعة رسمية؛ بأن تُحال التوصيات إلى الجهات المختصة، ويُطلب منها تقديم تقارير استجابة دورية توضّح الإجراءات المتخذة، بما يضمن ألا يبقى المؤشر أداة وصفية فقط؛ بل يتحوّل إلى أداة حوكمة وتوجيه سياسات في مجال الشباب.

مبادرات وتوصيات أخرى

1- التعليم والمهارات:

فيما يلي صياغة مبادرات مفصلة بهدف سد فجوات التعليم والمهارات، مبنية على الثغرات والتحديات الموثّقة في مشروع التقرير (جودة التعليم، وعدم المواءمة مع سوق العمل، والتفاوتات الإقليمية، والحاجة لمهارات المستقبل)

مبادرة «التعليم العملي ومهارات المستقبل 2030»

- **تقديم المبادرة**

تأتي مبادرة «التعليم العملي ومهارات المستقبل 2030» استجابةً للفجوات المرصودة في جودة التعليم ومواءمته مع سوق العمل، كما أبرزتها المؤشرات الدولية والوطنية. وتهدف المبادرة إلى بناء نموذج تعليمي تطبيقي يدمج بين التعلّم القائم على العمل وتنمية مهارات المستقبل الرقمية والخضراء، مع معالجة الفوارق الإقليمية وتحسين جودة المخرجات التعليمية. وتعتمد المبادرة على شراكة ثلاثية بين وزارة التعليم وقطاع الأعمال وبرامج تنمية القدرات البشرية، عبر إنشاء مسارات تدريبية إلزامية، وأكاديميات متخصصة للمهارات المستقبلية، وتمويل تنافسي للمؤسسات التعليمية وفق الأداء والجودة. وتمثل هذه المبادرة ركيزة أساسية لرفع ترتيب المملكة في مؤشرات التعليم والمهارات، وتعزيز جاهزية الشباب لسوق العمل والاقتصاد المعرفي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

1) الهدف العام

رفع جودة التعليم وربطه بسوق العمل عبر تعميم التعلم القائم على العمل، وبناء منظومة مهارات مستقبلية (رقمية/خضراء)، وتقليص التفاوتات الإقليمية؛ بما ينعكس مباشرة على مؤشرات التعليم والمهارات والريادة في المؤشرات الدولية المعتمدة في التقرير.

الأهداف الكمية بحلول 2027/2030

- إدماج التعلّم القائم على العمل في 70 % من برامج الجامعات والكليات التقنية (2027) وأكثر من 90 % (2030).
- خفض فجوة عدم المواءمة (نسبة الخريجين خارج العمل/التدريب خلال 6 أشهر) إلى أقل من 15 % في 2027 وأقل من 10 % في 2030.
- تقليص التفاوتات الإقليمية في نتائج الجودة التعليمية (مقاسة باختبارات معيارية وطنية) إلى أقل من 10 نقاط مئوية في 2027 و5 نقاط في 2030.
- رفع نسبة الخريجين الحاصلين على شهادات مصغّرة معترف بها صناعيًّا إلى أكثر من 60 % (2027) وأكثر من 85 % (2030).
- مضاعفة مخرجات مشروعات التخرج التطبيقية المشتركة مع الصناعة 3× بحلول 2027 و5× بحلول 2030.

2) مكوّنات المبادرة (حِزم تنفيذية)

أ. التعليم القائم على العمل

- مسارات تعاونية إلزامية لطلاب البكالوريوس والدبلوم: 6–12 شهرًا بحد أدنى.
- مجالس مهارات قطاعية (طاقة، سياحة، تقنية، لوجستيات، صحة) تحدّث أوصاف الوظائف والمعايير المهنية كل 12 شهرًا.
- مراكز توظيف جامعية/تقنية موحدة المعايير مع بوابة موحدة للعقود التدريبية.

ب. أكاديمية مهارات المستقبل

- حقائب وطنية في: الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والبرمجة، والتصميم، وسلاسل الإمداد، وريادة الأعمال.
- مسار الاقتصاد الأخضر: كفاءة الطاقة، وإدارة الكربون، واقتصاد التدوير، والطاقة المتجددة، والسلامة البيئية.
- شهادات مصغّرة قابلة للتكديس مرتبطة بإطارات المهارات العالمية، مع اعتماد مهني من الشركاء الصناعيين.

ج. التميز التعليمي وسد فجوات الجودة

- رخصة مهنية للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس، ومعايير ترقية مرتبطة بنتائج تعلم الطلبة ومشروعات تطبيقية.
- صناديق تحسين إقليمية: تمويل تنافسي للمديريات/الجامعات الطرفية المشروطة بتحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الجودة.
- مراجعات أقران بين المناطق لتبادل الممارسات وتوأمة المدارس/الكليات القوية مع الأقل أداءً.

د. الربط بالابتكار والصناعة

- قسائم تمويل صغيرة للشركات لشراء خدمات بحثية/تصميم/اختبار من الجامعات، مقابل إشراك الطلبة في التنفيذ.
- مشروعات تخرج صناعية إلزامية مشتركة، تُقيَّم من ممثلي الصناعة والجهات المحلية.

هـ. ريادة الأعمال التعليمية

- حاضنات ومسرّعات طلابية متخصصة، مع تذاكر تمويل أولي موجهة للشباب.
- إدراج مساق «من الفكرة للسوق» إجباريًّا في السنوات النهائية، وربطه بمنافسات وطنية وجوائز.

و. شمول وتمكين المرأة والشباب في الأطراف

- حصص مستهدفة لمشاركة الطالبات في التعلّم القائم على العمل والـ Micro-Credentials.
- مراكز تدريب متنقلة/افتراضية للمناطق النائية، مع حوافز شركات لتوفير مواقع تدريب خارج المدن الكبرى.

3) الحوكمة والشراكات

- مكتب إدارة مبادرة مشترك بين وزارة التعليم، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ووزارة الموارد البشرية، و«تنمية القدرات البشرية».
- اتفاقيات مستوى خدمة مع القطاع الخاص (غرف تجارية/شركات وطنية) لعدد المقاعد التدريبية، والمعايير، والتوظيف بعد التدريب.
- لجنة بيانات ومؤشرات لتوحيد تعريفات «الشباب»، ومواءمة القياس بين المؤشرات الدولية والوطنية (يعالج إشكالية اختلاف الفئات العمرية).

4) المتابعة والتقييم

لوحة قياس شهرية تربط:

- معدلات المشاركة في التعلّم القائم على العمل، ونِسَب الاعتماد والشهادات المصغّرة.
- مؤشرات ناتج تعلم معيارية (اختبارات كفاءة/مشروعات تطبيقية).
- زمن الانتقال لسوق العمل، ورواتب البداية، ونسبة العمل في مجال التخصص.
- مؤشرات رفاه الطلبة (الصحة النفسية/الخدمات) لخفض الضغوط وتحسين الدافعية.
- مؤشرات ربط بالمراجع الدولية:

محور «التعليم والمهارات» و«التوظيف والريادة» في مؤشر مسك:

- أبعاد التعليم في مؤشر التنمية للشباب.

التعليم في مؤشر المعرفة العالمي:

- أبعاد التعليم في مؤشر التنمية البشرية (سنوات الدراسة الفعلية/المعدّلة).

5) الجدولة والتكلفة التقديرية

- الربع 1–2 (2026): تأسيس منظمات، مجلس المهارات، اختيار 6 قطاعات أولى.
- الربع 3–4 (2026): إطلاق دفعة برامج تجريبية في 8 جامعات، و20 كلية تقنية، عبر 6 مناطق.
- 2027: التوسّع الوطني المرحلي، إدراج شهادات مصغّرة إلزامية في خطط التخرج.
- 2028 –2030: التعميم الكامل، وتحسين الجودة المستمر.

تمويل متعدد المصادر: موازنات التعليم والتدريب، شراكات CSR (وهي تعاون بين الشركات وجهات أخرى لتنفيذ مبادرات ذات أثر اجتماعي أو بيئي في إطار مسؤولية الشركات تجاه المجتمع)، مساهمات الشركات المضيفة، والمنح البحثية التنافسية.

6) إدارة المخاطر والتخفيف

- نقص مقاعد التدريب: حوافز ضريبية/تعاقدية للشركات، واعتماد التدريب الافتراضي المراقَب؛ حين يلزم.
- تفاوت جودة الإشراف: اعتماد وطني للمشرفين الصناعيين، وتدريب موحّد، وتقييم دوري.
- مقاومة التغيير: حوافز أداء للمؤسسات والمعلمين، وربط التمويل بنتائج قابلة للقياس.
- تشتت البيانات: منصة تكامل بيانات تعليم-عمل موحّدة تحت لجنة المؤشرات.

7) المخرجات المفصّلة القابلة للقياس

- نسبة البرامج التي تضم عنصرًا إلزاميًّا.
- نسبة الخريجين الحاصلين على أكثر منشهادتين مصغرتين معتمدتين.
- معدّل التوظيف في 6 أشهر من التخرج.
- نسبة المشروعات التطبيقية المشتركة مع الصناعة من إجمالي مشروعات التخرج.
- تقليص الفجوات بين المناطق في اختبارات الكفاءة الوطنية.
- مشاركة الطالبات في التعلّم القائم على العمل والشهادات المصغّرة.

8) أثر هذه المبادرة في سد الفجوات.

- الجودة والتفاوتات: تمويل تنافسي موجّه + مراجعات أقران وتوأمة مؤسسات يضبط الفوارق.
- المواءمة مع سوق العمل: التعلّم القائم على العمل، ومجالس مهارات، وشهادات مصغّرة معتمدة صناعيًا تعالج فجوة المخرجات/الوظائف.
- مهارات المستقبل: مساران رقمي/أخضر يرفعان الجاهزية للاتجاهات الناشئة ويخدمان الابتكار والاقتصاد الأخضر.
- التمكين الإقليمي والنسائي: آليات شمول وحوافز للأطراف والطالبات لضمان عدالة الوصول.

2- سوق العمل والاقتصاد:

مبادرة «تمكين الشباب وريادة الاقتصاد الجديد 2030»

- **تقديم المبادرة**

تأتي مبادرة «تمكين الشباب وريادة الاقتصاد الجديد 2030» استجابةً للفجوات المرصودة في مؤشرات البطالة، والتوظيف، والريادة الاقتصادية؛ إذ أظهرت التحليلات أن المملكة رغم قوتها الاقتصادية وموقعها المتقدم عالميًّا (ضمن المراتب 14–19 في مؤشرات الشباب)، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتمكين الشباب اقتصاديًّا، وتعزيز مرونة سوق العمل، وضمان مواءمته للتحولات التقنية والاقتصاد الأخضر. وتهدف المبادرة إلى تحويل طاقات الشباب إلى محرك للنمو الاقتصادي عبر تسهيل دخولهم إلى سوق العمل، وتحفيز ريادة الأعمال في القطاعات المستقبلية، ودعم مشاركة المرأة الشابة في الاقتصاد، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية.

- **الأهداف العامة**

1. خفض بطالة الشباب إلى أقل من 7 % بحلول عام 2030.
2. رفع نسبة رواد الأعمال الشباب من إجمالي الرياديين إلى 35 %.
3. زيادة مشاركة المرأة الشابة في القوى العاملة إلى 40 %.
4. توسيع فرص التوظيف في القطاعات الخضراء والرقمية ضمن الاقتصاد الجديد.
5. تحقيق مواءمة مستدامة بين العرض التعليمي والطلب المهني.

- **مكونات المبادرة (حزم تنفيذية)**

1. برنامج «عمل مرن ومستقبل رقمي»
   - توسيع أنماط العمل المرن والعمل عن بُعد للشباب من الجنسين.
   - تحفيز القطاع الخاص لتوظيف الشباب في المهن الرقمية والوظائف الخضراء.
   - تطوير منصة وطنية موحدة لربط الباحثين عن العمل بفرص تدريب وتوظيف مرنة.

2. صندوق «ريادة الشباب» للتمويل والابتكار
   - إنشاء صندوق تمويل وطني موجه لرواد الأعمال الشباب في القطاعات ذات الأولوية (التقنية، الطاقة المتجددة، السياحة، الثقافة).
   - دعم الابتكار من خلال حاضنات ومسرّعات أعمال جامعية ومناطقية.
   - برامج توجيه من خبراء وسيدات ورجال أعمال لتطوير المشروعات الناشئة.

3. مبادرة «مهارات الاقتصاد الأخضر»
   - تطوير برامج تدريبية قصيرة متخصصة في كفاءة الطاقة، وإدارة الكربون، والاقتصاد الدائري، والزراعة المستدامة.
   - منح شهادات خضراء معتمدة مرتبطة بالوظائف المستقبلية.

4. مبادرة «التمكين الاقتصادي للمرأة الشابة»
   - توفير برامج تدريب وتمويل موجهة للنساء في مجالات التقنية وريادة الأعمال الاجتماعية.
   - تمويل مشروعات نسائية ناشئة في المناطق الطرفية عبر قروض صغيرة ومرافقة تقنية.

5. برنامج «التوظيف بالتكامل التعليمي»
   - ربط خريجي الجامعات والكليات التقنية مباشرة بفرص العمل عبر برامج مواءمة مع القطاع الخاص.
   - وضع اتفاقيات مستوى خدمة بين المؤسسات التعليمية والجهات المشغلة لضمان معدلات توظيف محددة سنويًّا.

- **الحوكمة والتشغيل**
  - إشراف مشترك بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - تنسيق مباشر مع القطاع الخاص وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) لتحديد احتياجات التوظيف السنوية.
  - ربط مؤشرات الأداء بمستهدفات رؤية 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية.

- **مؤشرات القياس**

المجال	المؤشر	القيمة المستهدفة 2030
البطالة الشبابية	معدل بطالة الفئة (15–34 سنة)	أقل من 7 %
ريادة الأعمال	حصة الشباب من رواد الأعمال الجدد	أكثر من 35 %
مشاركة المرأة	نسبة مشاركة المرأة الشابة في سوق العمل	أكثر من 40 %
الوظائف الخضراء	نسبة الشباب العاملين في الاقتصاد الأخضر	أكثر من 25 %
ريادة رقمية	نسبة المشروعات الناشئة التقنية للشباب	أكثر من 30 %

أثر هذه المبادرة في سد الفجوات

- تعالج الاختلال بين القوة الاقتصادية والتمكين الشبابي عبر آليات تمويل وحاضنات موجهة.
- تسد الفجوة بين التعليم والعمل عبر نظام "التوظيف المتكامل" والاتفاقيات القطاعية.
- تدعم المساواة الاقتصادية بين الجنسين بإجراءات عملية للتمكين النسائي.
- تواكب التحول نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي، وهذا يزيد من تنافسية المملكة عالميًّا.

3- المشاركة والقيادة:

مبادرة «القيادة والمواطنة الشاملة 2030»

- **تقديم المبادرة**

تستجيب مبادرة «القيادة والمواطنة الشاملة 2030» للحاجة إلى زيادة المشاركة المدنية للشباب السعودي، وسد الفجوة القائمة في التمثيل والقيادة المجتمعية. فقد أظهرت المؤشرات الدولية (مثل مؤشر تنمية الشباب ومؤشر رفاهية الشباب العالمي) أن المملكة لا تزال في مراتب متوسطة إلى متأخرة في محاور الإشراك المدني والمواطنة العالمية، رغم ما حققته من تقدم في مجالات التعليم والتوظيف.

تهدف هذه المبادرة إلى تحويل الشباب إلى فاعلين أساسيين في صناعة القرار والتنمية الوطنية عبر منظومة متكاملة من التمكين القيادي، والحوار، والمشاركة التطوعية والمؤسسية، وهذا يرسّخ قيم المواطنة الفاعلة ويدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- **الأهداف العامة**

1. رفع نسبة مشاركة الشباب في المجالس والهيئات الوطنية والمحلية إلى 30 % بحلول 2030.
2. تأسيس منظومة وطنية للقيادة الشبابية تشمل برامج تأهيل، وتمثيل، وتبادل دولي.
3. ترسيخ الثقة بين الشباب والمؤسسات الحكومية عبر آليات تشاركية واستشارية.
4. إدماج قيم المواطنة العالمية والقيادة في المناهج التعليمية والجامعية.

- **مكونات المبادرة (حزم تنفيذية)**

1. برنامج «القيادة الوطنية للشباب»
   - إنشاء أكاديمية وطنية للقيادة الشبابية تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
   - دورات مكثفة في مهارات القيادة، والتفكير الاستراتيجي، والدبلوماسية العامة، والمواطنة العالمية.
   - برامج تبادل شبابي مع منظمات الأمم المتحدة ومراكز الفكر الإقليمية.

2. «المجالس الشبابية الاستشارية»
   - تشكيل مجالس شبابية استشارية في كل منطقة إدارية ترتبط بالمجالس البلدية والوزارات القطاعية.
   - مهامها: تقديم مقترحات سياساتية، ورصد احتياجات الشباب محليًّا، ورفع توصيات نصف سنوية للحكومة.
   - تمثيل لا يقل عن 40 % من النساء في هذه المجالس.

3. «المنصات الوطنية للحوار الشبابي»
   - منصة رقمية وطنية للحوار بين الشباب وصانعي القرار، تُدار بشفافية وتتيح متابعة التوصيات المنفذة.
   - تنظيم منتدى سنوي للشباب السعودي يُعقد بالتناوب بين المناطق ويصدر عنه "إعلان الشباب الوطني".

4. «برنامج المواطنة الفاعلة»
   - إدراج مساقات عن الهوية الوطنية والمواطنة العالمية في التعليم العام والجامعي.
   - تشجيع العمل التطوعي المنظم عبر حوافز تعليمية ووظيفية (مثل احتساب ساعات التطوع ضمن التخرج أو الترقية).
   - تطوير تطبيق إلكتروني لتتبع أثر المبادرات التطوعية على التنمية المحلية.

5. «تمكين القيادات الشابة في المؤسسات»
   - تخصيص حصص تمثيل شبابية في مجالس إدارات الجمعيات والهيئات غير الربحية.
   - وضع برنامج تمكين قيادي نسائي للفتيات دون 35 سنة للمشاركة في المناصب الإشرافية والسياسية.

- **الحوكمة والتشغيل**
  - إشراف: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم وهيئة العمل التطوعي.
  - دعم تنسيقي من مركز الحوار الوطني ومؤسسة مسك في التدريب والتأهيل.
  - مؤشرات الأداء مرتبطة مباشرة بمحور المواطنة العالمية والقيادة في مؤشر مسك ومؤشر تنمية الشباب.

- **مؤشرات القياس:**

المجال	المؤشر	القيمة المستهدفة 2030
المشاركة المؤسسية	نسبة الشباب في المجالس الوطنية والمحلية	أكثر من 30 %
القيادة النسائية	نسبة النساء الشابات في مواقع القرار	أكثر من 40 %
المشاركة التطوعية	نسبة الشباب المنخرطين في العمل التطوعي سنويًّا	أكثر من 50 %
المشاركة المدنية	عدد المقترحات الشبابية المعتمدة رسميًا سنويًّا	100 %
الثقة المؤسسية	تحسّن مؤشر ثقة الشباب في الحكومة (استطلاعات وطنية)	+20 نقطة

أثر هذه المبادرة في سد الفجوات؟

- تعالج ضعف المشاركة المدنية عبر مجالس شبابية وهيئات استشارية رسمية.
- تسد فجوة الثقة بآلية الحوار المؤسسي والتغذية الراجعة.
- تدعم القيادة النسائية وترسي مبدأ الشراكة بين الجنسين.
- تدمج قيم المواطنة العالمية في التعليم، وهو عامل من عوامل بروز المملكة في المؤشرات الدولية.

4- الصحة والرفاه:

مبادرة «الصحة والرفاه الشبابي 2030»

تهدف مبادرة «الصحة والرفاه الشبابي 2030» إلى الارتقاء بجودة حياة الشباب السعودي عبر منظومة متكاملة تركز على الصحة النفسية والبدنية والرفاه المجتمعي. وتعمل على تحويل الرعاية الصحية من نموذج علاجي إلى وقائي، مع ضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات في جميع المناطق، وتوظيف التقنيات الرقمية لتعزيز الرفاه والاستدامة الصحية. وتعد هذه المبادرة خطوة استراتيجية لرفع ترتيب المملكة في مؤشرات الصحة والتنمية البشرية ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030. تأتي مبادرة «الصحة والرفاه الشبابي 2030» استجابةً للفجوات التي كشفتها المؤشرات الدولية والوطنية، ولا سيما ارتفاع مستويات الضغوط النفسية لدى الشباب (41 %) وتفاوت جودة الخدمات الصحية بين المناطق.

تهدف المبادرة إلى تحسين جودة حياة الشباب السعودي عبر منظومة متكاملة تُعزّز الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية، وتُحوِّل الرفاه إلى عنصرٍ محوري في التنمية البشرية. وترتكز المبادرة على الصحة الوقائية، والدعم النفسي، والرفاه المجتمعي، بما يواكب تطلعات رؤية السعودية 2030 ومؤشرات التنمية البشرية والصحة العالمية.

- **الأهداف العامة**

1. خفض معدلات الضغوط النفسية بين الشباب بنسبة 30 % بحلول 2030.
2. ضمان الوصول المتكافئ لخدمات الصحة الجسدية والنفسية في جميع المناطق.
3. رفع معدلات النشاط البدني المنتظم بين الشباب إلى 60 %.
4. دمج الرفاه والصحة النفسية في السياسات التعليمية والوظيفية.
5. رفع ترتيب المملكة في مؤشرات الصحة والرفاه ضمن المؤشرات العالمية الشبابية.

- **مكونات المبادرة (حزم تنفيذية)**

1. «البرنامج الوطني للصحة النفسية الشبابية»
   - إنشاء مراكز دعم نفسي متخصصة للشباب في الجامعات والمدارس والجهات المجتمعية.
   - تطوير منصات رقمية للدعم والاستشارة النفسية عن بُعد، بإشراف وزارة الصحة.
   - حملات وطنية لتقليل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلب المساعدة النفسية.
   - تدريب المعلمين والمشرفين على الكشف المبكر عن الضغوط النفسية والسلوكيات الخطرة.

2. «الرفاه المجتمعي وأنماط الحياة الصحية»
   - برامج وطنية لتحفيز النشاط البدني والتغذية المتوازنة (مبادرة "يومي صحي").
   - تشجيع ممارسة الرياضة في المدارس والجامعات بنسبة لا تقل عن 3 مرات أسبوعيًّا.
   - حملات توعية عن النوم الصحي، والصحة الرقمية، والتوازن بين العمل والحياة.

3. «العدالة الصحية والتنمية المتوازنة»
   - توسيع نطاق الخدمات الصحية المتخصصة في المناطق الطرفية عبر العيادات المتنقلة والتطبيب عن بُعد.
   - منح حوافز للأطباء والممرضين الشباب للعمل في المناطق النائية.
   - إدراج مؤشرات العدالة الصحية ضمن منظومة قياس الأداء في وزارة الصحة.

4. «الرفاه في التعليم والعمل»
   - إدماج برامج الرفاه النفسي والاجتماعي في البيئة التعليمية والوظيفية.
   - تخصيص ساعات رفاه في المؤسسات التعليمية لتعزيز الصحة الذهنية.
   - بناء ثقافة مؤسسية في الشركات تدعم التوازن النفسي والاجتماعي للموظفين الشباب.

5. «الصحة الرقمية والتحول الوقائي»
   - تطوير تطبيق وطني موحد للصحة والرفاه يدمج بيانات النشاط البدني والنوم والتغذية.
   - إدخال الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط السلوك الصحي لتحديد الفئات عالية المخاطر.
   - توسيع التطبيب عن بُعد وخدمات الاستشارات الرقمية لتصل إلى جميع مناطق المملكة.

- **الحوكمة والتنفيذ**
  - الجهة المشرفة: وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة التعليم، ووزارة الرياضة، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
  - شركاء التنفيذ: الجامعات، والقطاع الخاص الصحي، والجمعيات الخيرية الصحية، وصندوق تنمية الموارد البشرية.
  - التنسيق الاستراتيجي: مع برنامج جودة الحياة وبرنامج تنمية القدرات البشرية.

- **مؤشرات الأداء:**

المجال	المؤشر	القيمة المستهدفة 2030
الصحة النفسية	نسبة الشباب المستفيدين من خدمات الدعم النفسي	أكثر من 60 % (من الذين يحتاجون هذه الخدمات)
النشاط البدني	نسبة الشباب الممارسين للرياضة بانتظام	أكثر من 60 %
العدالة الصحية	انخفاض الفجوة في الوصول للخدمات بين المناطق	أقل من 5 نقاط
الرفاه العام	انخفاض مؤشر الضغوط النفسية لدى الشباب	30 % -
الصحة الرقمية	نسبة الشباب المستخدمين للتطبيق الوطني للصحة	أكثر من 70 %

أثر هذه المبادرة في سد الفجوات؟

- تعالج فجوة الصحة النفسية والضغوط المرتفعة عبر دعم مؤسسي شامل ومراكز متخصصة.
- تواجه التفاوت الإقليمي بخدمات متنقلة ومنصات رقمية متاحة للجميع.
- تعزز الصحة الوقائية لتقليل التكاليف العلاجية على المدى الطويل.
- تربط بين التعليم والعمل والرفاه لضمان إنتاجية وشباب أكثر صحة وسعادة.

5- الابتكار والمعرفة:

مبادرة «الابتكار والمعرفة من أجل المستقبل 2030»

- **تقديم المبادرة**

تأتي مبادرة «الابتكار والمعرفة من أجل المستقبل 2030» لمعالجة الفجوات التي رصدها التقرير في قدرة المملكة على تحويل المعرفة إلى إنتاج وابتكار اقتصادي مستدام. فبرغم التقدم في التعليم التقني والتحول الرقمي، لا تزال المنظومة المعرفية والبحثية بحاجة إلى مزيد من التكامل بين الجامعات والقطاع الخاص، وتعزيز تمويل البحث والتطوير، وترسيخ الابتكار في مجالات الاقتصاد الأخضر والتقنيات المستقبلية.

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للمعرفة والابتكار تجعل المملكة مركزًا عالميًّا لإنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها، بما يواكب توجهات رؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد متنوع قائم على الإبداع والتقنية.

- **الأهداف العامة**

1. رفع الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2.5 % من الناتج المحلي بحلول 2030.
2. مضاعفة عدد براءات الاختراع المحلية والدولية المسجلة باسم مؤسسات سعودية.
3. إنشاء 100 مركز ابتكار جامعي وصناعي على الأقل بحلول 2027.
4. رفع ترتيب المملكة في مؤشر المعرفة العالمي ليكون ضمن أفضل 25 دولة عالميًّا.
5. تحويل 25 % من مخرجات البحث العلمي إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق.

- **مكونات المبادرة (حزم تنفيذية)**

1. «برنامج البحث والتطوير الوطني الموجّه»
   - تمويل تنافسي للمشروعات البحثية ذات الأثر الاقتصادي المباشر (الصحة، الطاقة، الذكاء الاصطناعي، البيئة).
   - إنشاء صناديق شراكة بحثية بين الجامعات والقطاع الخاص.
   - آلية "القسائم البحثية" لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في شراء خدمات بحثية من الجامعات.
2. «مراكز الابتكار والتحول الصناعي»
   - تأسيس مراكز ابتكار تطبيقية في الجامعات ومناطق التقنية.
   - تطوير مختبرات مشتركة بين الطلاب والشركات.
   - دعم براءات الاختراع والنماذج الأولية حتى مرحلة التسويق.
3. «المعرفة المفتوحة والاقتصاد الأخضر»
   - إنشاء منصة وطنية للمعرفة المفتوحة تتيح نتائج البحوث والبيانات الحكومية.
   - تشجيع الابتكار الأخضر عبر منح وجوائز وطنية في مجالات الطاقة النظيفة وإدارة الكربون.
   - إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري والابتكار البيئي في التعليم الجامعي والتقني.

4. «تمكين الكفاءات الشابة في الابتكار»
   - برامج لتأهيل الباحثين الشباب في مهارات البحث التطبيقي وريادة الابتكار.
   - مسابقات وطنية للابتكار الجامعي وربطها مباشرة ببرامج التمويل والتنفيذ الصناعي.
   - تمكين الطالبات والباحثات من قيادة فرق بحثية ومشروعات تقنية ناشئة.

5. «منظومة البيانات والمعرفة الوطنية»
   - إنشاء مرصد وطني للمعرفة والابتكار لتتبع مؤشرات الأداء والتأثير الاقتصادي.
   - تطوير نظام تصنيف وطني للجامعات ومراكز البحث يعتمد على الأثر الابتكاري.
   - توحيد قواعد بيانات البحث العلمي والبراءات تحت منصة رقمية واحدة.

- **الحوكمة والتنفيذ**
  - الجهة المشرفة: وزارة التعليم – وزارة الصناعة والثروة المعدنية – مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
  - الشركاء: الجامعات، وصندوق التنمية الصناعي، وهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ومؤسسة مسك.
  - التمويل: من الميزانية العامة، والشراكات البحثية، والاستثمار في صناديق التقنية الوطنية.

- **مؤشرات الأداء:**

المجال	المؤشر	القيمة المستهدفة 2030
الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي	2.5 %
الابتكار العلمي	عدد براءات الاختراع سنويًّا	أكثر من 5,000
المراكز البحثية	عدد المراكز الفاعلة	أكثر من 100
الأثر الاقتصادي	نسبة تحويل الأبحاث إلى منتجات	أكثر من 25 %
التصنيف العالمي	ترتيب المملكة في مؤشر المعرفة العالمي	أقل من 25

أثر هذه المبادرة في سد الفجوات؟

- تعالج ضعف التمويل والتكامل البحثي بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية.
- تواجه الفجوة في الجاهزية للاقتصاد الأخضر عبر محاور الابتكار البيئي.
- تعزز منظومة نقل المعرفة بما ينعكس على المؤشرات العالمية.
- تدعم جيل الباحثين الشباب ليصبح الابتكار جزءًا من الثقافة التنموية المستدامة.

"الخصوصيات الوطنية غير المنعكسة في المؤشرات الدولية"

رغم المكانة الريادية التي حققتها المملكة العربية السعودية في معظم المؤشرات الدولية، إلا أن التحليل المقارن أظهر أن كثيرًا من هذه المؤشرات لا تعكس بدقة الخصوصيات الهيكلية والثقافية والمؤسسية التي تميّز النموذج السعودي في التنمية؛ لأسباب تتعلق إما بطبيعة أدوات القياس المعيارية أو بغياب مشاركة وطنية مباشرة في بناء البيانات والمنهجيات؛ ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصوصيات فيما يلي:

1. النموذج القيادي والتنفيذي الفريد لرؤية 2030

المؤشرات العالمية تعتمد عادة على نماذج حوكمة تقليدية تفصل بين التخطيط والتنفيذ، في حين أن النموذج السعودي يوحِّد القيادة التنفيذية والتنسيق بين الجهات عبر منظومات مثل مركز أداء، وبرامج الرؤية التنفيذية، ومكاتب تحقيق الرؤية في الوزارات.

هذا النموذج يُسرّع الإنجاز ويقلّص الفجوة بين الاستراتيجية والنتائج، لكنه لا يُقاس في المؤشرات التي تركّز على البيروقراطية الكلاسيكية أو على الهياكل الحكومية الجامدة.

2. الاقتصاد التحولي والمشروعات العملاقة

المؤشرات الاقتصادية التقليدية تُقَيِّم الأداء الاقتصادي عبر المتغيرات الكلية (الناتج، التضخم، الاستثمار العام)، بينما لا ترصد بعمق الأثر التحويلي للمشروعات العملاقة (نيوم، البحر الأحمر، القدية، أمالا، سكاكا للطاقة المتجددة) التي تشكّل نواة لاقتصاد مستقبلي عالي التقنية.

هذه المشروعات تمثل تجربة فريدة في الاقتصاد القائم على الابتكار والمناطق الخاصة، غير أن معظم المؤشرات لم تُدرجها بعد ضمن معايير تقييم الأداء التنموي.

3. نموذج الحوكمة الرقمية المندمج

تتبنى المملكة نموذجًا متقدمًا يقوم على تكامل الأنظمة والمنصات الحكومية (منصة "نفاذ"، "أبشر"، "سجل موحد للبيانات الحكومية")، ما جعلها تتصدر مؤشر الحكومة الإلكترونية.

لكن المؤشرات لا تُبرز تمامًا العمق التشغيلي لهذا التكامل، إذ تكتفي بقياس وجود المنصات الإلكترونية دون تقييم كفاءة الربط الآلي وجودة الخدمات من منظور المستخدمين المحليين.

4. التركيبة الديموغرافية والشبابية

تشكل فئة الشباب (15–34 سنة) أكثر من 36 % من السكان، وتتمتع بمستوى تعليمي مرتفع ومهارات رقمية متقدمة، ما يجعلها محركًا رئيسًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن معظم المؤشرات الشبابية (مثل مؤشر التقدم الشبابي) تستخدم مقاييس عامة أو معدلات إقليمية لا تُميز التحول النوعي في تمكين الشباب السعودي ولا تراعي الفروق البنيوية بين الاقتصادات النفطية والدول الصناعية.

5. تمكين المرأة ونوعية المشاركة

التحول في تمكين المرأة السعودية خلال خمس سنوات كان استثنائيًّا؛ إذ ارتفعت نسبة مشاركتها في سوق العمل من 19 % (2017) إلى أكثر من 36 % (2024)، مع حضور متنامٍ في القيادة وريادة الأعمال.

غير أن المؤشرات العالمية لا تلتقط التحول السريع والنوعي في بيئة الحقوق والتمكين؛ نظرًا لتأخر تحديث بياناتها أو اعتمادها على مصادر غير رسمية.

6. المنظور القيمي والهوية الثقافية

النموذج السعودي في التنمية لا يقوم فقط على المؤشرات الكمية، بل على منظومة قيمية أصيلة تمزج بين الهوية الدينية والثقافة الوطنية والانفتاح العالمي المعتدل.

كثير من المؤشرات (خاصة الاجتماعية والثقافية) تعتمد مقاييس غربية لا تراعي النماذج التنموية القائمة على الخصوصية الثقافية، وهذا يؤدي إلى تقليل وزن عناصر مثل الاستقرار الاجتماعي، والترابط الأسري، وقيم الانتماء الوطني.

7. مركزية البعد الأمني والاستقرار السياسي

تُعدّ المملكة من أكثر الدول استقرارًا سياسيًّا وأمنيًّا، ما يمكّنها من تنفيذ إصلاحاتها بسرعة واستدامة.

غير أن أغلب المؤشرات لا تمنح وزنًا كافيًا لعامل الاستقرار الوطني كممكن للتنمية، رغم أن هذا العامل كان حاسمًا في نجاح برامج الرؤية.

8. شمولية التنمية الإقليمية

تنفرد المملكة بسياسة توزيع تنموي جغرافي متوازن (منطقة الرياض، الشرقية، مكة، الحدود الشمالية...) عبر "استراتيجيات المناطق".

المؤشرات الدولية غالبًا تعتمد بيانات مركزية وطنية، ولا تعكس الفوارق الإيجابية في توزيع فرص التنمية بين المناطق، ولا سياسات تمكين المدن المتوسطة والصغرى.

النتيجة التحليلية

إن هذه الخصوصيات تُبرز أن المملكة تمثل نموذجًا تنمويًّا غير تقليدي يتجاوز المقاييس المعيارية السائدة عالميًّا.

ولذلك فإن تحسين تمثيل المملكة في المؤشرات يتطلب:

1- مشاركة مباشرة في صياغة منهجيات التقييم الدولية.

2- إعداد مؤشرات وطنية مكملة تعبّر عن الهوية السعودية في التنمية المستدامة.

3- إنشاء ممثليات فنية ودبلوماسية لدى المنظمات الدولية لتزويدها بالبيانات المحدثة وتوضيح خصوصية النموذج الوطني.

خاتمة الفصل الرابع:

اختُتمت المرحلة الرابعة من مشروع «مؤشرات التنمية الشبابية وموقع المملكة العربية السعودية فيها» بتقديم حزمة متكاملة من المبادرات الوطنية النوعية، التي استندت إلى تحليل علمي دقيق للفجوات التنموية التي جرى رصدها في المراحل السابقة.

تميزت هذه المرحلة بطابعها العملي والتطبيقي، إذ حوّلت مخرجات التحليل إلى نماذج تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة، تُجسّد الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الفعل التنموي الممنهج.
وقد جاءت المبادرات لتغطي المحاور الأربعة الرئيسة للتنمية الشبابية: التعليم والمهارات، وسوق العمل والاقتصاد، والمشاركة والقيادة، والصحة والرفاه، مع إضافة محور خامس هو الابتكار والمعرفة.

وتُبرز هذه المبادرات تكامل النموذج التنموي السعودي الذي يجمع بين الرؤية المستقبلية والاستثمار في رأس المال البشري واعتماد البيانات في صنع السياسات.
إنّ المرحلة الرابعة رسخت مفهوم "المبادرة القائمة على الأدلة"، مؤكدة أن التنمية الشبابية ليست مجرد برامج آنية، بل عملية مستدامة تستند إلى المعرفة والتحليل الاستراتيجي والحوكمة الدقيقة.

وتُبرز هذه المبادرات تكامل النموذج التنموي السعودي الذي يجمع بين الرؤية المستقبلية والاستثمار في رأس المال البشري واعتماد البيانات في صنع السياسات.

خاتمة الدراسة:

تُظهر هذه الدراسة، بتحليلٍ كمي ونوعي، موقعًا متقدمًا للمملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية الخاصة بالشباب، إذ برزت كقوةً صاعدة في مجالات التعليم، والابتكار، والصحة، وريادة الأعمال، والتحول الرقمي. لقد أظهرت البيانات أن المملكة تحتل مراتب متقدمة عالميًّا وإقليميًّا، من المركز 14 عالميًا في مؤشر الشباب العالمي (مسك 2024)، إلى المركز 37 في مؤشر التنمية البشرية، و41 في مؤشر المعرفة العالمي، وهي نتائج تعكس التحولات الهيكلية العميقة التي أحدثتها رؤية السعودية 2030 في بناء الإنسان السعودي وتنمية قدراته.

استند هذا التقدم إلى جهود مؤسساتية متكاملة شملت مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، بدءًا من برامج تنمية القدرات البشرية، مرورًا بمبادرات وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب في تحسين جودة التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل، ووصولًا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة مسك والهيئة العامة للإحصاء التي أسهمت في توطين أدوات القياس والتحليل وفق المعايير الدولية. كما برزت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تمكين الشباب والمرأة، وتوسيع ريادة الأعمال بسياسات مرنة وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية والقيادية.

ورغم هذا التقدم الكبير، فإن التحليل الدقيق للمؤشرات أظهر وجود فجوات محدودة وقابلة للمعالجة في مجالات مثل المشاركة المدنية، والمواطنة العالمية، والمساواة بين الجنسين، والتعليم التطبيقي، وهي تحديات طبيعية في سياق التحول السريع الذي تشهده المملكة. غير أن ما يميز التجربة السعودية هو قدرتها على تحويل الفجوات إلى فرص تطويرية عبر التخطيط الاستراتيجي والاستثمار في الإنسان بوصفه المحرك الأساس للتنمية.

إن المكانة التي بلغتها المملكة في المؤشرات العالمية للشباب تمثل انعكاسًا مباشرًا لمتانة الرؤية الوطنية وشموليتها، جعلت الشباب فاعلين في التنمية لا مستفيدين منها فحسب. وقد أثمرت هذه الجهود في تقدّم المملكة عالمياً في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتعليم الرقمي والابتكار، ما جعلها من التجارب البارزة في بناء رأس المال البشري.

تؤكد الدراسة أن المملكة العربية السعودية أرست نموذجًا عالميًّا في تمكين الشباب، يقوم على الجمع بين الأصالة والقيم الوطنية من جهة، والحداثة والتنافسية العالمية من جهة أخرى. ومع استمرار البرامج والمؤسسات في ترجمة مستهدفات رؤية 2030 إلى مبادرات ملموسة، فإن المملكة تمضي بخطى واثقة نحو الريادة العالمية في مؤشرات التنمية الشبابية، لتصبح مرجعًا للدول الساعية إلى بناء مستقبل قائم على المعرفة والابتكار وتمكين الإنسان.

قائمة المصطلحات الأكاديمية الأساسية

- **المنهجية التحليلية النقدية:** أسلوب بحثي يقوم على تفكيك المؤشرات ذات الصلة بالشباب إلى مكوّناتها المنهجية (مصادر البيانات، وطرق القياس، والأوزان، والتعريفات، وحداثة البيانات) وتقويمها وفق معايير محددة، مع التمييز بين نقد النتائج ونقد الأدوات، وربط المخرجات بالسياق السعودي والسياسات الوطنية بصورة قابلة للقياس والمتابعة.
- **التحليل الكمي:** إجراء منهجي يعتمد على استخدام البيانات الرقمية والمؤشرات الإحصائية لقياس أوضاع الشباب، ومقارنة ترتيب المملكة عبر المؤشرات الدولية والوطنية، وتحليل الاتجاهات والفروق النسبية باستخدام القيم العددية والتصنيفات والمؤشرات المركبة.
- **التحليل النوعي:** إجراء منهجي يركّز على تفسير المضامين غير الرقمية للمؤشرات والسياسات والوثائق ذات الصلة بالشباب، عبر تحليل المحتوى والسياقات والتعريفات المفاهيمية، بهدف فهم دلالات النتائج وتفسيرها في ضوء الواقع السعودي.
- **المقاربة المزدوجة:** نهج بحثي يجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي في دراسة أوضاع الشباب، إذ تُستخدم البيانات الرقمية لقياس المؤشرات والاتجاهات، ويُستكمل ذلك بتحليل تفسيري للمضامين والسياسات والسياقات، من أجل تقديم قراءة شاملة ومتوازنة للنتائج.
- **التحليل المقارن:** أسلوب منهجي يقوم على مقارنة موقع المملكة في المؤشرات ذات الصلة بالشباب مع دول أو أقاليم أخرى وعبر فترات زمنية مختلفة، بهدف تحديد الفروق النسبية والاتجاهات العامة وتفسيرها في ضوء السياقات والسياسات المعتمدة.
- **الإطار المنهجي:** المنظومة المنظمة من الأساليب والأدوات والمعايير التي تعتمدها الدراسة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، بما يشمل نوع التحليل (كمي/نوعي/مقارن)، ومعايير النقد، وآليات ربط النتائج بالسياق السعودي وأهداف الدراسة.
- **الإطار الزمني للدراسة:** الفترة الزمنية المعتمدة للتحليل (2015–2025).
- **الإطار المكاني:** النطاق الجغرافي للدراسة (المملكة العربية السعودية مع مقارنات دولية).
- **الافتراضات البحثية:** افتراضات علمية أولية تصوغها الدراسة لتفسير العلاقة بين موقع المملكة في المؤشرات ذات الصلة بالشباب والسياسات الوطنية، وتُختبر لاحقًا بالتحليل الكمي والنوعي والمقارن للبيانات.
- **الإشكالية البحثية:** السؤال المركزي الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه.

- **الفجوة المعرفية:** نقص أو قصور في الأدبيات السابقة تسعى الدراسة إلى سده.
- **التنمية الشبابية:** عملية تمكين الشباب اقتصاديًّا واجتماعيًّا ومعرفيًّا.
- **رأس المال البشري:** المهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد.
- **التمكين الشبابي:** مجموعة السياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى ترسيخ قدرات الشباب ومهاراتهم وإتاحة الفرص لهم في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية، بما يمكّنهم من الإسهام الفاعل في التنمية وقيادة المبادرات في السياق السعودي.
- **الاقتصاد المعرفي:** اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والمهارات.
- **المشاركة المدنية:** مجمل أشكال انخراط الشباب في الشأن العام ضمن السياق السعودي، بما يشمل المشاركة في المبادرات التطوعية والمجتمعية، والبرامج والهيئات الاستشارية، ومنصات الحوار والمشاركة المؤسسية، والمبادرات الوطنية؛ بوصفها أدوات للتأثير في القضايا العامة وصنع القرار المجتمعي.
- **المواطنة العالمية:** مجموعة القيم والمهارات والسلوكيات التي تمكّن الشباب من التفاعل الإيجابي والمسؤول مع القضايا العالمية والمجتمعات المتنوعة، مع الحفاظ على الهوية الوطنية، ويُقاس مستواها في هذه الدراسة عبر المؤشرات المتعلقة بالانفتاح الثقافي، والمشاركة العابرة للحدود، والالتزام بالقيم الإنسانية المشتركة.
- **الرفاه الشامل:** الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية.
- **الصحة النفسية للشباب**: حالة الرفاه النفسي والاجتماعي لدى فئة الشباب التي تمكّنهم من التكيّف مع ضغوط الحياة والدراسة والعمل والمشاركة المجتمعية، ويُقاس مستواها في هذه الدراسة بالمؤشرات المتصلة بالخدمات النفسية، وجودة الحياة، ومستويات التوتر والدعم النفسي المتاحة.
- **قابلية التوظيف:** مدى امتلاك الشباب للمهارات المطلوبة في سوق العمل.
- **ريادة الأعمال الشبابية:** نشاط الشباب في تأسيس وإدارة مشروعات جديدة أو مبتكرة، بدعم من السياسات والبرامج الوطنية، بهدف خلق فرص عمل وزيادة الابتكار والإسهام في تنويع الاقتصاد، ويُقاس في هذه الدراسة عبر المؤشرات المتعلقة بالتوظيف الذاتي، والمشروعات الناشئة، وبيئة ريادة الأعمال.
- **رؤية السعودية 2030:** إطار وطني استراتيجي يوجّه السياسات والبرامج التنموية في المملكة نحو تنويع الاقتصاد وبناء رأس المال البشري وتمكين الشباب، وتُستخدم في هذه الدراسة مرجعًا لتحليل اتساق أداء المملكة في المؤشرات ذات الصلة بالشباب مع مستهدفات التحول الوطني.
- **السياسات الوطنية الكبرى:** البرامج الحكومية ذات الأثر الاستراتيجي.

- **برنامج تنمية القدرات البشرية:** أحد برامج الرؤية المعنية ببناء المهارات.
- **الاستراتيجية الوطنية للشباب:** إطار وطني لتوجيه سياسات الشباب.
- **الحوكمة:** آليات إدارة السياسات والبرامج بكفاءة وشفافية.
- **التكامل المؤسسي:** مستوى التنسيق والتعاون المنظّم بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج الشباب؛ بما يضمن توحيد الجهود وتبادل البيانات وتعظيم الأثر التنموي وفق أهداف الدراسة.
- **اتخاذ القرار المبني على الأدلة:** صياغة السياسات اعتمادًا على البيانات.
- **التحول الرقمي:** الانتقال إلى استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة والخدمات.
- **الجاهزية الرقمية:** مدى استعداد الدولة لتبني التقنيات الحديثة.
- **الذكاء الاصطناعي:** تقنيات تحاكي القدرات الذهنية البشرية.
- **الأمن السيبراني:** مجموعة السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية والبيانات والبنية التحتية المعلوماتية من التهديدات والهجمات الإلكترونية، ويُقاس في هذه الدراسة عبر المؤشرات الدولية والوطنية المتعلقة بقدرة الدولة على الوقاية والاستجابة وإدارة المخاطر السيبرانية.
- **المهارات الرقمية:** مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **التعلم القائم على العمل:** نمط تعليمي يدمج بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي في بيئات العمل الحقيقية، بهدف إكساب الشباب مهارات مهنية قابلة للتوظيف، ويُقاس في هذه الدراسة بالبرامج التدريبية التعاونية، والتدريب على رأس العمل، ومؤشرات الانتقال من التعليم إلى سوق العمل.
- **الاقتصاد الأخضر:** اقتصاد يوازن بين النمو والاستدامة البيئية.
- **الاستدامة:** تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.
- **السياق السعودي:** مجموعة الخصوصيات المؤسسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية التي تميّز المملكة العربية السعودية، وتُعتمد في هذه الدراسة إطارًا مرجعيًّا لتفسير نتائج المؤشرات وتحليل ملاءمتها ومواءمة السياسات والمقارنات الدولية مع الواقع الوطني.
- **الجاهزية للاتجاهات الناشئة:** استعداد الدولة للتقنيات والتحولات المستقبلية.
- **الابتكار الوطني:** قدرة الدولة على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا.
- **البيانات الثانوية:** البيانات والمعلومات التي جُمعت وأُنتجت مسبقًا من قبل جهات رسمية أو دولية أو بحثية، وتُستخدم في هذه الدراسة لإجراء التحليل الكمي والنوعي والمقارن للمؤشرات ذات الصلة بالشباب، دون جمع بيانات ميدانية جديدة.

- **بطاقات تحليل المؤشرات:** أداة منهجية لتفكيك كل مؤشر دولي.
- **التحيز الثقافي:** ميل ضمني في تصميم المؤشرات أو أدوات القياس إلى تبنّي معايير وقيم ثقافية معيّنة عند تعريف المفاهيم أو اختيار الأبعاد والأوزان، بما قد يؤدي إلى تمثيل غير دقيق لواقع دول ذات سياقات مختلفة، ويُقاس في هذه الدراسة بمدى ملاءمة المؤشر للسياق السعودي وقدرته على عكس خصوصياته المؤسسية والاجتماعية.
- **جداول المقارنة الإحصائية:** جداول لمقارنة الترتيب عبر الزمن والمناطق.
- **تحليل المضمون الوثائقي:** تحليل محتوى السياسات والاستراتيجيات.
- **مصفوفة الربط بين المؤشرات والسياسات:** أداة لقياس أثر السياسات على النتائج.
- **مصفوفة الفجوات:** أداة تشخيصية لتحديد نقاط القصور التنموي.
- **الفجوة التنموية:** الفرق القابل للقياس بين الوضع الراهن لأوضاع الشباب في المملكة وبين المستويات المستهدفة أو المعايير المرجعية الدولية في مجالات مثل التعليم والعمل والصحة والمشاركة، ويُحلَّل في هذه الدراسة من حيث حجمه وأسبابه المنهجية والسياساتية والسياقية.
- **المؤشرات العالمية:** أدوات قياس دولية معيارية للمقارنة بين الدول.
- **المؤشرات الشبابية:** مؤشرات مخصصة لقياس أوضاع الشباب (تعليم، صحة، توظيف).
- **المؤشرات القطاعية:** مجموعة المقاييس المتخصصة التي تُستخدم لتقييم أداء قطاعات محددة ذات صلة بالشباب (مثل التعليم، الصحة، التوظيف، التقنية، المشاركة)، ويُستفاد منها في هذه الدراسة لقياس الفروق والاتجاهات داخل كل قطاع وربطها بموقع المملكة في المؤشرات العامة.
- **المؤشرات المركبة:** مؤشرات مكونة من عدة أبعاد فرعية.
- **ترتيب دولي:** موقع الدولة مقارنة بباقي الدول ضمن مؤشر معين.
- **التصنيف الإقليمي:** ترتيب الدولة ضمن نطاق جغرافي (خليجي، عربي، إسلامي، آسيوي).
- **قابلية المقارنة الإحصائية:** إمكانية مقارنة نتائج المؤشر بين الدول.
- **تحيّز المؤشرات:** قصور المؤشرات عن عكس الخصوصيات الوطنية.
- **تحديث البيانات:** دورية تجديد قواعد البيانات المستخدمة في المؤشرات.

ملحق (حصر المؤشرات العالمية)

- مؤشر الشباب العالمي 2024.
- مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد - جامعة أكسفورد.
- مؤشر أهداف التنمية المستدامة - الأمم المتحدة.
- مؤشر المساواة بين الجنسين – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير السعادة العالمي – برعاية الأمم المتحدة.
- مؤشر الجوع العالمي – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- مؤشرات الصحة (متوسط العمر، وفيات الأمهات، وفيات الأطفال) – منظمة الصحة العالمية.
- مؤشرات التعليم (محو الأمية، نسب الالتحاق) – اليونسكو.
- مؤشر المدن المستدامة – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
- مؤشر رأس المال البشري.
- مؤشرات التنمية العالمية.
- مؤشر الفقر العالمي.
- مؤشرات الاستقرار المالي والاقتصادي.
- مؤشرات الدين العام والعجز.
- مؤشر الحياة الأفضل.
- مؤشرات الحوكمة والتنمية.
- مؤشر الأمن الغذائي العالمي.
- مؤشرات الطاقة والانتقال الطاقي.
- مؤشرات المناخ والاستدامة(منظمات بحثية).
- مؤشر التنافسية العالمية.
- مؤشر الجاهزية التكنولوجية والتحول الرقمي.
- مؤشر المخاطر العالمية.
- مؤشر الحرية العالمي.
- مؤشر مدركات الفساد.
- المؤشر العالمي للابتكار.
- مؤشر التقدم الاجتماعي.
- مؤشر القوة الناعمة.
- مؤشر الجاهزية الرقمية.

- مؤشر المدن الذكية.
- مؤشرات الجامعات والتعليم العالي.
- مؤشر السلام العالمي.
- مؤشر الإرهاب العالمي.
- مؤشر الديمقراطية.- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر اللوجستيات العالمي.
– البنك الدولي.
- مؤشر الجاذبية الاستثمارية.
- مؤشر الأداء البيئي.
- مؤشر مخاطر المناخ العالمي.
- مؤشر الاستدامة البيئية.
- مؤشر مخاطر المياه.
- مؤشر مرونة التغير المناخي.
- مؤشر البصمة البيئية.
- مؤشر أداء الطاقة.
- مؤشر الازدهار.
- مؤشر التنافسية الرقمية العالمية.
- مؤشر التنافسية العالمية للمواهب.
- مؤشر الاستقرار المالي العالمي – صندوق النقد الدولي.
- مؤشر التجارة عبر الحدود – البنك الدولي.
- مؤشر الأمن المالي.
- مؤشر التقدم الاجتماعي للشباب.
- مؤشر رفاهية الطفل.
- مؤشر الشيخوخة العالمي.
- مؤشر المساواة بين الأجيال.
- مؤشر جودة التعليم العالي.
- مؤشر سيادة القانون.
- مؤشر الحكومة الإلكترونية.
- مؤشر المشاركة السياسية للمرأة.
- مؤشر المساءلة العالمية.

- مؤشر الأمن السيبراني العالمي.
- مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي.
- مؤشر الاقتصاد الرقمي والمجتمع.
– المفوضية الأوروبية.
- مؤشر سرعة وجودة الإنترنت.
- مؤشر جاهزية البلوكشين.
- مؤشر النظم الصحية.
- مؤشر المخاطر الصحية العالمية.
- مؤشر جودة الحياة.
- مؤشر المرونة الصحية.
- مؤشر العدالة الصحية مختلف المراكز البحثية.
- مؤشر اللوجستيات الخضراء.
- مؤشر الأداء اللوجستي للشحن البحري.
- مؤشر قوة الجوازات.
- مؤشر المدن العالمية.
- مؤشر القدرة على التعافي من الكوارث.
- وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2022.
- التحديات الرئيسة للشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي 2015.

المصادر والمراجع

- BCW. (2022). Arab Youth Survey 2022. BCW. https://www.arabyouthsurvey.com
- Commonwealth Secretariat. (2021). Global Youth Development Index and Report 2020. Commonwealth Secretariat. https://thecommonwealth.org
- General Authority for Statistics. (2024). Statistical yearbook 2024. General Authority for Statistics. https://www.stats.gov.sa
- General Authority for Statistics. (2024). Saudi Youth Statistics. General Authority for Statistics. https://www.stats.gov.sa
- Global Cybersecurity Index. (2024). Global Cybersecurity Index 2024. International Telecommunication Union. https://www.itu.int
- International Labour Organization. (2024). ILOSTAT database. https://ilostat.ilo.org
- International Telecommunication Union. (2024). Measuring digital development: Facts and figures 2024. https://www.itu.int
- Kingdom of Saudi Arabia. (2024). Saudi Arabia's report to the G20 on youth. Government of Saudi Arabia.
- Misk Foundation. (2024). Global Youth Index 2024. Misk Foundation. https://misk.org.sa
- Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, & United Nations Development Programme. (2024). Global Knowledge Index 2024. https://knowledge4all.com
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). Education at a glance 2023: OECD indicators. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/e13bef63-en
- Saudi Data and Artificial Intelligence Authority. (2024). Annual report 2024. https://sdaia.gov.sa
- Saudi Ministry of Education. (2024). Annual report 2024. https://www.moe.gov.sa
- Saudi Ministry of Health. (2024). Annual statistical book. https://www.moh.gov.sa
- Saudi Ministry of Human Resources and Social Development. (2024). Annual report 2024. https://hrsd.gov.sa
- Small and Medium Enterprises General Authority (Monsha'at). (2024). Annual report 2024. https://www.monshaat.gov.sa

- Social Development Bank. (2024). Annual report 2024. https://www.sdb.gov.sa
- Technical and Vocational Training Corporation. (2023). Statistical report 2023. https://www.tvtc.gov.sa
- United Nations. (2018). Youth 2030: The United Nations Youth Strategy. United Nations. https://www.un.org/youthenvoy/youth2030
- United Nations Development Programme. (2024). Human Development Report 2023/2024: Breaking the gridlock. UNDP. https://hdr.undp.org
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2024). UNESCO Institute for Statistics database. https://uis.unesco.org
- World Bank. (2020). The Human Capital Index 2020 update: Human capital in the time of COVID-19. World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital
- World Bank. (2024). World Development Indicators. World Bank. https://databank.worldbank.org
- World Economic Forum. (2024). The Future of Jobs Report 2025. World Economic Forum.
- https://www.weforum.org
- World Health Organization. (2024). Global Health Observatory. World Health Organization.
- https://www.who.int/data/gho
- Global Cybersecurity Index (ITU).
- Global Knowledge Index (UNDP & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation).
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- برنامج تنمية القدرات البشرية.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA).
- الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- المركز الوطني للصحة النفسية.
- وزارة الصحة.
- وزارة التعليم.
- الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع أو الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية (في بيانات الألعاب الإلكترونية).

Mershad مرشـــاد
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

عبدالله الراجحي الخيرية
Abdullah Alrajhi Foundation

Mershad.org
MershadCenter
MershadCenter
Info@Mershad.org